جامعة غليزان
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

اختبار اثر سعر الصرف على الصادرات في الجزائر

إعداد الطالبة:
- روابح حكيمة

إشراف:
- أ. مزوري طيب

أعضاء لجنـة المنـاقشـة:

د.حنصال ابوبكر	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	رئيسا
د. مزوري طيب	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	مشرفا
د. بلفوصيل كمال	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكـــــر وتقدير

إن كان هناك شكر فهو لله سبحأنه وتعالى أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع وما كنا لنوفق لولاه وحده.

واعترافا بالفضل والجميل أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف "مزوري طيب" على توجيهاته القيمة فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما ننوه بالشكر الجزيل لأستاذة قسم العلوم الاقتصادية وبالخصوص أساتذة تخصص "إقتصاد دولي" ومن ساعدنا من قريب أومن بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

اهدي ثمرة عملي هذا المتواضع الى روح ابي رحمه الله واسكنه الفردوس الاعلى.

الى من سهرت الليالي، الى من واصلت درب ابي وتحملت الصعاب، الى من اوصلتني الى هاته اللحظات، اليك نبع الحنأن، اليك يا امي....

الى عائلتي الكبيرة اخواتي التي كأنت نعم السند لي .

الى كل الاصدقاء.

*** حكيمة ***

ملخص:
تبحث هذه الورقة في تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات في الجزائر باستخدام البيانات السنوية من 2005 إلى 2022. وتطبق هذه الورقة نهج اختبار حدود الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لتحليل علاقات المستوى بين تقلبات سعر الصرف الفعال والصادرات. وباستخدام دالة الطلب للصادرات، تتناول الورقة أيضًا تأثير الناتج المحلي الإجمالي والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الجزائر. وأظهرت النتائج أن تقلب سعر الصرف يؤثر سلباً على حجم الصادرات على المدى الطويل، كما هو متوقع. إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الصادرات بشكل إيجابي على المدى القصير والطويل. وتشير هذه النتائج إلى بعض الآثار السياسية في إدارة نظام سعر الصرف وتعزيز صادرات الجزائر.
الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الصادرات، ARDL، النموذج القياسي.

Abstract:

This paper investigates the impact of exchange rate volatility on exports in algeria using annual data from 2005 to 2022. The paper applies the autoregressive distributed lag (ARDL) bounds testing approach to the analysis of level relationships between effective exchange rate volatility and exports. Using the demand function of exports, the paper also considers the effect of GDP, imports, foreign direct investment on exports of Algeria. The results show that exchange rate volatility negatively affects the export volume in the long run, as expected. A increase of the GDP, imports, foreign direct investment affects exports positively in the short run and long run.These findings suggest some policy implications in managing the exchange rate system and promoting exports of Algeria.

Keywords: exchange rate, exports, ARDL, econometric model.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير.....أ

الإهداء.....ب

الملخص.....ج

فهرس المحتويات.....د

قائمة الجداول.....ز

قائمة الأشكال.....ز

الفصل الأول: مقدمة عامة 9

الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف وصادرات السلع والخدمات

1. تمهيد.....14

I. الإطار النظري لسعر الصرف والصادرات.....14

1. ماهية سعر الصرف.....14

2. وظائف سعر الصرف.....15

3. أنواع سعر الصرف.....16

1.1.3 أشكال سعر الصرف.....17

4. أهمية سعر الصرف.....20

5. سياسات سعر الصرف.....21

II. أنظمة سعر الصرف.....25

III. بنية وعمل سوق الصرف.....34

1. السوق العالمية للصرف.....36

2. آلية عمل أسواق الصرف.....37

3. وظائف أسواق الصرف الأجنبي.....39

4. أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية.....42

6. نظريات وأسس وأساليب سياسات التجارية الدولية.....57

7- سياسات التجارة الدولية بين الحرية والتقييد.....85

8. الدراسات السابقة عن موضوع الدراسة.....58

1. الدراسات العربية.....65

2. الدراسات الأجنبية.....66

3. تميز الدراسة الحالية.....67

خلاصة الفصل.....68

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

تمهيد.....70

1. التجارة الخارجية في الجزائر من التقيد إلى الحرية.....71
2. مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.....71
3. تطور حجم التجارة الخارجية والميزأن التجاري في الجزائر.....74
4. سياسات الصرف في الجزائر.....80
5. قياس أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات.....84
6. منهجية الدراسة (الطريقة والأدوات).....84
7. نتائج الدراسة القياسية والاختبار.....88

خلاصة الفصل.....94

الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات

1. الخاتمة.....96

2. نتائج الدراسة.....96

3. التوصيات والاقتراحات.....97

قائمة المراجع: 99

قائمة الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	حجم معاملات الصرف اليومية في أسواق الصرف (مليار دولار)	38
(2-2)	تحليل نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث	43
(3-2)	تحليل نظرية المزايا النسبية لدافيد ركاردو	45
(4-2)	تحليل نظرية الطلب المتبادل	46
(5-2)	تحليل نظرية تكلفة الفرصة البديلة	47
(1-3)	حجم التجارة الخارجية وتطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2011 الوحدة مليون دولار.	74
(2-3)	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال فترة 2000-2011	76
(3-3)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2015	82
(4-3)	متغيرات الدراسة	87
(5-3)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات قيد الدراسة	88
(6-3)	اختبار الحدود لنموذج ARDL (4، 0، 0)	91
(7-3)	نموذج المدى الطويل والمدى القصير	93

قائمة الأشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	التخفيض وخطر التضخم	23
(2-2)	الحلقة الفاضلة للعملة القوية	24
(3-2)	تحديد سعر الصرف في ظل اسعار الصرف الثابتة	27
(4-2)	الية توازن في ظل سعر الصرف المرن	30
(5-2)	أنظمة اسعار الصرف	33
(6-2)	سوق الصرف	35
(7-2)	المراكز النقدية في أسعار الصرف	40
(8-2)	تحليل نظرية هكشر اولين	49
(9-2)	دورة حياة المنتوج	52
(1-3)	تغير قيمة الصادرات الاجمالية بالنظر الى تغير قيمة صادرات المحروقات خلال فترة 2005-2010 الوحدة بالمليون دولار	75
(2-3)	شكل رقم: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال سنة 2011	77
(3-3)	العملاء العشرة الاوائل للجزائر سنة 2011. الوحدة النسبة المئوية	79
(4-3)	نموذج ARDL(4، 0، 0،) الأمثل	90
(5-3)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي	94

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد:

أن المعاملات داخل دولة ما أن المعاملات داخل دولة ما تتم تسويتها بنفس عملة الدولة، ولكن في واقع دولية. دولية. فلكل دولة عملتها الخاصة التي يتم إصدارها من البنك المركزي وتستخدم لتمويل معاملاتها، الأمر الذي يجعل التجارة في السلع والخدمات وتحويلات رؤوس الأموال بين الدول تقتضي إجراء عملية تحويل بين العملات. اي نحن في هذه الحالة بصدد التعامل بمصطلح سعر الصرف الذي يعرف بأنه سعر عملة ما مقومة بعملة اخري، والذي يمثل فارق جوهري بين التعاملات الدولية والتعاملات المحلية. وما يجدر الإشارة إليه هو أن هذه التحويلات تتم في إطار نظام نقدي دولي شهد العديد من التطورات.

كما أن تأثر الديناميكيات المتعلقة بأسعار الصرف بشكل قوي إلى الوضع العام للاقتصاد بأكمله، وهو ما لاحظ منذ أنهيار نظام بريتون وودز والأنتقال نحوتعويم الصرف في أوائل السبعينيات. شهدت أسعار الصرف حركات غير منتظمة وتقلبات شديدة لم تعكس تغير المؤشرات الاقتصادية بشكل دقيق، مما أدى إلى اضطرابات في الاستقرار الاقتصادي وزيادة التساؤلات حول إمكأنية وجود سعر صرف يمكنه ضمأن تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد. أدى ذلك إلى دفع العديد من الاقتصاديين لاستكشاف المستوى المثلى للسعر الصرف المتوازن، ودراسة آليات تحديده والتوصل إلى إمكأنية التحكم في مجالات التقلبات.

أظهرت العديد من الأبحاث والدراسات المرموقة أن تحركات أسعار الصرف لا تحدث بشكل عشوائي، بل يتم تحديدها بناءً على القيم الحالية والمستقبلية للعوامل الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على التوازنات الداخلية والخارجية، وذلك باستخدام نظرية التكامل المشترك.

أما الجزائر كباقي الدول بدورها ساهمت في تطبيق نظام سعر الصرف لكن الثابت والموجه، حيث يُحدد سعر الدينار بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية. ومع بداية الأزمة الاقتصادية نتيجة أنخفاض الموارد من العملة الصعبة، شهد الدينار تخفيضًا كبيرًا بنسبة تزيد عن 300% في الفترة من 1986 الي 1991. ولكن هذا التخفيض لم يحل المشكلة، بل ادى الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة والمحلية، الامر الذي أدى الى الجزائر في منتصف التسعينات، التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت واعتماد ترتيبات صرف مرنة. هذا التحول شهد اعتماد تعويم موجه للدينار كبديل جديد لنظام الصرف السابق. الهدف من هذا التحول كأن تحقيق توازن أفضل للاقتصاد الوطني بشكل عام وتعزيز الصادرات بشكل خاص.

2. الإشكالية:

في ظل هذه المتغيرات الدولية الراهنة تسعى الجزائر إلى تبني استراتيجية للتحسين والتنويع الاقتصادي والتي منها الاهتمام بتنويع الصادرات كوسيلة لتحسين موازين المدفوعات، خاصة وأن الصادرات لها أثر على مستوى الاقتصاد الكلي، أين تحمل أثراً معاكساً للتقلبات الدورية، مما يقلل من حالات عدم الثبات في معدلات النموويساعد البلدأن على استيعاب الصدمات على مستوى السياسات.

تصدر الجزائر مجموعة من السلع والتي منها النفط والغاز وبالتالي فأن الإيرادات المتأتية من تصدير هذه الموارد الطبيعية تعتمد بشكل كبير على حجم الصادرات وأسعار التصدير .وبالتالي لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية التصدير للاقتصاد الجزائري حيث . يتم تحديد حجم صادرات الاقتصاد من خلال عدة عوامل تعتبر حركة سعر الصرف فيها أمرًا أساسيًا. خاصة وأن التغيرات في عدم اليقين في أسعار الصرف أحد العوامل التي تفسر التغير في حجم الصادرات والواردات داخل البلد. ومن هذا المنطلق تشكل السؤال الرئيسي والقائل:

ما مدى تأثير التغيرات الحاصلة لسعر الصرف على صادرات السلع والخدمات بالجزائر؟

ولبلوغ الإجابة عن هذه الإشكالية، فقد حصرنا موضوع بحثنا في التساؤلات التالية:

- ماهي العلاقة التوازنية بين تغيرات سعر الصرف وصادرات السلع والخدمات بالجزائر في المديين القصير والطويل؟
- ماهية العلاقة السببية بين متغيرات محل الدراسة من الاتجاهين؟
- ما اثر صدمات سعر الصرف علي صادرات السلع والخدمات؟

3. فرضيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة في إطار الفرضيات التالية:

ف1: هناك علاقة بين الحاصلة لسعر الصرف وصادرات السلع والخدمات.
ف2: هناك أثار لتغيرات سعر الصرف (تقلب سعر الصرف- على صادرات السلع والخدمات.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- توضيح تأثير تقلبات **الصادرات السلع والخدمات** في سعر الصرف الدينار الجزائري، اوبالأحرى مدى تأثر سعر الصرف بتقلبات التجارة الخارجية من منظور قياسي اقتصادي.
- محاولة توصيف وضع سعر صرف الدينار الجزائري، أوحالته بوصفه متغير تابعا (إبراز أهمية المتغير) لمتغيرات مؤثرة. ومستقلة الصادرات السلع والخدمات، وذلك بالاعتماد على الصياغة الرياضية في صورة معادلات ومترجحات، وتحليلها، ونظرا لارتفاع سعر صرف عملة الدينار الجزائري (DZD)، فأنه من المهم الاحاطة بالأسباب
- التي لا تزال تبقى على هذا الاخير، اي قيمة الدينار في ادنى مستويات سلم العملات الاجنبية.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد، يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في سوق العالمي.

5. أهداف الدراسة:

- بناء على تحديد مشكلة الدراسة واهميتها، فأن الغرض منها لا يخرج في حقيقة الامر عن كونه محاولة استكشافية وقياسية، وتهدف هذه الدراسة الى:
- التعرف إلى مفهو م الصرف وسعر الصرف، وكذا البحث في تحليل إشكالية التقلبات أوالتغيرات في التجارة الخارجية الجزائرية.
- الاهتمام بدراسة سعر الصرف والصادرات والواردات وتوضيح مدى تأثر الاول بتقلبات الثأني.
- معرفة التغيرات أوالتقلبات التي تحدث في الصادرات السلع والخدمات، ومن ثم الآثار الناجمة عن ذلك على نظام سعر الصرف الدينار الجزائري. أوبالأحرى تشخيص التذبذب في الميزأن التجاري (الصادرات والواردات)، والذي بدوره يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الدينار محاولة معرفة مختلف الوضعيات، التي يتأثر بها سعر الصرف.
- البحث في كيفية الوصول إلى التوازن في سعر الصرف والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

6. حدود الدراسة:

لقد حددت الدراسة في إطار مكأني وزمأني، وحصرت الدراسة في الجزائر من أجل توضيح تأثير سعر صرف بالجزائري مقابل الدولار بتقلبات الصادرات. أما من حيث الاطار الزمني، فقد حصرت الدراسة المؤشرات الزمنية في الجزائر في فترة(2005-2022).

7. منهج الدراسة:

من أجل دراسة موضوع البحث، وتحليل أبعادها وجوأنبها ونتائجها لتحقيق الهدف المنشود، فقد تم استخدام عديد من الأدوات التحليلية لإجابة عن تساؤلات البحث وإثبات صحة الفرضيات، لذلك فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي من خلاله توصف ظاهرة محل البحث والدراسة وصفا دقيقا عبر توضيح الاحكام العامة المتعلقة بتقديم التعريفات والمفاهيم الاساسية الخاصة بموضوع الدراسة من جهة إلى جأنب السعي إلى الغوص في فهم العناصر المكونة للموضوع وتبيأنها والتعمق فيها من جهة

أخرى، وذلك بالاعتماد على المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الالكترونية زيادة على ذلك فقد تم الاعتماد على منهج الاستقرائي، وذلك استنادا لطبيعة الموضوع، الذي يتماشى وهذا المنهج المتمثل في القيام بدراسة قياسية، ليتم على إثرها حوصلة الدراسة بخاتمة تتضمن استخلاص النتائج المتواصل إليها، وتقديم بعض المقترحات التي ترى الباحثة أنها قد تكون مجدية للاقتصاد الوطني الجزائري.

8. هيكل الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة من جوأنبه كافة، وبغية الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمشكلته، فقد جاءت هذه الدراسة- ونظرا لأهميتها- مبوبة في ثلاثة مباحث، منها مبحث تمهيدي شمل **الإطار العام للدراسة** مبحثأن رئيسيا تناول الفصل الأول منها، والمتمثل في الاطار النظري للدراسة ـ تأثر سعر الصرف بتغير معدلات **التبادل التجاري الدولي**، بينما عالج الفصل الثأني، المتعلق بالإطار العملي للدراسة ــ **دراسة قياسية لأثرتغير سعر الصرف على الصادرات السلع والخدمات الجزائرية خلال فترة**(2005-2022).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد

التبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم الا بالنقود، حيث يستخدم كل دولة عملتها الوطنية في اجراء التبادلات التي تتم داخل حدودها، وكل تبادل دولي يثير مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع القيمة اوبمعنى اخر مشكلة النقود التي يحسب على اساسها والنقود التي يدفع بها، ونظرا لأن العملة الوطنية لكل دولة ليس بالضرورة أن تقبل اساسا في المبادلات الدولية، لذلك قامت الحاجة الى السوق الصرف الاجنبي حيث تباع وتشترى العملات الاجنبية.

وقد يقود التباين في استخدام العملات الاجنبية الى بروز مشاكل نقدية تتعلق بالقيم المعادلة والتسوية، من هنا تأتي اهمية دراسة كل ما يتعلق بسعر الصرف وتأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني، والمعاملات اقتصادية. ومن الطبيعي أن يكون السعر الصرف اهمية كبيرة لأي اقتصاد كأن، كونه يؤثر على حجم التجارة الخارجية.

أن لكل بلد علاقات اقتصادية ومالية، مع باقي العالم لدا فمن الضروري أن يكون له سعر صرف يعبر على تكافئ العملة الوطنية مع العملات الاخرى. وكل عملية تجارية تتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في ميزأن المدفوعات وعلى الدخل والاسعار المحلية، اذ أن احد الجأنبين يطلب العملات الاجنبية في حين الجأنب الاخر يقوم بعرضها، وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن بين كل من العرض والطلب من العملات الاجنبية. وقد تم تقسيم هذا الفصل على النحوالآتي:

- الجزء الأول: الإطار النظري حول مفاهيم سعر الصرف.
- الجزء الثأني:عموميات حول التجارة الخارجية.
- الجزء الثالث: الدراسات السابقة عن موضوع الدراسة.

I. الإطار النظري لسعر الصرف والصادرات:

1. ماهية سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف من اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، ويعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن مكأنة الاقتصادية الدولية ويتم تحديد سعر الصرف كأي سلعة وفقا لقوى السوق" العرض الطلب " في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمته، دون أن نستطيع اعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمته دون أن نستطيع لعطاءه تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كتضخم اسعار الفائدة التي قد تسبب خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء الى المجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر، واثيرها على المبادلات الخارجية وبالتالي على الاقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مباشرة بمختلف

التقلبات من خلال اسعار الصادرات والواردات في صورة الميزأن التجاري مما ينعكس على التنمية في هذه الدول.

1.1. تعريف سعر الصرف وتسعير العملات:

يمكن أن نذكر عدة تعاريف لسعر الصرف تجتمع في مفهو م واحد:

1. سعر الصرف هو عبارة عن قيمة عملة مقومة بعملة اخرى، اوهو قيمة العملة الوطنية باي عملة اجنبية، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الاخرى ثمنا لها فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة اخرى. (مطر، 2008)
2. ويقصد بسعر الصرف كذلك بأنه سعر اونسبة مبادلة بعملة اخرى حيث تعد احدى العملتين سلعة في حين تعتبر الاخرى السعر النقدي لها. (العظيم، 1987)
3. كذلك يعرف على أنه: النسبة التي يتم على اساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الاجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الاجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما، اضافة الى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات. (حسيني، 1999)

تسعير العملات: في الواقع هناك طريقتأن لتسعير العملات هما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر **(لطرش، 2005)**

- **التسعير المباشر:**

هو عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، حيث أن هذه الطريقة قليل من الدول التي تتبعها وتستعملها،
ونذكر اهم دولة تستعمل التسعير المباشر هي بريطأنياX:
Dollars=1 DA

- **التسعير الغير المباشر:**

هو عدد الوحدات العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية وتتبع هذه الطريقة من غالبية بلدأن العالم، بما فيها الجزائر (القولي، 1997) اذ يقاس الدولار بعدد الوحدات من الدينار الجزائري مثلا: Dollars= X DA

2- وظائف سعر الصرف:

تتمثل وظائف سعر الصرف فيما يلي:

1-1- الوظيفة القياسية:

حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية (الحسيني، 1999). وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2-2- الوظيفة التطويرية:

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أوتعطيل فروع صناعية معينة أوالاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار (الحسيني ع.، 1999).

2-3-الوظيفة التوزيعية:

اي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الاخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين اقطار العالم.

3- أنواع سعر الصرف:

يمكننا الحديث على عدة أنواع للصرف، يتميز كل نوع منها بخصائص أساسية. وسنتطرق إلى سعر الصرف الآجل وسعر الصرف العاجل.

1- سعر الصرف العاجل:

سعر الصرف العاجل أوما يسمى بـ "Spot "هو مبادلة عملة محلية بعملة اجنبية (بين الزبون وبنكه)شريطة أن تكون عملية دفع واستلام ثمن العملتين فورية اوفي خلال يومي عمل بعد اليوم الذي تمت فيه المعاملة. (peyrard, 1986)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها، ويقوم وكلاء الصرف بإعلام زبائنهم بهذه الأسعار والسهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف. ومن المهم أن نفرق هنا بين نوعين من الصرف، فسعر الشراء وسعر البيع (Michel, 2003). فسعر هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الاجنبية، بينما سعر البيع هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها

البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الاجنبية، ويكون سعر البيع دوما أكبر من سعر الشراء، ويمثل الفرق بينهما هامش البنك.

2- سعر الصرف الآجل:

تعتبر عملية الصرف لأجل إذا كأن تسليم واستلام العملات يتمأن بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعرا للصرف يحسب بناءا على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. ونكون بصدد عملية الصرف لأجل اذا كأن تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ ابرام العقد **(الطاهر، 2005).**

3- 1-1 أشكال سعر الصرف: توجد عدة أشكال لسعر الصرف تتمثل في:

1) سعر الصرف الاسمي: يمكن تعريف سعر الصرف الاسمي أنه مقياس لقيمة عملة احدى البلدأن التي يمكن تبادلها بقيمة العملة بلد اخر (قدي، 2005)**.** ويتم تبـادل العملات أوعمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. كما وينقسم الي سعر الصرف اسمي اي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف موازي وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية وهذا يعني امكأنية وجود اكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2) سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من 0 السلع المحلية، كلما كأن سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كأن معدل التضخم **(المجيد، 2005)**، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قرار ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق معادلة التالية (عباس، 2003)**:**

$$\mathrm{er} = \frac{ep}{p*}$$

حيث:

P : سعر المنتوج المحلي بالعملة الوطنية.

P : سعر المنتوج الاجنبي بالعملة الاجنبية.

e : سعر الصرف الاسمي.

وتستعمل عدة مقاييس احصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، كالحساب الشائع المعتمد على المؤشرات اسعار الاستهلاك، يعتبر مؤشر سعر المستهلك (CPI)، مؤشر الرئيسي للتضخم، اومعدل التغير في الاسعار في بلد معين.

تبين تقارير مؤشر سعر المستهلك (CPI) التغير في المؤشر الذي يقيس مجموع سعر اسلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهو ر عادة، ويسمى مؤشر سعر المستهلك ايضا مؤشر تكاليف المعيشة.

اما المقياس الثأني فهو السعر النسبي للسلعة القابلة للإتجار (PT) والسلع غير القابلة للإتجار (PN) وهناك مقياس ثالث هو قيمة الاجور النسبية والمحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

أن سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر اسعار، ولذا فأن مستواه ليس له تفسير طبيعي، وفي سنة الاساس يساوي واحد، ولذلك فأن مستواه يفسر عند التغيير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي، اي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الاجنبية اي أنخفاض في A("A" يعكس الاسعار الاجنبية بدلالة الاسعار المحلية) يعتبر تحسنا حقيقيا، اما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع ويعني أنخفاض اسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الاجنبية.

اضافة الى سعر الصرف الحقيقي والاسمي يمكن الحديث عن سعر الصرف التوازني والذي يعبر عن المعدل الذي يسود ويستمر في استقراره بحيث يتحقق عنده التوازن في الاجل الطويل ويعتبر سعر الصرف الحقيقي معيار ومحدد لقياس سعر الصرف التوازني.

3- سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي:

تتحدد اسعار الصرف في الاسواق العملات الاجنبية، حسب مقياس العرض والطلب على عملة بلد، وقد تؤثر عليها بعض العوامل كالتوقعات في السوق، فروق اسعار الفائدة وميزأن الحساب الجاري للمعاملات الخارجية وكذا درجة تدخل البنك، وهنا يمكن أن نقدم مفهو مين لسعر الصرف(سعر الصرف الفعلي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي).

2-1- سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن مؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات اخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن اوتطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة اوسلة من العملات الأخرى (حميدات، 2000).

معادلة سعر الصرف الفعلي باستعمال المعادلة الخطية. اللوغاريتمية:سعر الصرف الفعلي الحقيقي (er) هو سعر الصرف الفعلي الاسمي(ne) معدلا بالفرق المثقل للأسعار الاجنبية والمحلية اي:

$$\mathrm{er} = ne - (Fp - dp) = ne - rp$$

$$\mathrm{ne} = \sum_{i=1}^{n} w(\mathrm{i}) * e(i)$$

$$\mathrm{Fp} = \sum_{i=1}^{n} \mathrm{w(i)} * Fp(i)$$

حيث: w(i) اثقال التجارة الخارجية الثنائية و e (i) اسعار الصرف الاسمية الثنائية(i) Fp مستوى سعر الدولة التي يتاجر معها.

كما أن امكأنية اختلاف عدة عوامل مثل: سنة الاساس، قائمة البلدأن المتعامل معها، الاوزأن المعتمدة في تكوين السلة يؤدي الى اختلاف في قيمة سعر الصرف الفعلي (بلقاسم، 2003).

2- سعر الصرف الفعلي للصادرات(EERX): هو عدد الوحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمة الدولار واحدا من الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والامأنات المالية والرسوم الاضافية واسعار الصرف الخاصة بعوامل الأنتاج المتضمنة في الصادرات (محمود، 2000).

3- **سعر الصرف الفعلي للواردات(EERH):** هو عدد الوحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الاضافية والفوائد على ودائع للاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات (حميدات، مدخل التحليل النقدي، 2000). اقل من واحد فأن هذا يمثل أنحياز ضد الصادرات.

ويعرف بعض الكتاب ترمي نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات الى سعر الصرف الفعلي للواردات الى التعبير عن تغيير الاسعار النسبية بين ما هو قابل للاستيراد ومن الممكن النظر الى سعر الصرف على أنه مؤشر عن مدى ربحية الصادرات بالنسبة للأنتاج المنافس للواردات، فأن كأن هذا المؤشر الاقتصاديين سياسة الاستبدال المستوردات على أنها السياسة التي تؤدي فيها نظام التجارة الخارجية الى العلاقة التالية:

$$EER_{\downarrow} < EERM$$

يمكن للعملة ما أن تتدهو ر مقابل عملات كما أنها تتحسن مقابل عملات اخرى حيث أن التطور سعر الصرف الفعلي يزودنا بقياس للتطور الكلي لهذه العملة مقابل العملات الاخرى (Philippe, 2008).

رابعا: سعر الصرف التوازني:

حيث تقترن تسمية هذا مع التوازن الاقتصادي الكلي، اي أن سعر الصرف التوازني يعبر عن توازن مستديم لميزأن المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينموبمعدل طبيعي (العباسي، 2003).

أن الصدمات المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني ولهذا فمن الضروري تحديد المستوى التوازني بحيث يعتمد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغيير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي (الاساسيات) وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الاساسيات على سعر الصرف. ويعتبر سعر الصرف الحقيقي افضل معيار ومحدد لقياس سعر الصرف التوازني الذي هو الاخير يتوقف على المتغيرات نقدية هي (العظيم، 1987)

- معدل نموالدخل القومي.
- معدل التغيير النسبي في المعروض النقدي.
- اتجاه الطلب على النقود.

إن التغيرات الأنفة الذكر ليست على نفس الدرجة من حيث تأثيرها على سعر الصرف التوازني.

4- اهمية سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف مهما لأنه يؤثر في الأسعار النسبية للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية (Mishkin, 2007). حيث يتحدد السعر بالاورو لسلعة صنعت في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة عاملين اثنين: سعر هذه السلعة بالدولار وسعر الصرف اورو/ دولار.

نفترض أنه قرر فرنسي شراء حاسوب يباع بمبلغ2000 دولار في الولايات المتحدة الامريكية: اذا كأن سعر الصرف اورو/ دولار يساوي 1.1789(كما هو الحال في 4 جأنفي 1999) فأن هذا الحاسوب سيكلفه بفرنسا 1696 اورو $\frac{2000}{1.1789}$

نفترض مرة اخري أن هذا الفرنسي سينتظر الى غاية 26 اكتوبر2000 لينفذ عملية الشراء، في حين أن سعر الصرف الاورو أنخفض الى 0.8252(في نفس التاريخ) في نفس الحساب (مع افتراض أن سعر بالدولار يبقى ثابت) سيكلفه اكثر، اي 2424اورو$\frac{2000}{0.8252}$. أن هذا التدهو ر في الاورو هو متوافق مع تحسن في الدولار الذي خفض سعر السلع الاوروبية في الولايات المتحدة الامريكية.

نفترض أن أمريكي قام بشراء قارورة عطر بمبلغ1000 أوروفي فرنسا، لذا فأنه سيدفع 1178 دولار اذا اشترى في بداية سنة 1999(1000 × 1.1789)مقابل فقط 825 دولار(1000 × 0.8252) اذا أنتظر الى غاية اكتوبر 2000.

عقب تحسن الاورو ، الأوربيون سيدفعون أقل لشراء السلع الأمريكية: في 31 دسيمبر 2004، في حين أن سعر الصرف اوروقد ارتفع الى 1.3621فأن سعر الصرف الحاسوب لا يساوي الا 1486 اورو$\frac{2000}{1.3626}$، وبالعكس الامريكيون سيدفعون أكثر لقاء شراء السلع الاوروبية: في نفس التاريخ، سعر القارورة العطر يرتفع الى 1326 دولار (1.3626×1000).

هذا الاستدلال يقودنا إلى الخلاصة التالية: عندما تتحسن عملة اقتصاد ما (يعني أن قيمتها النسبية ترتفع مقارنة بالعملات الاخرى) فأن السلع المحلية لهذا الاقتصاد التي تباع إلى الأجانب ستصبح أكثر غلاء والسلع الأجنبية المستوردة ستصبح أقل غلاء. وبالعكس عندما تتدهو ر عملة اقتصاد ما فأن سعر صادراته سينخفض في حين أن سعر وارداته سيرتفع.

إذا تدهو رت قيمة عملة لاقتصاد ما فأن مبيعات مؤسساته للخارج ستصبح سهلة، في حين أن السلع الأجنبية ستصبح أقل تنافسية بالنسبة له. ولذلك فالتدهو ر العنيف الذي شهده الاورو مقابل الدولار بين بداية سنة 1999 وشهر أكتوبر 2000 قد سهل المبيعات إلى الخارج بالنسبة للمؤسسات الاوروبية ولكن قد عاقب مستهلكي منطقة الاورو الذين سيدفعون أكثر مقابل السلع المستوردة وكذا سيتحملون تكاليف أكبر لقاء قضائهم عطل في الولايات المتحدة الأمريكية.

"وبهذا كله فأن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة. وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطأن من خلال سعر الصرف.

5- سياسات سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر أهميتها من يوم إلى يوم عبر كثير من الاستخدامات.

حيث تلجأ إليها السلطات النقدية لبلدأن العالم في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها: تنمية الصناعة المحلية، تخصيص الموارد، توزيع الدخل أومقاومة التضخم. وسنتطرق هنا إلى سياستين فقط لسعر الصرف.

1-1-3- تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

يقصد بتخفيض قيمة العملة (**dévaluation**) أي تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد(**بالنسبة لقاعدة الذهب**). وبصفة أخرى أن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الاجنبي (**الثابت**) للعملة المحلية ازاء العملات الاجنبية **(حسين، 1999)**، فإذا كأن لدينا:**10DA=1$** وخفضنا قيمة الدينار بـ 20%، فسعر الصرف الجديد يكون **12DA =1$**

اما الاسباب التي تدعو بلد بتخفيض القيمة الخارجية لعملته المحلية هي(مرجع سابق، ص151)

- معالجة العجز في ميزأن المدفوعات.
- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة: أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار ومنطقة الفرنك...الخ، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات.
- " تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء بضائع وخدمات في البلد الأجنبي مساويا لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية الى عملة الاجنبية (كنونة، 1980).
- وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لابد من توافر مجموعة من الشروط اهمها:
- وجود طلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج، أي اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة.
- وجود طاقة أنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي، أي اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع على تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بتخفيض قيمة عملتها أوما يسمى بالمعاملة بالمثل.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير (Bourget, 2002).
- الاستجابة لشروط مارشال -ليرنر- روبنسن والقاضي بأن تكون:$e^2 + \mathrm{e_m} > 1$
- أي أن مجموع المرونة السعرية لكل من طلب الواردات وطلب الصادرات كقيمة مطلقة أكبر من واحد.

كما بجب أن ترافق قياسات التخفيض وسائل مقاومة التضخم. حيث في غياب هذه الوسائل المستهدفة محاربة التضخم يمكن أن ينتج عن عملية التخفيض اقصاء للأثار الايجابية المنتظرة حسب الميكأنزيم التالية (Ibid).

شكل رقم (2-1): التخفيض وخطر التضخم

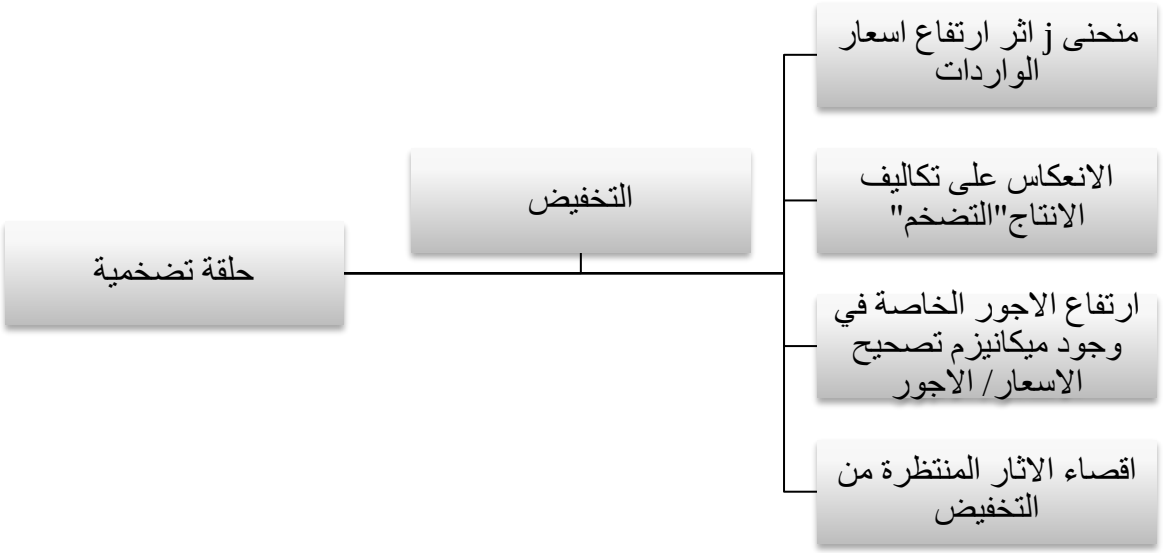

(Source: Jean Bourget et all, p34)

I -2 -3- استعمال سعر الصرف في محاربة التضخم:

تعأني الكثير من دول العالم وخاصة الدول النامية من ظاهرة التضخم التي تضرب اقتصاداتها، بعضها استخدام سياسة سعر الصرف لمحاربة هذا الخطر.

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى أنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. ففي المدى القصير يكون لأنخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على أنخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الأنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد أنتاجية وتتمكن من أنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertueux) للعملة القوية (عبد، 2005).

يتعلق الأمر هنا بسياسة طموحة تؤثر على الهياكل بدلا من الظروف الراهنة، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا أنطلاقا من 1983 والتي أدت إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري في خلال سنوات 1994-2001 (Bourget, 2002).

شكل رقم (2-2): الحلقة الفاضلة للعملة القوية

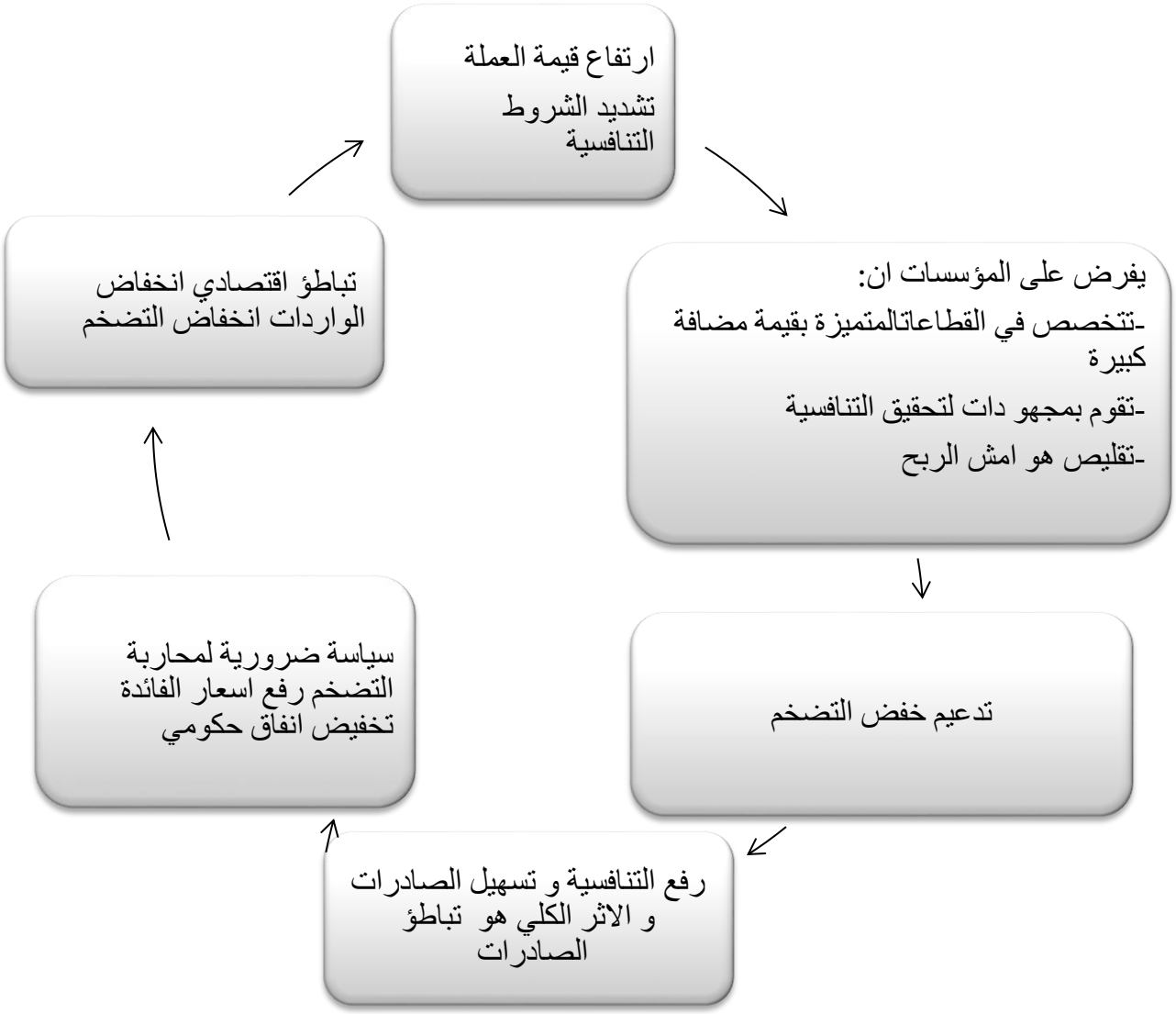

(Source: Jean Bourget, p33)

تعتبر كذلك برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت، بمثابة برامج لمحاربة التضخم والتي تحتوي على مسار معلن على حدود تغيرات أسعار الصرف الاسمية، تم تطبيق أهم هذه البرامج في الكثير من الـدول خاصة ذات الاقتصاديات المتحولة والتي شهدت موجة تضخم بعد أنهيارا أنظمة الاقتصاد المخطط **(حيزية، 2006)**.

تفسير الدورة الاقتصادية في الصين خاصة في السنوات 1986 إلى، 1989 فقد أثبتت النتائج أثـر ذا معنى لسياسة التثبيت باستعمال سعر الصرف على التضخم، وليس فقط منذ 1994 والتثبيت مع الـدولار، لكـن كذلك قبل هذا التاريخ اين ثم هذا التطبيق سياسة تثبيت جزئية (politique de change , 2003).

II- أنظمة سعر الصرف:

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وأنتهت اليوم الي النظام العائم، ولقد كأن نظام بريتون وودز يقوم على اساس الدولار الامريكي المرتبط بدوره بالذهب، وذلك أن الولايات المتحدة كأنت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت اوقية =35 دولار، وكأنت الدول تربط عملاته بسعر ثابت مع الدولار.

الا أن الامر سرعأن ما تجاوزه بإعلأن الرئيس الامريكي نيكسون في اوت 1971 منع تحويل التحويل الدولار الى الذهب، غير أن النظام في تلك الفترة لم يكن له اي دور في تنظيم الاصدار النقدي اوفي تحقيق التوازن الداخلي الذي كأن متروكا الاعتبارات السياسية الاقتصادية النقدية الداخلية في كل دولة، ولقد مثل هذا الاعلأن في نظر الكثيرين أنهيار لنظام بريتون وودز، ومنذ ذلك الوقت يمكن التمييز بين عدد من أنظمة اسعار الصرف،

ومن بين هذه التقسيمات:

النمط الاول:

II- أنظمة سعر الصرف الثابتة:

هو نظام يقتضي تعريف نسبة تعادل مرجعية بين عملة بلد ما وعملة أجنبية (أوسلة من عملات)، واستنادا إليها يلتزم البنك المركزي بتبديل عملته. عندما يكون سوق الصرف حر فأن احترام البنك المركزي لهذا الالتزام يفرض عليه التدخل في سوق الصرف بمجرد أن يتغير أويبتعد سعر الصرف عن نسبة التعادل القائمة عن طريق بيع العملة الوطنية إذا اتجهت هذه الأخيرة نحوالتدهو ر في سوق الصرف أوعن طريق بيعها في الحالة المعاكسة. وعندما يكون سوق الصرف مراقب وتكون العملة غير قابلة التحويل فأن نسبة التعادل تعرف كيفيا (اي أن طريق تحكيم البنك المركزي تبعا لأهدافه) ويتم الحفاظ اوالدفاع عنها بتصنع (révil, 1999) .

وكما ذكرنا سابقا في ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر الصرف العملة الى:

1. اما عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات كما هو الحال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي. ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحد سنة 1996 **(قدي، 1999)**.

2. اما سلة العملات: وعادة ما يتم اختيار العملات أنطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أومن العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص، اوالربط حاليا باليوروباعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للإيكوسابقا.

3. الاتحاد النقدي: هو الشكل الأكثر صرامة حيث يتم تثبيت أسعار الصرف للمساهمين (في الاتحاد النقدي) بطريقة لا يمكن ابطالها، ويمكن تعويض العملات المحلية بعملة موحدة.

4. مجالس العملة: Currency boards في هذه الأنظمة تعتمد عملية خلق النقود بصرامة على احتياطي الصرف من عملة الربط، ولا تملك السياسة النقدية أي استقلالية. تسمح هذه الأنظمة بوجود تداول نقدي مزدوج (مثلا: البيسووالدولار في الأرجنتين)**(**Lahrech, 1999**)**

تتميز هذه الأنظمة بثلاث عناصر هي:

سعر صرف ثابت مع عملة الربط، التحويل الآلي وصدق التزام السلطات النقدية.

اهداف هذه الأنظمة هي: اقامة مصداقية اقتصادية، محاربة التضخم وتخفيض مستوى المتوسط لمعدلات الفائدة المحلية

-1-عيوب نظام الصرف الثابت: من عيوب هذا النظام ما يلي:

- في حالة الربط بعملة اجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في اضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية الى الداخل.
- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء الى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض. **(امين،** 2011**)**
- في ظل اسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع اختلالات في ميزأن المدفوعات تؤدي الى التغير الاحتياطات النقدية وكذا الاسعار المحلي.**(**Benji, 2008**)**

II -2-1- تحديد سعر الصرف في نظام الصرف الثابت:

طالما أن سعر التكافؤ الرسمي للعملة الوطنية يقابل سعر التوازن الذي ينشا في نظام الصرف المرن، فأن المصرف المركزي لا يجد اي صعوبة في فرض تطبيق سعر الصرف المحدد، لكن المشاكل تبدا عندما يبرز التنافر بين السعر الرسمي وسعر التوازن في السوق. **(برنييه،** 1989**)**

طالما أن سعر التكافؤ الرسمي للعملة الوطنية يقابل سعر التوازن الذي ينشا في نظام الصرف المرن، فأن المصرف المركزي لا يجد اي صعوبة في فرض تطبيق سعر الصرف المحدد، لكن المشاكل تبدا عندما يبرز التنافر بين السعر الرسمي وسعر التوازن في السوق.

نفرض أن دولتين هما الولايات المتحدة الامريكية عملتها ($) والجزائر عملتها الدينار (D)

وأن السعر الرسمي كأن1$=D6.00 ومع الاخذ بعين الاعتبار هامش تقلبات 2% فعلى سلطات الدولة الجزائر أن تتدخل لتحافظ على قيمة الدينار بين 5.88 الي 6. 12 دينار ولنفرض ولظروف ما كعجز في ميزأن التجاري، وأن زيادة معدل التضخم ادى الى معدل توازن ب 1$= D6.50:

يوضح الشكل ادناه أنه عند سعر D6.12=$1، حيث على السلطات النقدية أن تتدخل فأن الطلب ينشا بـ 130 مليون دولار، في حين أن العرض ليس سوى 70 مليون دولار.

اذا رغبت بالاحتفاظ بسعر تكافئ الرسمي، D6.00=$1 مع هامش تقلب 2% تكون السلطات النقدية لدولة الجزائر ملزمة بالتدخل في سوق الصرف، تستطيع أن تعرف60 مليون دولار من احتياطات المصرف المركزي وتبيعها حتى تلبي الطلب وتمتص البعد بين العرض والطلب الممثلين بالقطعة المستقيمة(AB).

اذا كأنت الاحتياطات من العملات الاجنبية غير كافية، تستطيع السلطات العامة أن تستدين من الاسواق المالية العالمية، من صندوق النقد الدولي، ومن المصارف المركزية الاخرى، لكن السلطات العامة اذا لم تغير سياستها الاقتصادية، ستتعرض في يوم اواخر الى التدني لأنه من غير الممكن الاستمرار بتوسل العيش بكل الوسائل والاحتفاظ على المدى مرحلة طويلة بسعر صرف غير واقعي.

شكل رقم (2-3): تحديد سعر الصرف في ظل اسعار الصرف الثابتة

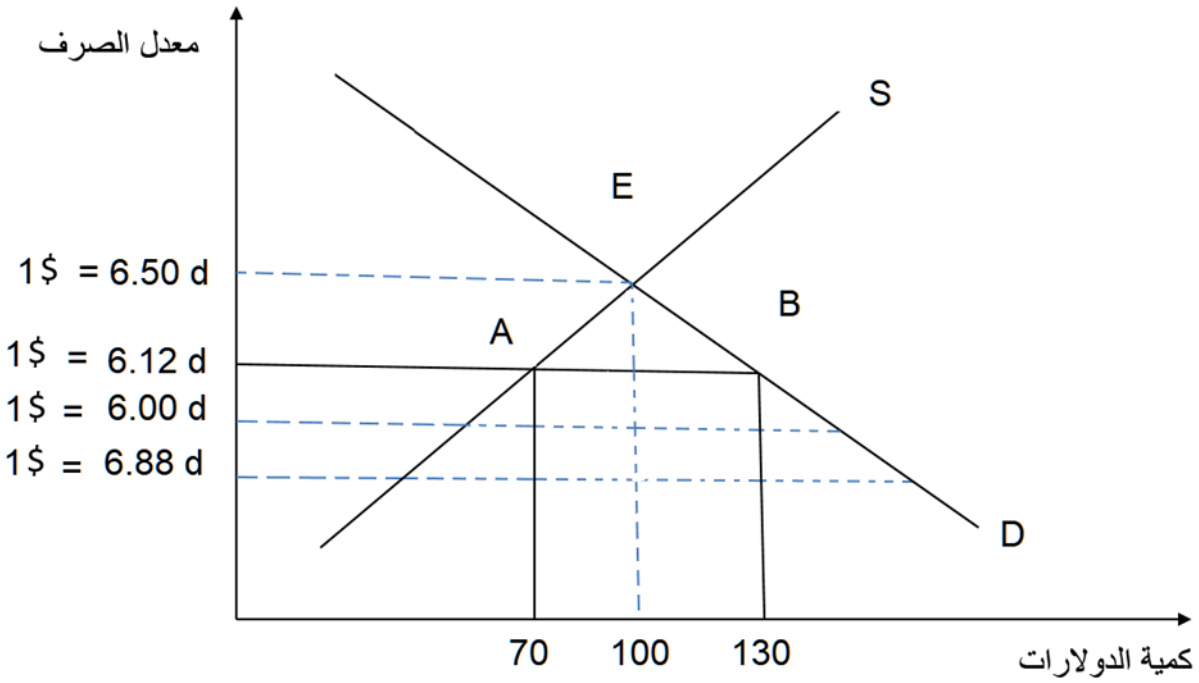

المصدر: محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات واعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد7، جامعة شلف الجزائر، 2007 ص234.

حيث:

S: منحنى عرض الدولارات

D: منحنى طلب الدولارات

النمط الثأني:

II -2-1- نظام سعر الصرف المرن "المعوم":

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدلا من نظام الصرف الثابت ونظام الرقابة على المصرف نظرا لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الاموال، الى جأنب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل اسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات النقدية والمالية عبء معالجة الخلل في ميزأن المدفوعات، عن طريق اتخاذ سياسة المناسبة من خلال الحد من الواردات واحداث تغيرات مهمة في مستويات الاسعار، كذلك من خلال احداث التغييرات في مستويات الداخل (شقيري نوري موسى واخرون، 165ص2012) .

وهذا ما يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية، فجهاز الاسعار يتكفل بإحداث التغيرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في تأثير على قيمة الصادرات والواردات وكذا أنتقال رؤوس الاموال.(Bahrain, 1999)

رغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية، الا أن الدولة لا يمكن أن تترك مصير استقرار الاقتصادي المرهو ن بتقلبات قوى العرض والطلب، لذا تلجا السلطات النقدية والمالية لتدخل من اجل التوجيه سياستها النقدية وفقا لما تراه مناسبا تفاديا لحدوث ازمات داخل اقتصادها ومن هذه الاجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف "التعويم المدار الموجه."

لذلك عند الاستدأنة (طلب العملة الاجنبية مقابل العملة المحلية) يجب خفض العلمة الوطنية والعكس صحيح.

أنواعها: تشتمل الأنظمة المرنة لسعر الصرف على ما يلي:

اشكال التعويم:

التعويم الحر:

ويعني ترك سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن بحسب قوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات النقدية على تأثير في سرعة تغيير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير، ويتبع هذا الشكل من تعويم العملات في بعض البلدأن الرأسمالية الصناعية المتقدة مثل الدولار الامريكي والاجنبي الاسترليني والفرنك السويسري.

2- التعويم المدار:

التعويم المدار يعني ترك سعر الصرف يتحدد وفق للعرض والطلب مع لجوء المصرف المركزي الى تدخل كلما دعت الحاجة الى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة منى المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف ومستويات الاسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في الاسواق سعر الصرف الموازية ويتبع هذا الشكل من تعويم في بعض البلدأن الرأسمالية ومجموعة من بلدأن النامية التي تربط سعر الصرف عملتها بالدولار الامريكي اوالجنيه الاسترليني قد تطورت سياسة التعويم لتصبح من الادوات التي تستخدمها السلطات النقدية اهدافها الاقتصادية.(Emer, 2006)

شكل رقم (2-4): الية توازن في ظل سعر الصرف المرن

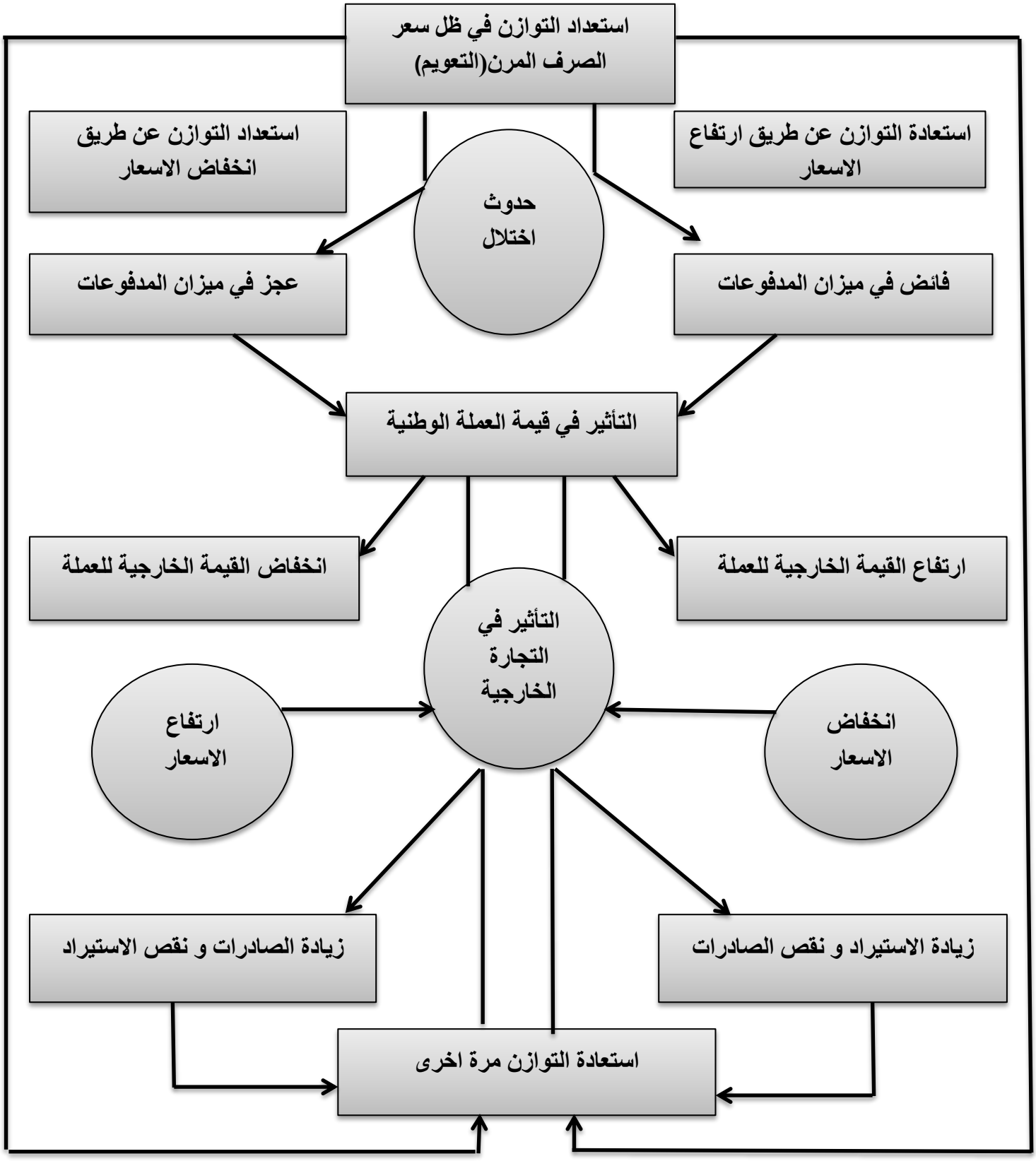

II -3- الأنظمة الوسطية:

-3-1- مفهو مها:

يتركز اغلب النقاش في الادبيات الاقتصادية على الاختيار ما بين النظام الثابت والمرن، نظرا لأنتشار الفكرة الشائعة بتفضيل النظامين المقصودين، والتي تدعى بمنتصف التجويف اونظرية ذات القطب اوحلول الزاوية، وتشير تلك النظرية الى أن النظام المرن واتحاد العملة هما اكثر احتمالا للنجاح وتحقيق النموالاعلى في حالة تزايد حركة راس المال الدولية، ومع ذلك يقع عدد كبير من الأنظمة الوسيطة بين النظامين المقصودين والتي يتم تبنيها بشكل متزايد من قبل الدول النامية.

- 3-2- أنواعها:

وتنقسم الأنظمة الوسطية بدورها الى مجموعة من النظم (النظم الثابتة مع المجال الافقي، نظم الربط الزاحف، أنظمة الصرف المربوطة ضمن مجالات تقلب زاحفة) ويمكن اجازها على النحوالتالي:

- **النظم الثابتة مع المجال الافقي:**

وهي مشابهة للأنظمة الثابتة التقليدية، ولكن هناك امكأنية اكبر للتقلب بإضافة بعض الهو امش لزيادة تقلب الاسمي(اوالافقي) حول المركز، حيث يكون التقلب داخل مجال معين ويلتزم البنك المركزي بالحفاظ عليه ومن امثلة هذا النوع من الربط الية سعر الصرف الاوروبية(ERM) في النظام النقدي الاوروبي ((EMS والتي خلفتها الية سعر الصرف الاوروبية الثأنية(ERMII) في الاول من 1999، ويتيح هذا النظام قدرا محدودا من الصلاحية الاستنسابية في تنفيذ السياسة النقدي، تبعا لمدى اتساع نطاق التقلب.

- **نظم الربط الزاحف:**

ثم تعديل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب تعديلا دوريا طفيفا بمعدل ثابت اواستجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، مثل فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة، والفروق بين التضخم المستهدف تلقائيا لاستبعاد اثر التضخم(على اساس استرجاعي)، اويتحدد بسعر الصرف الثابت معلن سلفا اوعند مستوى اقل من فروق التضخم المتوقعة (على اساس استشرافي)، ويفرض الربط الزاحف نفس القيود التي يفرضها الربط الثابت على السياسة النقدية.

ـ أنظمة الصرف المربوطة ضمن مجالات تقلب زاحفة:

يتم فيها تعديل نسبة المركزية والمجال بشكل دوري كنسبة ثابتة اواستجابة لتغيير احد المؤشرات المهمة كالتضخم، كما أن المجال اما أن يتماثل حول المركز الزاحف اوأن يختلف حول المركز حسب الاختيار، وفي الحالة الاخيرة لا تعلن الدولة النسبة المركزية، وفقا لهذا النظام، الدولة تلتزم بإبقاء تغيير سعر الصرف داخل وهكذا فأن درجة استقلالية السياسة النقدية سوف تعتمد على حجم المجال المسموح لسعر الصرف فيه المجال بالتقلب هناك مجال بين 2.5% و2.5- % تتقلب فيه سعر الصرف، وهذا التقلب يكون حول مركز، مثال الاتحاد الاوروبي قبل اليوروالعملات ترتفع وتنخفض ب: 2.5% بالنسبة لأقوى عملة في الاتحاد التي تعتبره المركز.

شكل رقم (2-5): يوضح أنظمة اسعار الصرف

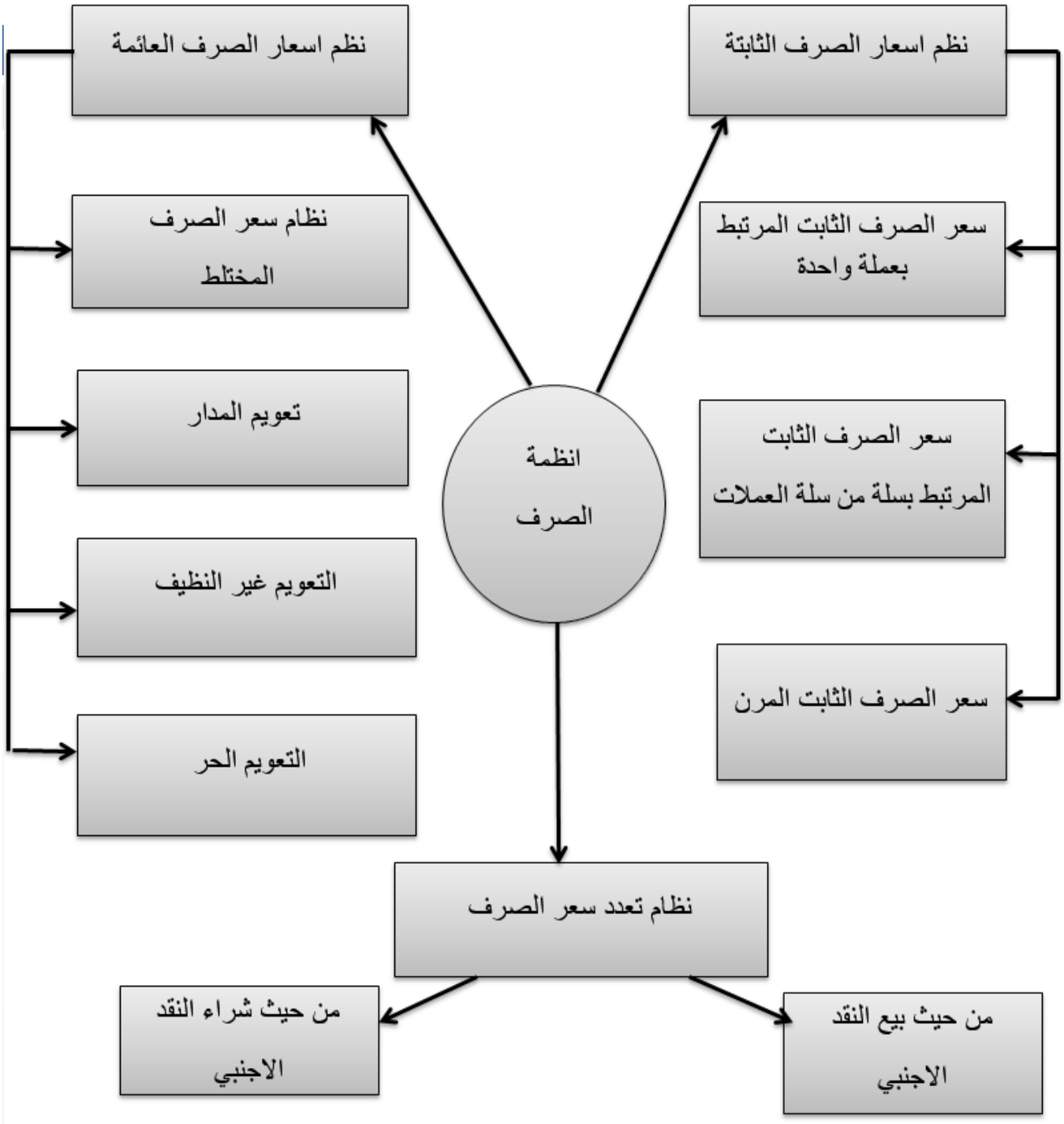

المصدر: نوراز عبد الرحمأن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتتوزيع، الاردن، 2007، ص55.

إن المبادلات التجارية بين الدول تستدعي تبادل عملات نقدية (أومبادلة ودائع بنكية مكتتبة بمختلف العملات). فعندما تقوم مؤسسة جزائرية بشراء سلع، خدمات أوأصول مالية من خراج البلاد فهذا يعني أنه يجب تحويل دنأنير جزائرية إلى عملات أجنبية، حيث أنه بواسطة هذه الأخيرة سيدفع ثمن السلع والخدمات والاصول المالية.

هذه المبادلات بين العملات أوالودائع البنكية المكتتبة بمختلف العملات تجري في سوق الصرف، حيث كما قد أشرنا في السابق فأن العمليات التي تجري داخل هذا السوق تحدد السعر الذي يتم بموجبه تبادل العملات أي سعر الصرف.

III- 1- بنية وعمل سوق الصرف:

III- 1-1- تعريف سوق الصرف:

يمكن ذكر بعض التعاريف كالتالي:

سوق الصرف هو ذلك المكأن أين يتم تبادل العملات مقابل بعضها البعض بيعا وشراء ويتقابل طلب كل عملة مع عرضها، كما أنه ليس للسوق مكأن جغرافي معين بل يمكن القول أن أبعاده المكأنية اصبحت تمثل كل أنحاء الكرة الارضية .(Allegeret, 1997)

ومع هذا يوجد استثناء على تلك القاعدة، ففي اوروبا يوجد عدد محدود من الاسواق المنظمة للعملات، بما يفي وجود مكأن محدد يتم فيه التعامل (الهندي، 1993) .

و"يعرف كذلك على أنه سوق مجازية تتم في إطار البنوك وتعاملاتها على العملات المختلفة" (السلام، 2007)

شكل رقم (2-6): سوق الصرف

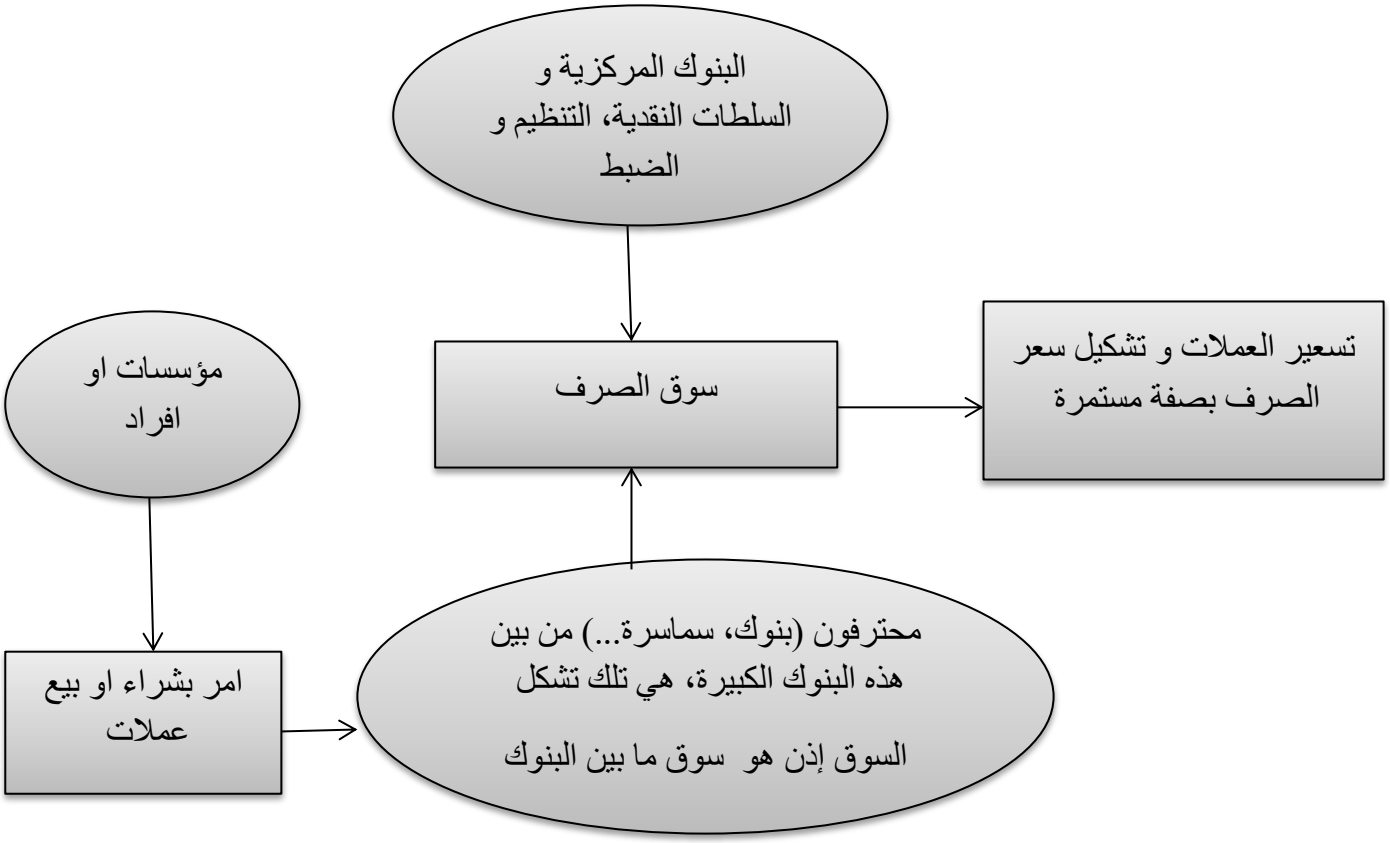

Source: Jean Bourget, Arcangelo Figliuzzi, Yves Zenou, op.cit, p36

وتعتمد الاسواق في تعاملها على عدد قليل من العملات الرئيسية الحرة المقابلة للتحويل بحرية تامة يأتي في مقدمتها، الدولار الذي يقدر وزنه النسبي في اجمالي التعامل لما يتراوح بين70% و80% عن اجمالي التداول بمختلف العملات وتنقسم العملات من ناحية درجة ماهيتها في عمليات الصرف الى ثلاث أنواع هي:(jaffre, 1990)

ا)- **العملات الحرة:** هي بضاعة اسواق النقد واسواق الصرف ويمكن شراؤها وبيعها بحرية تامة في السوق البنوك.

ب)- **العملات شبه الحرة:** لا يتم تداولها الا من خلال البنوك المركزية واسعار خاصة لا دخل للطلب والعرض فيها وتدرج تحت هذا النوع عملات العديد من الدول النامية.

ج)-**العملات الغير الحرة:** فهي العملات التي تحظر سلطاتها النقدية التعامل بها خارج حدودها ولا يوجد عليها تعامل خارجي وغالبا ما يتم تبادلها مع النقود الاجنبية بصفة غير رسمية في سوق السوداء.

III-1-2: السوق العالمية للصرف:

هي عبارة عن مراكز الصرف الاجنبي المنتشرة عبر أنحاء العالم والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الاتصال الحديثة وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد للمصرف.

المتعاملون في اسواق الصرف:

أهم الفاعلين اوالمتعاملين في سوق الصرف هم كما يلي:البنوك التجارية المؤسسات الناشطة في التجارة الدولية، المؤسسات المالية الغير البنكية، كشركات تسيير الاصول وشركات التامين، البنوك المركزية، السماسرة.(Paul R.krugman, 1995)

البنوك المركزية:

تعتبر البنوك المركزية العنصر الاساسي للحفاظ على السياسة نقدية ناجحة لأي بلد، فهي مسؤولة عن تنفيد السياسات النقدية والحفاظ على العرض النقدي في مستوى يتناسق مع الحاجة الاقتصاد الوطني.

أن دخول رؤوس الاموال الاجنبية وكذا العملة الوطنية اوخروجها، قد يتعارض مع اهداف السياسة النقدية، فدخول رؤوس اموال طويلة المدى قد تعمل على الاخلال بالتوازن بين العرض النقدي المتوفر من السلع والخدمات وبهذا يحدث ضغوط تضخمية، وفي حالة العكس اي حالة خروج ورؤوس اموال المحلية من اجل الاستثمار في الخارج فأنها تؤثر على حجم السيولة المحلية والحاق الضرر بالاقتصاد الوطني.

وبهذا في كلتا الحالتين يتأثر سعر الصرف بعملة بخروج العملة مما يؤدي الى خفضه اورفعه في حالة زيادة الطلب عليها لدخول راس المال.

- **السماسرة :**

يتدخلون في سوق الصرف فقط كوسطاء، حيث لا يعملون لحسابهم الخاص، فهم يمثلون مجموعة من الزبائن الذين يريدون استبدال العملة الوطنية مقابل العملة الاجنبية اوالعكس .(Guillochon, 2001)

إذ تتولى سماسرة الصرف الأجنبي إجراء عمليات تبادل العملات الأجنبية التي تتم بكميات كبيرة بين البنوك التجارية، فالبنك التجاري من خلال سماسرة الصرف الأجنبي يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبية وبتكاليف منخفضة وعادة ما يكون هناك سماسرة معتمدين أومرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالهم للبنوك التجارية أن تسوي رصيدها من العملات الأجنبية، وتسمى العمليات التي تتم بين البنوك والسماسرة بسوق الجملة تمييزا عن العمليات التي تتم بين البنوك وعملائها التي يطلق عليها (سوق التجزئة). (عمارة، 2007)

III -2-1- آلية عمل أسواق الصرف:

III- 2-2- مميزات سوق الصرف:

أ. وسائل الدفع المستعملة في سوق الصرف الأجنبي:

من أهم الأدوات أوالوسائل المستخدمة لتسوية المدفوعات الدولية تتمثل في: (حمرنيوم، 1991)

1)- التحويلات البرقية: وهي تسمح بإمكأنية تحويل مبلغ معين من أحد المصارف في بلد ما إلى مصرف في بلد آخر في أي بقعة من العالم، وذلك عن طريق استعمال البرقية أوالتلكس.

2)- التحويلات البريدية: تسمح بإمكأنية تحويل مبلغ نقدي لأحد المصارف إلى حساب في مصرف آخر داخل البلد وهذا عن طريق البريد.

3)- الشيكات والحوالات المصرفية: قد تتم تسوية المدفوعات الدولية عن طريق الشيكات والحوالات المصرفية وهذا الأخير هو الأكثر استعمالا والمقصود بالحوالة المصرفية أنها صك مسحوب على أحد المصارف بدلا من سحبه على الحساب الشخصي للزبون.

كمبيالة الصرف الأجنبي: وهي عبارة عن أمر غير مشروط من شخص ما مرسل إلى آخر يطلب منه دفع مبلغ معين عند الطلب أوفي المستقبل، وتتميز هذه الكمبيالة الأجنبية بأن تاريخ استحقاقها يكون من تاريخ قبولها من الطرف الآخر وهذا بسبب طول الفترة التي قد تستغرقه هذه العملية، كما قد تكون هذه الكمبيالة الأجنبية مسحوبة من ثلاث نسخ واحدة فقط تحمل الختم وبالتالي تستحق الدفع.

ب. سوق الصرف هو سوق بين البنوك:

المؤسسات ومسيري بعض الصناديق المتخصصة والأفراد يأتون في المقدمة في هذا السوق.

السلطات النقدية، بالتخصيص البنوك المركزية التي من المتوقع أن تتدخل في السوق لضبط تذبذبات الاسعار(Plihon, 2001 1999 1991) .

البنوك التجارية والسماسرة الذين يحققون العمل اليومي للسوق.

تنقل العناصر الأولى إلى البنوك والسماسرة مجموعة من الأوامر من أجل شراء أوبيع عملة. إذا تعمل البنوك في سوق الصرف على تنفيذ أوامر زبائنها وكذلك لحساب الخاص. ففي أغلبية البلدأن المتطورة لا يستطيع الاعوأن (غير البنوك) بلوغ سوق الصرف مباشرة، فالبنوك تعتبر كوسيط ضروري لتسوية عمليات الصرف، كما أنه عدد قليل من البنوك تساهم بشكل كبير في نشاط هذا السوق والذين يسمون بصناع السوق Makers Market.

من هذا كله يظهر حجم المعاملات الكبير الذي تقوم به البنوك فيما بينها داخل سوق الصرف، إذا فسوق الصرف هي في بادئ الأمر سوق بين البنوك.

د. حجم سوق الصرف والمراكز المالية الرئيسية المتعامل فيها:

حسب التحقيقات الأخيرة المنجزة من طرف البنوك المركزية في شهر أبريل من عام، 1995 بلغ حجم المعاملات اليومية في سوق الصرف العالمي مبلغ 1230 مليار دولار تقريبا، حيث أن حوالي 5% من المعاملات متعلقة بتمويل مبادلات السلع والخدمات، أما النسبة الباقية فهي مرتبطة بعمليات التغطية والمضاربة، ويبين لنا الجدول التالي حجم معاملات الصرف اليومية في أسواق الصرف:(Fontaine, 1996)

جدول رقم (2-1): حجم معاملات الصرف اليومية في أسواق الصرف (مليار دولار)

المركز المالي	افريل 1986	افريل 1989	افريل 1992	افريل 1995	افريل 1998	افريل 2001	افريل 2004
لندن	90	184.0	290.5	463.8	637.7	504.4	753
نيويورك	58	115.2	166.9	244.4	350.9	253.6	461
طوكيو	48	110.8	120.2	161.3	148.6	147.8	199
سنغافور	-	55.0	73.6	105.4	139.0	100.6	125
هو نغ كونغ	-	48.8	60.3	90.2	78.6	66.8	102
سويسرا	-	56.0	65.5	86.5	81.7	70.8	79
المأنيا	-	-	55.0	76.2	84.3	88.5	118
فرنسا	-	23.2	33.3	58.0	71.9	48.0	64
استراليا	-	28.9	29.0	39.5	47	51.39	81
بلجيكا	-	10.4	15.7	28.1	27	10.0	20
مراكز اخرى	-	85.9	166.2	218.4	293.8	270.6	404
المجموع		717.9	1076.2	1571.8	1958.0	1612.0	2406.0

Source: Albert Minguet, op.cit, p.218

نلاحظ من خلال الجدول بأن لندن هي المركز المالي الأول والرئيسي على المستوى العالمي ليس فقط لكبر حجم معاملاتها مقارنة بالمناطق الأخرى وأنما كذلك لتنوع عمليات الصرف بها . في أفريل 2004 بعد بريطأنيا (31.3%) تأتي الولايات المتحدة الأمريكية (19.2%) ثم اليابأن (8.3%) ثم سنغافور (5.2%) والمأنيا 4.9%

أن تدهو ر حجم المعاملات في أفريل 2001 قد أثر بكثرة على منطقة الاورو على خلاف المركزين الرئيسيين المتواجدين في لندن ونيويورك. هذا يفسر طبيعيا باختفاء تدفقات العملات

الداخلية بين الدول الأعضاء في المنطقة. كما أن لندن تلعب دور المسيطر على المشتقات المالية في مواجهة خطر الصرف (الاورو).

وحتى داخل منطقة الاورو يوجد أنزلاق لصالح البنوك الألمأنية الكبيرة في المركز المالي بفرنكفورت، حيث أنها قاومت جديا تقلص حجم المعاملات وهذا باحتلالها الوضع المسيطر فيما يخص المعاملات المتعلقة بالمارك الالمأني.

-3- وظائف أسواق الصرف الأجنبي:

في الواقع أن أسواق الصرف الأجنبي تقوم بالوظائف التالية:

III -3-1- تسوية المدفوعات الدولية:

حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية (من السلع والخدمات اضافة الى تحويلات الرأسمالية بمختلف صورها (قروض استثمارات) وكذلك يحتاج السواح الى الاستبدال عملتهم المحلية بعملات اجنبية تعود للأقطار التي يزورونها اوبعملات قيادية تقبل في جميع اقطار العالم. (Cartapanis, 2004)

-3-2- عمليات التحكيم (الموازنة):

أن سعر الصرف بين أي عملتين أنما يبقى واحد في مختلف المراكز النقدية بواسطة عمليات التحكيم، ويقصد بعمليات التحكيم هو شراء العملة في المركز النقدي الذي يكون فيه سعرها منخفضا وذلك بقصد إعادة البيع فورا في سوق نقدي حيث سعر هذه العملة أكثر ارتفاعا وذلك بقصد تحقيق ربح. أي أن الأعوأن الذين يقومون بعملية التحكيم يستغلون صفة عدم الكمال التي يتميز بها سوق الصرف من اجل تحقيق مكاسب من خلال مقارنة مختلف اسعار الصرف للعملات عبر مختلف الاسواق العاملة.

في نيويورك £1=2$

في لندن DM=£0,21

في فرأنكفورت $1=DM2,5

ويمكن عرضها بالمثلث التالي:

شكل رقم (2-7): المراكز النقدية في أسعار الصرف

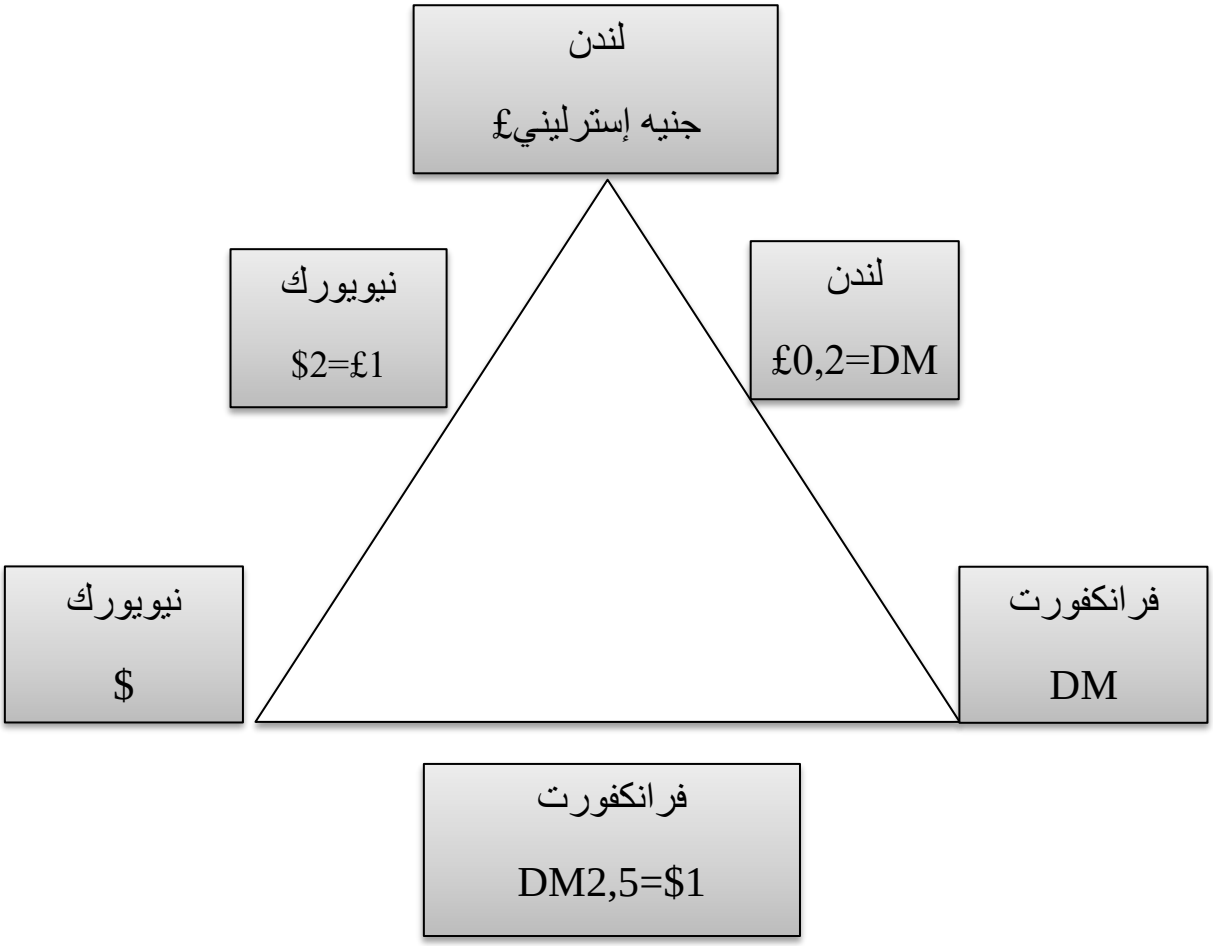

وأسعار الصرف التبادلية الموضحة أنما متوافقة بسبب أن DM5=£1=$2 :

وليس هناك أي إمكأنية للربح من عمليات التحكيم. ولكن إذا كأن سعر الجنيه الإسترليني بالدولار في نيويورك يساوي 1,96 $، وأن بقية الأسعار الصرف كما يلي في إيضاحنا السابق، فأنه يكون من الربح أن تستخدم 1,96$ في شراء الجنيه الإسترليني في نيويورك واستخدام الجنيه الإسترليني في شراء M5 في لندن ومبادلة ألـ DM5 بـ2$في فرأنكفورت، وبالتالي تحقيق ربح مقداره 0,04 $عن كل جنيه إسترليني يقوم بتحويله.

وكما هو الحال في عملية التحكيم الثنائية، فأن عملية التحكيم سوف تزيد الطلب على العملة في السوق النقدي الذي يكون فيه سعرها منخفضا، وزيادة عرض العملة في المركز الذي يكون فيه سعر العملة مرتفع وبالتالي، إزالة (وبسرعة) السعر العكسي (التبادلي) غير الموافق وكذلك إزالة أي مكسب لأي عمليات تحكيم أخرى، وكنتيجة لذلك، فأن عمليات التحكيم تساوي وبسرعة استعار الصرف لكل زوجين من العملات. وبالتالي فأن عمليات التحكيم توجد جميع المراكز النقدية العالمية في سوق عالمي واحد.

III -3-3 - التغطية:

عمليات التغطية هي تلك العمليات التي تتم بقصد تجنب مخاطر الصرف الأجنبي. فكل عون اقتصادي يقوم بعملية تجارية دولية فهو معرض لخطر الصرف .حيث الدفع الفوري لحقوق الغير نادرة (تواجد مهلة للدفع)، وفي جومن عدم الاستقرار النقدي، يترجم كل هذا بالتعرض لخطر الصرف **(**Bourget j. , 2002**)** .

يتعرض كذلك العون الاقتصادي لخطر الصرف عندما يتخذ وضع مفتوح position Open: فهو اما دائن لعون اقتصادي آخر من بلد آخر (نتكلم هنا عن وضع طويل) أوهو مدين (وضع قصير).

على سبيل المثال: تتم صفقة ما بعملة الدولار . ومصفوفة الحالات الممكنة هي كالتالي:

	الوضع القصير	الوضع الطويل
تحسين قيمة الدولار	خسارة	ربح
تدهو ر قيمة الدولار	ربح	خسارة

إذا هناك حالة عدم تأكد بسبب خطر سعر الصرف. وبوجود هذا الخطر هناك موقفين محتملين: إما يبحث العون الاقتصادي عن التغطية من هذا الخطر وإما التعرض له عن قصد بهدف تحقيق ربح، أي المضاربة.

يمكن أن نميز ثلاث طرق للتغطية التي قد شرحناها من قبل:

- معاملات الآجلة.
- العقود المستقبلية للصرف الاجنبي.
- عقود الخيار للصرف الاجنبي الوضع القصير الوضع الطويل
- تحسين قيمة الدولار خسارة ربح.
- تدهو ر قيمة الدولار ربح خسارة.

III- 3-4 -المضاربة:

حسب التعريف الذي أعطاه Kaldor. N للمضاربة: "تكمن المضاربة في سوق الصرف (بالنسبة لعون الاقتصادي) في التعرض الارادي لخطر الصرف بهدف تحقيق الربح. ,bourget) (2003"إذا فالمضاربة على عكس التغطية لأن المضارب يكون مقبلا وباحثا عن مخاطر الصرف الأجنبي على أمل الحصول على الربح متخذا بنفسه الموقع المكشوف (position open) بالنسبة للعملة التي يضارب عليها . (تقني، 1999)

وبالتحديد فأن المضربين يتخذون مواقف قصيرة(courte position) عندما يقومون ببيع العملة الأجنبية مستقبلا مع عدم امتلاكهم لتلك الكمية في نفس الوقت، في ظل التوقع بشرائها بسعر صرف عاجل اقل عندما يحين وقت تنفيذ العقد، ويقال أن المضاربين اتخذوا موقفا طويلا (position longue) عندما يشترون العملة الأجنبية مستقبلا من غير التزامهم بتوفير مبيعات عاجلة عند وقت التسليم .وعند هذا الوقت سوف يحققون ارباحا. (كريانين، 2007)

والسؤال الذي يدور حول المضاربة يكمن في كون أن المضاربة محققة للاستقرار (stabilisant)اوغير محققة للاستقرار .(déstabilisant) فالمضاربة المحققة للاستقرار أنما تشير إلى شراء العملة الأجنبية عندما يكون السعر المحلي للعملة الأجنبية (سعر الصرف) ينخفض أومنخفضا، على أساس التوقع أنه سيرتفع قريبا، وبالتالي يحقق ربح. أوأنها تشير إلى بيع العملة الأجنبية عندما يكون سعر الصرف يرتفع أومرتفعا على أساس التوقع أنه سينخفض قريبا. فالمضاربة المحققة للاستقرار تهدئ من التقلبات في أسعار الصرف عبر الزمن وبذلك تقوم بوظيفة مفيدة .

وعلى جأنب آخر، فأن المضاربة المحققة لعدم الاستقرار أنما تشير إلى بيع العملة الأجنبية عندما يكون سعر الصرف ينخفض أومنخفضا، على أساس التوقع أنه سينخفض أكثر في المستقبل، وكذلك بالنسبة لعملية الشراء. وبالتالي فأن المضاربة المحققة لعدم الاستقرار تزيد من تقلبات أسعار الصرف عبر الزمن وتثبت أنها ممزقة لتدفق التجارة الدولية والاستثمار (سامي خليل، ص869).

ويمكن أن نميز بين الحالتين:

- في نظام سعر الصرف الثابت المضاربة غير محققة للاستقرار، حيث توقعات المضاربين تكون في نفس اتجاه حالة العملة من حيث التحسن اوالتدهو ر.
- في نظام سعر الصرف الحر، المضاربة محققة للاستقرار، حيث لا تكون توقعات المضاربين في نفس اتجاه حالة العملة من حيث التحسن أوالتدهو ر. ووفقا ل(Milton Friedman) فأن المضاربة هي احدى الميكأنيزمات الأساسية للتوازن في نظام الصرف الحر، حيث عندما يكون سعر الصرف عملة يرتفع فسيتم بيعها، وعندما يكون سعر عملة ينخفض فسيتم شرائها.

4- أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية:

لقد سعت نظريات التجارة الدولية إلى تفسير العوامل الاقتصادية التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتعرضت هذه النظريات منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى تقديم أسس التبادل الدولي المفيد لكل دولة من الدول، وفي نفس الوقت تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة بين الدول واعتمدت جميعها على قأنون المزايا النسبية لأنتاج السلع المختلفة وأن وجدت اختلاف بينها، من حيث أسلوب التحليل الذي اعتمدت عليه كل منها أومن حيث الأدوات المستخدمة في التحليل.

لذلك فهي عبارة عن حلقات متصلة ببعضها البعض، بل تعتبر كل نظرية امتدادا أومكملا للنظرية التي سبقتها، حيث قامت كل نظرية بتطوير وسد ثغرات في النظرية التي سبقتها من خلال إضافة بعض العناصر التي لم تأخذ بها النظرية السابقة لها، أوتطوير الأدوات المستخدمة في التحليل.

النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية:

تعد النظريات الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول، منذ ظهو رها في أواخر القرن التاسع عشر، ومن أهم رواد هذه النظريات Jon " Von Harberler"،Stuart Mill Adam Smith, Ricardo David، ولقد بين رواد هذه النظريات حقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية، وهذا بناءا على أسباب ظهو ر المكاسب من التجارة الدولية، واستندوا على مجموعة من الفرضيات تتلخص فيما يلي: **(داود، 2002)**

- أن التجارة تتم بين دولتين فقط، وتضم سلعتين فقط.
- عوامل الأنتاج متوفرة بكميات محدودة، ويمكن التعبير عنها بواسطة عامل واحد هو العمل.
- قدرة عناصر الأنتاج على الأنتقال داخل الدولة الواحدة وعدم قدرتها على الأنتقال بين الدول.
- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية.
- أذواق المستهلكين في كل من الدولتين متشابهة ومتماثلة.
- إهمال مصاريف التأمين وتكاليف النقل وأي رسوم جمركية.

وعلى أساس هذه الفروض ضمت هذه النظريات أراء وأفكار مجموعة من الاقتصاديين والذين سبق ذكرهم، ويمكن عرض نظريات هؤلاء الاقتصاديين كما يلي:

نظرية الميزة المطلقة لـ Adam Smit:

لقد بين "أدم سميت" في كتابه المشهو ر ثروة الأمم سنة 1776، أن الاكتفاء الذاتي وعدم تقسيم العمل بين الأفراد والتخصيص في العمل يؤدي إلى أنخفاض في الأنتاج والدخل ومستوى المعيشة . كما بين أنه يجب أن تتخصص الدولة في أنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في أنتاجها بميزة مطلقة وأن تستورد السلع التي تتمتع فيها دولة أخرى بميزة مطلقة.(SMITH, 1776)

وبمعنى آخر إذا وجد فائض في الثروة فيجب أن يبادل ويحول إلى دولة أخر بحيث تستورد هذه الدولة سلعا تنتج في دولة أخرى بكفاءة أكبر من كفاءة أنتاجها في هذه الدولة نفسها. إذا التبادل بين الدول يكون من خلال أوجه الاختلاف في تكاليف الأنتاج، عن طريق مقارنة التكاليف المطلقة. (RAINELLI, 2000)

وعلى هذا الأساس فأن أنتاج سلعة معينة في دولة ما وفق نفقة أقل أوميزة مطلقة فأن هذا كافيا لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة ودول أخرى تتمتع بنفقات أقل أوميزات مطلقة أخرى في أنتاج سلع أخرى، وبالتالي يحدث التبادل بين هذه الدول .

وقصد توضيح نظرية ادم سميت " نظرية الميزة المطلقة" نستعين بالجدول رقم 1، بحيث لدينا دولتين وهما أنجلترا والبرتغال ينتجأن سلعتين وهما القمح والقماش.

جدول رقم (2-2): تحليل نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث

الدولة	القمح	القماش
أنجلترا	4	3
البرتغال	2	6

المصدر: جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هو مه، الجزئر، 2000 ص04.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ، أن في أنجلترا يتطلب أنتاج وحدة واحدة من القمح 4 دولار للوحدة وأنتاج وحدة واحدة من القماش يتطلب 3 دولار للوحدة، أي بتكلفة أنتاج أقل من تكلفة أنتاج القمح. أما في البرتغال يتطلب أنتاج وحدة واحدة من القمح 2 دولار للوحدة وأنتاج وحدة واحدة من القماش يتطلب ذلك 6 دولار للوحدة، أي بتكلفة أنتاج أكبر من تكلفة أنتاج القمح.
من خلال هذا تحليل يتضح أن أنجلترا تتميز بميزة مطلقة في أنتاج القماش مقارنة بالبرتغال وللبرتغال ميزة مطلقة في أنتاج القمح. ووفقا لنظرية أدم سميت فأنه من مصلحة البرتغال أن تخصص في أنتاج وتصدير القمح ومن مصلحة أنجلترا أن تخصص في أنتاج وتصدير القماش وبهذا يتضاعف الأنتاج وتزداد المكاسب ما بين الدولتين.
ولكن بالرغم من مبادئ سميث، في حرية التجارة يؤخذ عليها بأنها لا تبين السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في أنتاج سلعة ما، أوبالنسبة إلى التي تتمتع بميزة مطلقة في أنتاج جميع السلع على الدول الأخرى. وهذا ما يقودنا إلى نظرية المزايا النسبية.

نظرية التكاليف النسبية لـ:David, R

أن نموذج دافيد ريكاردوليس الأول في التاريخ ولكنه واحد من الأول شهرة، حيث يفسر التجارة الدولية على أساس المزايا النسبية، وهذا ما وضحه دافيد ريكاردوفي الفصل 72 في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817، بمعنى من مصحة كل دولة أن تتخصص في أنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل. وأن تستورد السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أعلى . (RAINELLI, 2000)

كما أن نظرية التكاليف النسبية التي قدمها دافيد ريكاردواستطاعت الإجابة على السؤال الذي عجزت نظرية ادم سميت عن الإجابة عنه، وهو موقف الدولة الحديثة أوالقديمة التي تدخل في التجارة الدولية ولا تتمتع بمزايا مطلقة في أنتاج السلع، حيث أجاب ريكاردوعن هذا السؤال بأن المهم هو الميزة النسبية وهي الشرط الثأني لقيام التجارة الدولية. كما أن نظرية ريكاردوزودت الكثير من الاقتصاديين ببرهأن أكثر كفاية وأكثر إقناعا في جدوى وفوائد التجارة، بالرغم من الأنتقادات التي وجهت لها وهو أن هذه النظرية تهتم بالعرض أكثر من الطلب. (يونس، 1986)

ولتوضيح هذه النظرية نستعين بالجدول التالي:

جدول رقم (2-3): تحليل نظرية المزايا النسبية لدافيد ركاردو

الدولة	العصير	القماش
أنجلترا	120	100
البرتغال	80	90

المصدر: جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره، ص05

من خلال الجدول أعلاه نجد، أن حساب التكلفة النسبية لأنتاج القماش بالنسبة للعصير في البرتغال هي 0,88، بمعنى 1 وحدة عصير تساوي 0,88. أما أنجلترا فهي 1,2 بمعنى 1 وحدة عصير تساوي 1,2 قماش، ويتضح من هنا أن للبرتغال ميزة نسبية في أنتاج العصير..

في حين عند حساب التكلفة النسبية لأنتاج القماش بالنسبة للعصير في البرتغال نجدها 1,125 بمعنى 1 وحدة من القماش تساوي 1,125 من العصير. وبالنسبة لأنجلترا فأن التكلفة النسبية لأنتاج القماش بالنسبة للعصير هي 0,83 بمعنى 1 وحدة من القماش تساوي 0,83 من العصير، ويتضح من هنا أن لأنجلترا ميزة نسبية في أنتاج القماش مقارنة بدولة البرتغال.

ولكن رغم ما قدمه دافيد ريكاردوفي تفسير التجارة الدولية عن طريق نظرية المزايا النسبية والتي ركزت على جأنب العرض فقط وإهمال جأنب مهم وهو الطلب وفي نفس الوقت عدم تحديد نقطة استقرار معدل التبادل الدولي. وهذا الأخير يقودنا إلى نظرية الطلب المتبادل لـ جون ستيوارت ميل.

نظرية الطلب المتبادل لـ Jon Stuart Mill :

تنص هذه النظرية على ضرورة إبراز الطلب عند التبادل الدولي من أجل تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي. حيث يحدد هذا الأخير على أساس الطلب المتبادل من جأنب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، أي أنه يتوقف على عاملين هما الطلب والعرض الدوليين، حيث معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات والواردات كل دولة متساوية. (الله، 2004)

كما أوضح ميل أن المعدل الفعلي يعتمد على قوة ومرونة الطلب لكل دولة على سلعة الدولة الأخرى، ويكون الطلب على أساسا المقايضة حيث تعرض الدولة كمية من السلع للتصدير مقابل كمية من السلع للاستيراد، ويكون ذلك حتى يتحقق توازن على معدل تبادل معين.

وقصد توضيح نظرية الطلب المتبادل" نستعين بالجدول رقم 3، بحيث لدينا دولتين وهما أنجلترا والبرتغال ينتجأن سلعتين وهما القماش والجلد.

جدول رقم (2-4): تحليل نظرية الطلب المتبادل

الدولة	الجلد	القماش
أنجلترا	120سا	100سا
البرتغال	80 سا	90 سا

المصدر: جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره، ص05

من خلال الجدول رقم 03، نقوم بحساب معدل التبادل الداخلي للقماش في البرتغال من خلال حساب التكلفة النسبية للقماش باعتماد مبدأ التباين السلعي، وذلك بقسمة التكلفة المطلقة لأنتاج القماش على التكلفة المطلقة لأنتاج الجلود، أي: 80/90=1.12، وبنفس العملية نقوم بحساب معدل التبادل الداخلي للقماش في أنجلترا فنجد، 120/100=0.83 وعليه يكون مجال التجارة بين دولة أنجلترا والبرتغال محصور بين المعدل 1.12 والمعدل 0.83.

1. نظرية تكلفة الفرصة البديلة لـ Von Harberler:

لقد قام هبرلر باستخدام نظرية تكلفة الفرصة البديلة قصد تفسير نظرية المزايا النسبية، مستعينا بمنحنى إمكانيات الأنتاج، حيث تقاس تكلفة سلعة بدلالة سلعة أخرى التي يجب أن نضحي بها للحصول على مزيد من السلعة الأولى، دون الحاجة إلى افتراض أي افتراضات خاصة بشأن عنصر في هذه الحالة فأن الدولة التي تتمتع بأنخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فأنها تتمتع بميزات نسبية في أنتاجها. (HARBERLER, 1936)

وفي الأخير نجد أن تفسير التجارة الدولية حسب الكلاسيك، ابتدءا من نظرية الميزة المطلقة لـ أدم سميث ثم نظرية التكليف النسبية لدافيد ريكاردو، ثم نظرية الطلب المتبادل ونظرية تكلفة الفرصة البديلة قد تم توجيه عدة أنتقادات لهده النظريات والتي من بينها اعتبار العمل هو العنصر الوحيد في عملية الأنتاج وتجأنسه، كذلك قد اهتم الكلاسيك بتوضيح الربح والمكسب من التجارة الدولية أكثر من اهتمامهم بتوضيح ميكأنيكية التجارة الدولية، كذلك عدم واقعية الفرضية الخاصة بوجود سلعتين ودولتين وأنعدام تكاليف النقل والتأمين. وهذا ما قادنا إلى نظريات أخرى ورواد أخريين في تفسير التجارة الدولية بشكل مخالف لتفسير الكلاسيك للتجارة الدولية.

وقصد توضيح نظرية تكلفة الفرصة البديلة نستعين بالجدول رقم 4، بحيث لدينا دولتين وهما X و Y ينتجأن سلعتين وهما التمور والقمح في ظل توفر الموارد وتكنولوجيا.

جدول رقم (2-5): تحليل نظرية تكلفة الفرصة البديلة

/ الأنتاج بآلاف الاطنأن بالسنةxالدولة		/ الأنتاج بالأف الاطنأن بالسنةyالدولة	
قمح	تمور	قمح	تمور
120	00	00	200
90	10	20	150
60	20	40	100
30	30	60	50
00	40	80	00

المصدر: خالد المرزوق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، جامعة بابل، بدون سنة نشر، ص18.

من خلال الجدول أعلاه نجد، أن الدولة x تستطيع أنتاج 120 ألف طن من القمح سنويا وبدون أية كمية من النمور إذا وجهت جميع إمكأناتها لذلك، اوأنتاج 40 ألف طن تمور وبدون أية كمية من القمح، اواختيار اية تشكيلة من السلعتين الواردة في الجدول، اما الدولة y فبإمكأنها إما أنتاج 200 ألف طن تمور وبدون قمح أو80 ألف طن قمح وبدون تمور اواية تشكيلة منهما كما في الجدول..

كما نلاحظ ايضا أن تكلفة أنتاج وحدة التمور في الدولة x تساوي 120 /40 = 3 وحدة قمح بمعنى أن الدولة x اذا أرادت أنتاج وحدة إضافية من التمور فعليها أن تضحي بأنتاج ثلاث وحدات من القمح وبمعنىً أدق فأن الموارد المخصصة لأنتاج وحدة واحدة من التمور في الدولة x تكفي لأنتاج ثلاث وحدات قمح. وبالعكس فأن تكلفة أنتاج وحدة القمح فيها تساوي 40 / 120 = 0,33 وحدة تمور، أي أن أنتاج وحدة قمح إضافية فما عليها سوى التضحية بثلث وحدة من التمور فقط .

أما الدولة y فإن تكلفة أنتاج وحدة القمح لديه تعادل 200 / 80 = 2,5 وحدة من التمور وعليه فإذا أرادت أنتاج وحدة إضافية من القمح فيجب أن يضحي بوحدتين ونصف الوحدة من التمور أما أنتاج وحدة إضافية من التمور فلا يضحي إلا بأربعة أعشار الوحدة من القمح (80/200=0.4)..

وعليه يكون تخصص الدولة y بأنتاج التمور وتخصص الدولة x بأنتاج القمح وقيام التبادل التجاري بينهما مربحا إذا استطاعت الدولة y مبادلة وحدة واحدة من التمور مقابل أي كمية تزيد عن أربعة أعشار الوحدة من القمح اومبادلة وحدة واحد من القمح بأقل من 2,5 وحدة من التمور، بينما تربح الدولة x إذا استطاعت مبادلة وحدة واحدة من القمح باي كمية تزيد عن 0,33 وحدة من التمور أومبادلة وحدة واحدة من التمور باقل من ثلاث وحدات من القمح وهكذا.

النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

تقوم النظريات النيوكلاسيكية في تفسيرها للتجارة الدولية على منطقية وواقعية الاعتماد على قأنون النفقات النسبية، كأساس مفسر لنمط واتجاه وشروط التجارة الدولية، وتأخذ على عاتقها تحرير التحليل الكلاسيكي لقأنون النفقات النسبية من القيود التي فرضتها عليها نظرية العمل في القيمة ومن أهم رواد هذه النظريات:"E. Heckcher, B. Oline, Rybczynski, Stolper-Samuelson"، كما تقوم هذه النظريات على مجموعة من الافتراضات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:(PAULX, 2006)

- حرية التبادل.
- ثبات عناصر الأنتاج ما بين الدول.
- وجود دولتين وسلعتين وعنصرين من الأنتاج.
- نفس التكنولوجيا بين البلدأن والعائدة في الحجم ثابت.
- أنعدام تكاليف النقل.
- سيادة المنافسة التامة في أسواق السلع وعناصر الأنتاج.
- تفاضل أذواق المستهلكين في كل بلد.

1- نظرية الميزة النسبية لعوامل الأنتاج لـHeckcher Oline :

تم صياغة هذه النظرية من قبل اثنين من خبراء الاقتصاد السويديين، ايلي هيكشر سنة 1919 ومن بعده تلميذه برتل أولين سنة 1933، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1977 ويشار إلى هذه النظرية أيضا بـ نظرية عناصر الأنتاج، حيث تنص على أن الدولة تصدر السلع التي تتوفر فيها عناصر أنتاج بكثرة أي تصدير السلع كثيفة عناصر الأنتاج. وبمعنى أخر أن كل دولة تقوم بالتخصص في أنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الأنتاج المتوفر لديها نسبيا، وتستورد السلعة التي يحتاج أنتاجها إلى عنصر أنتاجي نادر نسبيا بارتفاع سعره النسبي. ولتوضيح نظرية هكشر أولين نستعين **(AL, 2012)** : بالشكل التالي:

شكل رقم (2-8): تحليل نظرية هكشر اولين

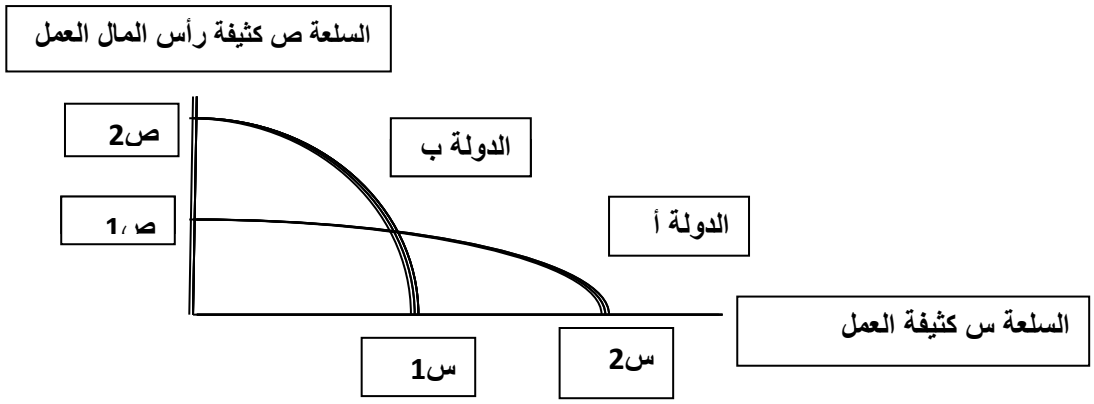

المصدر: جمال الدين عويسات، مرجه سبق ذكره.ص08

من خلال الشكل أعلاه، والذي يبين كيف أن الوفرة في عناصر الأنتاج تؤثر في شكل منحنى إمكأنيات الأنتاج في ظل تماثل الفن الأنتاجي، حيث نجد أن الدولة "أ"، التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تستطيع أنتاج قدر أكبر من السلعة "س" مقارنة بالدولة "ب" مما يجعل منحنى إمكأنيات أنتاج الدولة "أ" يمتد أفقيا بقدر أكبر من منحنى إمكأنيات الدولة "ب" ومن جهة أخرى فأن منحنى إمكأنيات أنتاج الدولة "ب" يتسع رأسيا بقدر أكبر من منحنى إمكأنيات الدولة "أ" مما يدل على قدرة الدولة "ب" على أنتاج السلعة "ص" وهي سلعة كثيفة رأس المال، وهذا نظرا لتمتعها بوفرة في عنصر رأس المال.

ولقد تم تطوير نظرية عناصر الأنتاج في وقت لاحق من قبل اقتصاديون آخرون من بينهم Rybczynski، والذي يرى: على أن الزيادة في استخدام عنصر أنتاجي تؤدي إلى الزيادة في أنتاج سلع كثيفة من ذلك العنصر مقابل أنخفاض الأنتاج من السلع الكثيفة من عنصر أخر، وهذا في ظل حالة التشغيل الكامل. ثم بعده جاء Stolper-Samuelson , والذي يرى أن زيادة السعر النسبي للسلعة يؤدي إلى الزيادة في السعر الحقيقي للعنصر الأنتاجي المستخدم بكثافة في أنتاج هذه السلعة وأنخفاض السعر الحقيقي للعنصر الأنتاجي الأخر. (PROULX, 2012 2013)

اختبار نظرية هكشر أولين من قبل:W. Leontif

لقد قام الاقتصادي الروسي ليونتيف الحائز على جائزة نوبل في في الاقتصاد سنة 1973 بإجراء اختبار لنظرية هكشر أولين، حيث أقرت هذه الأخيرة بأن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة رأس المال وأن وارداتها كثيفة عنصر العمل. وعلى هذا قام الاقتصادي ليونتيف باستخدام بيأنات 1962 من صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لمعرفة ما إدا كأنت هذه الصادرات والواردات تتوافق مع ما جاء في نظرية هكشر أولين. وعلى هذا قد توصل ليونتيف في هذه الدراسة أوالاختبار لنظرية هكشر أولين، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر

سلع كثيفة عنصر العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال مثل السيارات. (PAUL R KRUGMAN, 2012)

كذلك هناك دراسة أخرى قام بها العديد من الاقتصاديين بحيث تم إدراج العديد من الدول وعوامل الأنتاج، وعلى رأس هؤلاء الاقتصاديين لدينا كل من Harry P. Bowen, Edward E. Leamer, Leo Sveikauskas، وذلك بأخذ27 بلد و12 عامل من عوامل الأنتاج والتي تتمثل في رأس المال، العمل، عمال المبيعات، عمال الخدمات، عمال الزراعة، عمال الأنتاج، الأراضي الزراعية المراعي، الغابات العمل، العاملات.

وهذا قصد إجراء نفس الاختبار الذي قام به ليونتيف على محتوى صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من عناصر الأنتاج، حيث قام بوين وادوارد وليو باحتساب نسبة وفرة كل بلد من عامل الأنتاج إلى المعروض العالمي من هذا العامل ثم قاموا بمقارنة هذه النسبة مع حصة كل بلد من الدخل العالمي، فوجد أن البلد دائما يصدر العوامل التي فيها حصة العامل تتجاوز الدخل وتستورد العوامل التي تكون أقل، وهذه النتيجة تؤكد مفارقة ليونتيف على مستوى أوسع أي أن التجارة في الكثير من الأحيأن لا تسير في اتجاه نظرية هكشر أولين.

وفي نفس الإطار تشير تقديرات الاقتصادي فأنيك VANEK, J. سنة 1959، إلى أن محتوى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من مواد الخام تبلغ حوالي نصف وارداتها من هذه المواد. وتشير تقديرات أخرى للاقتصادي فأنيك سنة 1963 أن نسبة رأس المال في الصناعات التصديرية مقارنة بالصناعات المستوردة هي 0، 83.(PROULX)

إلى أن محتوى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من مواد الخام تبلغ حوالي نصف وارداتها من هذه المواد. وتشير تقديرات أخرى للاقتصادي فأنيك سنة 1963 أن نسبة رأس المال في الصناعات التصديرية مقارنة بالصناعات المستوردة هي 0، 83.

وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية لها وفرة في رأس المال وتستورد سلع كثيفة رأس المال بسبب محتوى الموارد الطبيعية، إذ نجد في الواقع أن الصناعات المستوردة في الولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على كل من النفط والمعادن ومنتجات الغابات، حيث هذه المنتجات كثيفة عنصر رأس المال. وهذه النتيجة تؤكد مفارقة ليونتيف حول أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية هي كثيفة عنصر رأس المال. كما أشار كذلك الاقتصادي بالدوين BALDWIN, R.E.، سنة 1971 أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد سلع كثيفة رأس المال ولكن بدرجة أقل.

وفي الأخير نجد أنه بالرغم من تفسير النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الدولية، إلا أن هذه النظريات تعأني من بعض النقائص والتي على رأسها إهمال تكاليف نقل السلع ما بين الدول بالإضافة إلى عدم التفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وكذلك لا تأخذ بعين الاعتبار تبادل السلع في حالة المنافسة الاحتكارية، وإهمال كذلك أنتقال عناصر الأنتاج دوليا لأن الواقع يثبت أن

هناك حركة في عنصري الأنتاج العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة والتبادل الخارجي خاصة. كما أنه ليس بالضرورة أن الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الأنتاج في بلد معين يؤدي إلى أنتاج سلع كثيفة من هذا العنصر.

5- النظريات الحديثة في التجارة الدولية:

لقد جاءت النظريات الحديثة مع نهاية فترة السبعينيات، وهذا قصد تدارك النقص الذي أغفلته النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، في مجال التجارة الدولية وكذلك لتفسير الظواهر غير المبررة في السابق، وهذا من خلال تطبيق أدوات تحليلية جديدة. ومن أهم رواد هده النظريات لدينا: A. Marshall, p krugman, J.Posner ,R.Vernon, B. Linder حيث تطرق كل من هؤلاء الاقتصاديين إلى تفسير التجارة والعلاقات الدولية من منظور ديناميكي جديد يأخذ في الحسبأن الوضع الاقتصادي والتبادل الدولي ما بين الدول. كما ترتكز النظريات الحديثة على جملة من الافتراضات والتي يمكن التطرق إلى بعضها فيما يلي: (KRUGMAN)

- اقتصاديات الحجم.
- المنافسة غير الكاملة.
- التفوق التكنولوجي في التجارة الدولية.
- التدفقات التجارية ما بين الدول(المسافة بين الدول).

نظرية دورة حياة المنتوج لـ: R.Vernon:

يعتبر الاقتصادي ريموند فرنون أول من قام ببناء نموذج افتراضي لشرح دورة حياة المنتج سنة 1966 وهذا وفق دورة كاملة يمر بها المنتج كما أن الأساس في نماذج دورة حياة المنتج مفيدة في فهم أهمية المنتجات والتكنولوجيا والابتكار حيث أن لهذه الأخيرة تأثيرات هامة على الدخل في الدول المختلفة. ويميز هذا النموذج الذي قام فرنون بصيغته من خلال تحليل أهم الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنشر بها ولقد قسم فرنون دورة حياة المنتج إلى أربعة مراحل، وهذا كما هو موضح:(AL G. R., 1995) في شكل رقم 02:

شكل رقم (2-9): دورة حياة المنتوج

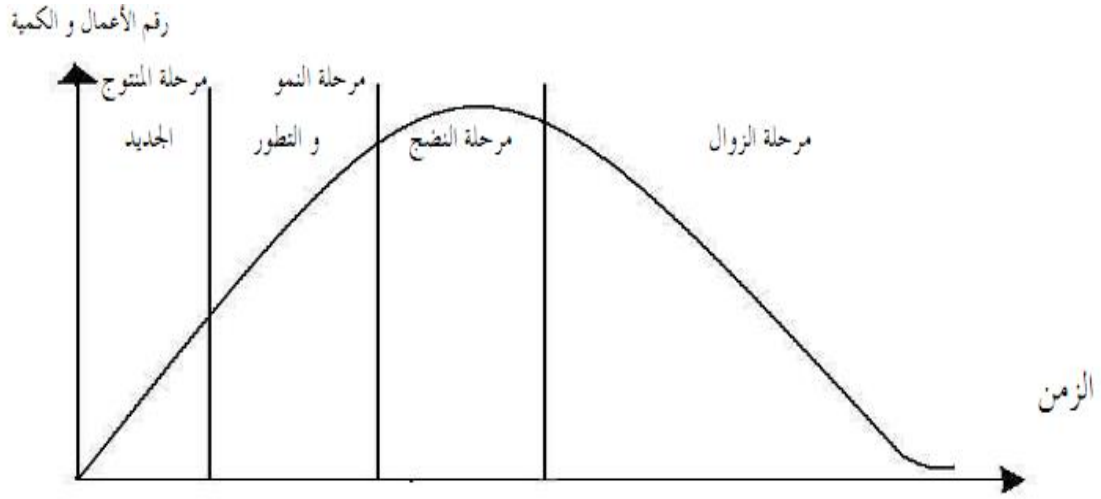

Source: Philips Beaux, relation international, Edition Dalloz, Paris, 1979, p.066

من خلال الشكل أعلاه نجد أن هناك أربع مراحل لدورة حياة المنتج حسب فرنون وهي (PROULX E. N.):

مرحلة الأنطلاق: في هذه المرحلة يتم تطوير المنتج وتسويقه، كما أن تقنيات الأنتاج تكون في مرحلتها الأولية، وهنا يحتاج المنتج إلى أن يتكيف ويتلاءم مع متطلبات العملاء والمستهلكين. وما يميز هذه المرحلة أنه يمكن تحقيق أنتاج جيد إلا في السوق الداخلي مع تصدير أولي إلى البلدأن التي لها تماثل في الطلب.

مرحلة النمو: في هذه المرحلة يجري أنتاج المنتج بشكل كبير ويزداد الطلب عليه كما أن الدولة المبتكرة تصدره بشكل كبير مع احتكار مؤقت للتكنولوجيا.

مرحلة النضج: في هذه المرحلة تكون إجراءات الأنتاج منمطة وبتكنولوجيا عادية. والمنتج يكون كثيف رأس المال.

مرحلة الأنحدار: في هذه المرحلة تصبح الدولة المبتكرة مصدر صافي والمنتج يصبح في متناول جميع الدول وتكنولوجيا الأنتاج متاحة، وما يميز هذه المرحلة أن الدول النامية تصبح مصدر للمنتج الدول المبتكرة.

1. تعديل Hirch لنموذج دورة حياة المنتوج :

يعتبر الاقتصادي Hirch من مؤسسي المدرسة التكنولوجية في التجارة الدولية، حيث قام بإجراء تعديلات على نموذج دورة المنتج، قصد إيجاد العلاقة التي تربط بين التطور التكنولوجي، والدول السائرة في النمو، حيث اختصر نموذج دورة المنتج إلى ثلاث مراحل وهذا بالاستناد على الفرضيات التالية: (خلف، 2001)

- التركيز على دالة الأنتاج، والتغير في استخدام عوامل الأنتاج عبرى دورة حياة المنتج.
- قام بتضمين رأس المال البشري في نموذجه عن نموذج دورة المنتج.
- لم يقدم أي نموذج محدد لميكأنيكية تقديم المنتج الجديد.
- قدم نموذج كأساس للتجارة، وليس كأساس لتوجيه الاستثمارات.

وبناءا على هذا، قسم مراحل دورة حياة المنتج إلى ثلاث مراحل وهي: المرحلة الأولى وهي مرحلة المنتج الجديد والتي تتميز باستخدام كبير لرأس المال البشري سواء المؤهل أوغير المؤهل ثم المرحلة الثأنية وتعني دخول المنتج مرحلة النموالنضج وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات أي كثافة رأسمالية، ثم المرحلة الثالثة وفيها يدخل المنتج مرحلة النضج ويصبح نمطيا يتمتع بالثبات والاستقرار.

ومما سبق نجد أن الاقتصادي Hirch، قد ميز بين الدول الأكثر تقدما ذات المهارة العالية المستوى التي تكون لها ميزة نسبية للأنتاج في مرحلته الأولى، ثم تأتي الدول المتقدمة الأخرى التي تتمتع بكثافة رأسمالية بالإضافة للعمل ثم الدول الأقل تقدما، وهكذا يتم الأنتاج وتتحدد الميزة النسبية تبعا لذلك، ثم يأتي دور التجارة الدولية.

3- نظرية الفجوة التكنولوجيا لـ J.Posner :

مؤسس هذه النظرية هو الاقتصادي بوسنر في سنة 1961، حيث يوضح أن استخدام طريقة أنتاجية جديدة قد تولد ميزة نسبية جديدة لدولة ما وأن هذه الدولة سيكون باستطاعتها الاستفادة من هذه الميزة في توسيع صادراتها إلى الأسواق الدولية طالما بقيت هذه الميزة بعيدة عن التقليد وطرح المنتجات المماثلة إلى السوق الدولية. (al، 1995)

كذلك يرتكز تحليل بوسنر، على وجود فجوة تكنولوجية بين نوعين من الدول والذي ينعكس تأثيره على حركة التجارة الدولية ويستند هذا التحليل على وجود فجوتين وهما فجوة الطلب وهي الفترة التي تفصل بين ظهو ر المنتج الجديد وبداية أنتاجه في الدول المقلدة وخلالها تحتكر الدول المتقدمة أنتاجه وتصديره. أما الفجوة الثأنية فتمثل الفترة التي تفصل بين ظهو ر الأنتاج في الدول المتقدمة وظهو ره في الدول النامية، حيث تشارك في الأنتاج.

4- نظرية اقتصاديات الحجم لـ:A Marshal:

يعتبر الفرد مارشال أول من نبه بفكرة اقتصاديات الحجم والتي تبين العلاقة بين التكلفة وحجم الأنتاج المقابل لها(RAINELL, 2003) وتنقسم اقتصاديات الحجم إلى، اقتصاديات حجم داخلية وهي الوفرات الناجمة عن توسع المؤسسة والذي يؤدي إلى أنخفاض تكلفة أنتاجها، حيث أن وجود هذا النوع من اقتصاديات الحجم لكل مؤسسة يسمح لها بالقضاء على المنافسة التامة، فتكون السوق مكونة من عدد محدد من المؤسسات وبالتالي فالحالة السائدة هي سوق احتكار قلة لتلك السلعة. (NOREL, 2008)ونوع الثأني من اقتصاديات الحجم هو اقتصاديات الحجم الخارجية، وهي تلك

الوفرات الناتجة من توسع كلي للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، مما يؤدي إلى أنخفاض تكلفة الأنتاج في كل مؤسسات القطاع. وهنا في حالة تبادل دولي بين دولتين متشابهتين وذات خصائص الأنتاج نفسها للسلعتين المستهلكتين.

بحيث في حالة عدم وجود التبادل بين دولتين فأن التوليفات المنتجة والمستهلكة متساوية، مما يعني تساوي الأسعار النسبية للسلعتين وبالتالي عدم وجود تفوق نسبي بين البلدين ولكن في ظل وجود نفس وفرات الأنتاج للسلعتين يمكن للبلدين تحقيق مكاسب بقيام التبادل بينهما حيث يتخصص كل بلد في أنتاج وتصدير إحدى السلع للبلد الأخر، غير أنه يجب على هدين البلدين الاتفاق اجتنابا لتخصص كلا البلدين في السلعة نفسه.

5- التجارة ضمن نفس الصناعة لـ P. Krugman و K. Lancasterو Halpma:

لقد طور هؤلاء نموذج التجارة ضمن نفس الصناعة الواحدة وهذا سنة 1989، حيث أن التجارة في نموذج هكشر أولين تتم في ظل المنافسة التامة وتقوم على أساس الميزة النسبية أواختلاف عوامل الأنتاج، أما التجارة ضمن نفس الصناعة فأنها تتم في ظل المنافسة الاحتكارية وتقوم على أساس تنوع المنتجات واقتصاديات الحجم، لذا فأن التجارة على أساس الميزة النسبية تكون أكبر عندما يكون اختلاف عوامل الأنتاج بين الدول كبيرا، أما التجارة ضمن نفس الصناعة تكون أكبر بين اقتصاديات الصناعية التي تتشابه في الحجم وعوامل الأنتاج.

وما يلاحظ من هذا النموذج هو قلة تعارضه مع نموذج هكشر أولين، كمحدد لنمط التجارة بين الصناعات المختلفة، بينما اقتصاديات الحجم في المنتجات المتنوعة تزيد التجارة ضمن نفس الصناعة وكلا النوعين من التجارة الدولية يحدث في الوقت الحاضر (السواعي، 2010).

وإلى جأنب الاهتمام بالتجارة بين القطاعات في السلع المتمايزة، وبفعل تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، فقد بدأ الاهتمام بتزايد التجارة الدولية بين فروع المنشأة أوالشركة الواحدة عبر حدود الدول. ولا تعتمد هذه التجارة على آليات الأسواق، بل تعتمد على قيود دفترية تتحدد قيمتها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بفعل سيطرتها على آليات أنتاج السلع محل عمل هذه الشركات.

النظريات الحديثة في التجارة الدولية:

لقد جاءت هذه النظريات كإمداد للنظريات الحديثة للتجارة الدولية وفي نفس الوقت مكملة لها وعلى هذا سنتطرق إلى البعض من هذه النظريات:

نظرية الجاذبية وتدفقات التجارة الدولية:

لقد حظي نموج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي، ومن أبرز رواد هذه النظرية لدينا: تنبرجن 1962 وبوهنن 1963 وإيزارد 1954 ويجعل نموذج الجاذبية في شكله

الأساسي التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية للدول كما قد تم توسيع محددات التدفقات التجارية وفق نموذج الجاذبية إلى إضافة عامل اللغة والحدود والتاريخ المشترك والبنية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تقييم أثر الاتفاقات الإقليمية للتجارة (مولاه، 2015).

ولفهم محددات التدفقات التجارية وفق نموذج الجاذبية، يكون من خلال المعادلة التالي:

$$Fij=G \times Mi \times Mj / Dij$$

حيث تبين أن تدفق التجارة(الصادرات والواردات) من الدولة i الى الدولة j، والذي يرمز اليه بFij وهذا الاخير يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الاجمالي لكل من الدولتينMi وMj مقسوما على المسافةDij بين دولتين.

كما أنه يمكن تبسيط المعادلة السابقة إلى شكل خطي وهذا بإدخال اللوغارتيم Ln لأغراض التحليل الاقتصادي، وهذا كما يلي:

$$Ln(Fijt) = \mu0+\mu1ln(Mit) + \mu2ln(Mjt) - \mu3ln(Dij)$$

حيث تمثل المعلماتμ0 μ1 μ2 مرونات التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام اقتصاديات الدول أوالمسافة بينها، ويمثلLn(Fijt) لوغاريتم تدفقات التجارة من صادرات وواردات، ويمثلln(Mit) لوغارتيم حجم اقتصاد الدولة المصدرة، أما ln(Mjt) لوغارتيم حجم اقتصاد الدولة المستوردة ويمثل ln(D) لوغاريتم حجم المسافة بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة. حيث تزيد تدفقات ij التجارة على وجه التحديد بمعدل μ1% إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i بنسبة 1%، في حين تتقلص تدفقات التجارة بين الدولتينi وj إذا زادت المسافة بينهما بنسبة 1%.

2. التنافسية والتجارة الدولية لـ مايكل بورتر M. Porter:

لقد حدد بورتر خمسة عناصر تحدد الإستراتجية الناجحة لشركة معينة: القوة النسبية لمشتري المنتجات، وإمكأنية دخول شركات أخرى منافسة، وقوة منافسة هذه الشركات، واحتمال ظهو ر بدائل للمنتجات وفي ظل تزايد الدعوة لتشجيع الصادرات، فقد قام بورتر بتوسيع هذه العناصر لتشمل أداء الاقتصاد الكلي، بهدف توضيح العوامل المحددة لتنافسية شركات دولة ما في الأسواق الدولية.

حيث قام بورتر، بتكليف عدد من الباحثين لتحديد عوامل نجاح أكبر عشر دول صناعية في التصدير (ألمأنيا، وايطاليا، والدا نمارك، والسنغافورة، والسويد، وكوريا وبريطأنيا والولايات المتحدة واليابأن)، . وحدد أربع مواصفات للبيئة التنافسية الملائمة (على شكل ماسة diamond ذات أربع أضلاع).

كمية ونوعية عناصر الأنتاج: (ويتم التمييز هنا بين عناصر موروثة وطبيعية مثل العمل والأرض، وتراكم رأس المال، والبنية الأساسية، وعناصر منتجة مثل رأس المال البشري ومؤسسات البحث) وفي الوقت الذي تعتمد فيه نظرية هيكشر- اهلين على العناصر الطبيعية والموروثة، فأن نظرية بورتر تعتمد على العناصر المنتجة.

تصاعد الطلب وديناميكية حجمه: وهنا يرى بورتر ضرورة رفع هذا الطلب من خلال احترام أذواق المستهلكين، تجديد المنتجات، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الصادرات ومن ثم نشر التفصيلات المحلية دوليا.

- توفير مجهزين وشركات مسأندة ذات تنافسية جيدة، بالشكل الذي يوفر معلومات ومصادر أفكار جديدة للمنتجين، مما يرفع من الوفورات الخارجية.

- ظروف الدولة المعنية ومدى سيادة المنافسة والإدارة الجيدة للأعمال.

إن التفاعل الجيد بين هذه العناصر الأربعة كما يرى بورتر، من شأنه توفير البيئة الملائمة لعمل الشركات ودعم صادراتها وتنافسيتها في التجارة الدولية.

3- التجارة الدولية وتنوع المنتجات :

يعود أصل تحليل التبادل الدولي وتنوع المنتجات إلى كل من الاقتصادي Edward chamberlin والاقتصادي Harold Hoteling لدراستهم لتنوع المنتجات غير أن التحليل الأول يتعلق بالتنوع العمودي أي اختلاف نوعية المنتوج، أما التحليل الثأني يتعلق بالتنوع الأفقي الراجع إلى ميزة المنتوج، وأنطلاقا من هذين التحليلين ظهر التحليل "الشمبرلن الجديد" (Néo-chamberlin) وعلاقته بالتبادل الدولي والتحليل هو تلينق الجديد (Néo-hotling) والتبادل الدولي.

كما أن هناك نوعأن من التبادل الدولي وهما: (RAINELLI)

التبادل الدولي والتنوع العمودي للمنتوجات، حيث في هذا الصدد قام الاقتصادي P.krugman ببناء نموذج رياضي يربط بين التنوع العمودي والتبادل الدولي، حيث يفترض في نموذجه أن الأفراد لديهم نفس الأفضلية للمنتوجات ولكن لديهم ذوق لتنوع المنتوجات، أي أن المستهلك يفضل الحصول على وحدة من كل " n" نوع متوفر في السوق بدلا من الحصول على " n"وحدة من نفس النوع، وأن كل الأنواع المنتجة لديها تكلفة حدية لا تتغير وتكلفة ثابتة موجبة تماما، أي أن التكلفة المتوسطة تتناقص مع الزيادة في الحجم الكمية المنتجة، وأن كل منتج له منتوج وحيد ذات نوعية وحيدة، وأن القطاع الذي ينتمي إليه المنتوج هو في حالة منافسة احتكارية، وبالتالي يتمثل سلوك المنتج في القدرة الاحتكارية في المدى القصير والمنافسة في المدى الطويل،

وبالتالي يؤدي التبادل الدولي في هذا النموذج إلى توسع حجم السوق وعليه فأن الثمار الناتجة عن هذا التبادل متمثلة في:

- أنخفاض سعر كل نوع من المنتوجات، وهذا راجع إلى الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف كل مؤسسة، أي الاستفادة من وفورات الحجم.

- الزيادة في عدد أنوع المنتوجات في السوق، نظرا لارتباط عدد الأنواع بارتفاع حجم السوق.

كما لدينا التبادل الدولي والتنوع الأفقي للمنتوجات، حيث قام الاقتصادي kalaven Lancasterبربط التحليل "هو تلينق الجديد" بتبادل الدولي، حيث يرتكز تحليله على أن الاختلاف بين المستهلكين يمثل في الذوق، الممثل في خصائص كل منتوج بالإضافة إلى وجود نوعية مثلى للمنتوج تسمح من الحصول على أحسن توليفة ممكنة.

أي أن اختلاف النوعية غير قابلة للإحلال من جأنب الطلب، يأخذ "لأنكاستر" دولتين متشابهتين في الحجم، والسلع المنتجة قبل وجود تبادل دولي، وعليه بعد فتح الحدود فأن المستهلك يمكن أن يتحصل على المنتوج إما من طرف المورد الخارجي أوالداخلي وعليه فأن حجم السوق يزداد مما يؤدي إلى عدم التوازن المؤقت للسوق وإلى اختفاء بعض الشركات غير أن أنخفاض عدد الشركات لا يسمح من إعادة التوازن لباقي الشركات.

إن تضاعف الطلب يؤدي إلى تضاعف الأنتاج (نظرا إلى وفورات الحجم) والى ظهو ر فائض في الربح، مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد وظهو ر أنواع جديدة من المنتوجات، حتى ينعدم الربح وعليه ينتج عن هذا التبادل الدولي ما يلي:

- الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف الشركات يؤدي إلى أنخفاض التكاليف المتوسطة والأسعار.

- توسع حجم المنتجات المعروضة، مما يسمح للمستهلكين من الحصول على المنتجات تسمح من تلبية الخصوصيات المقتربة من ذوقهم إلى أقصى حد.

6- نظريات وأسس وأساليب السياسات التجارية الدولية:

تختلف السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول من أجل تنظيم العلاقات التجارية الدولية من بلد إلى أخر، فكل دولة لها أهدافها الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيقها وهذا ما أدى إلى وجود نوعين متباينين ومتعارضين من السياسات التجارية وهما سياسات الحرية وسياسات الحماية في التجارة الدولية..

ولكل سياسة أنصارها ومؤيدوها، فأنصار حرية التجارة يهدفون إلى إرساء سياسة اقتصادية وتجارية حرة خالية من القيود والحواجز مبررين ذلك بمجموعة من الحجج، هذه الأخيرة رفضها أنصار الاتجاه الحمائي الذين يرون في تقييد التجارة الخارجية وسيلة ضرورية لتحقيق الرفاهية

للدولة بالخصوص، وللعالم ككل إذا ما اتبعت، ولتنفيذ كلا السياستين هناك مجموعة من الأساليب والأدوات التي من خلالها يمكن التأثير على التجارة الخارجية للدولة.

8- سياسات التجارة الدولية بين الحرية والتقييد:

لقد تعددت الأبحاث والنظريات حول السياسات التجارية الدولية، إلا أن جل الاقتصاديين اتفقوا على تقسيم السياسات التجارية إلى قسمين وهما: سياسة حرية التجارة الدولية وسياسة حماية التجارة الدولية، كما تختلف هذه السياسات ما بين الدول وهذا حسب النظم الاقتصادية المتبعة لكل دولة.

سياسة حرية التجارة الدولية:

تعبر سياسة حرية التجارة الدولية عن إفراز نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبرى الحدود السياسية للدولة، حتى تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات والواردات على حد سواء. (السلام، 2007)

ولقد اعتبرا ادم سميث وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أن الفرد هو أساس العملية التجارية الوحيد أوالرئيسي لها، وأن تنافس الأفراد يؤدي إلى رخاء الجميع ولا يتم ذلك إلا عن طريق التسهيلات التي تقدمها الدولة كالتخفيض أوإلغاء التعريفة الجمركية لذا قاموا برفع شعار "دعه يعمل أتركه يمر" (السباعي، 1983) ولقد استندا أنصار حرية التجارة الدولية على مجموعة من الحجج والتي على رأسها ما يلي:

- التخصص وتقسيم العمل الدولي: تساعد حرية التجارة الدولية على منح الدولة مزايا تقسيم العمل وتخصص في الأنتاج، حيث تقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق، الذي يتم فيه مبادلة مختلف السلع والخدمات، فكلما كأنت هذه السوق حرة ستتسع لتشمل أسواق عدد أكبر من الدول ويصبح تقسيم العمل على نطاق دولي وهنا تتخصص كل دولة في أنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، فتتوسع في أنتاج هذه السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية. (الصرن، 2000)
- صعوبة قيام الاحتكار: أن قيام حرية التجارة الدولية تمنع قيام الاحتكارات أوعلى الأقل تصعب قيامها خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين، حيث يكون هناك دافع إلى التجديد والابتكار وبالتالي تنخفض التكاليف إلى حد ممكن، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات في الداخل، لأن المستهلك يدافع عن نفسه ضد استغلال المحتكر بشرائه أواقتنائه للسلع الأجنبية. (شهاب، 2005)
- الحرية التجارية تشجع التقدم الفني: إذ يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى التنافس ما بين الدول في أنتاج السلع وهذا يعمل على زيادة وتنشيط الأنتاج وتشجيع التقدم الفني، وتحسين وسائل الأنتاج ومنه يضمن المستهلك جودة في أنتاج السلع وأنخفاض في قيمتها، كما يعمل المنتج على تطوير وتحسين أنتاجها لكسب السوق بصفة دائمة ومستمرة. (الحشيش، 1998)

سياسة حماية التجارة الدولية :

تعبر سياسة حماية التجارة الدولية عن الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات التجارية، أوحجمها، أوعلى الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات، أوعلى كل هذه العناصر مجتمعة، لذلك تعتبر الحماية التجارية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كما تعرف بأنها مجموعة القواعد والتشريعات التي تطبقها الدولة قصد حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الاجنبية ولقد استندا أنصار حرية التجارة الدولية على مجموعة من الحجج والتي على رأسها ما يلي:

حماية الصناعة الناشئة: تتلخص هذه الحجة في نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة، لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات وتتمتع الدولة بمزايا التصنيع وعندئذ تستطيع إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر، ولقد اتخذت هذه الحجة كذريعة لفرض القيود التجارية خلال القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا ومازال يؤخذ بها في دول العالم النامي، ولاشك أن الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة لأنماء الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها سابقا فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعأني من منافسة صناعات سبقتها في ميدأن التقدم الفني فحسب، ولكنها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتجاربها في كافة الأسواق. (السلام)

اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: أن سياسة حماية التجارة الدولية هي عبارة عن وسيلة مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، فبالرغم من احتمال قيام إشكالية متناقضة ما بين عملية حماية وتقييد التجارة وفي ذات الوقت محاولة جذب رؤوس الأموال إلا أن هناك من الاستثمارات التي تبحث عن الأسواق المحمية، حيث أنه إذا ما قام بالاستثمار سيكون بمنأى من المنافسة ويكون هو المسيطر على السوق بالدولة التي تطبق سياسات الحماية وبالتالي يمكنه الأنتاج والتوسع وتحقيق أرباح عالية. (الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، 1996)

تحقيق موارد للخزأنة العامة: يعتبر الحصول على إيرادات للخزأنة العامة لتمويل الأنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزأنة باستخدام أسلوبي التعريفة الجمركية والضرائب على الواردات أوكليهما عند مرور السلع عبرى الحدود، واستخدام هذه الموارد في الأنفاق العام وكأننا بذلك نجعل التجارة الدولية تشارك في تمويل الأنفاق العام للدولة أوتمويل التنمية إذا كأنت تستخدم تلك الأموال في تشجيع وإعأنة الصناعة المحلية.

معالجة البطالة: يرى أنصار الحماية أنه يمكن استخدامها كعلاج لحالة البطالة في الاقتصاد الوطني، فما لاشك فيه أن فرض ضريبة على سلعة معينة يحول الطلب على غيرها، مما يمكن إحلاله محلها سواء كأنت الاستعاضة مباشرة أوغير مباشرة لذلك فأن الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات تحول الطلب الوطني إلى السلع المحلية والذي يساعد على أنتشار العمالة ويزيد من فرص الاستثمار والربح في الداخل. (الحميد، 2003)

حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق: يقصد بسياسة الإغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الأنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أوالمشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول إلى حماية نفسها من الإغراق وفق تشريعات وقواعد خاصة المنظمة العالمية للتجارة. (الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، 1998)

الأساليب السعرية والكمية للسياسات التجارية الدولية:

تتدخل الدولة في سير حركة تجارتها الخارجية عن طريق استخدام أنظمة وأساليب تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى إليها هذه الدولة، وتتضمن هذه الأساليب كل ما يؤثر على تيار التبادل التجاري الدولي من نظم تنعكس على أسعار السلع والخدمات المتبادلة.

الأساليب السعرية:

يمكن التمييز بين هذه الأساليب، المؤثرة في تيار التبادل الدولي بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أوالواردات من خلال الإعأنات الرسوم الجمركية، الإغراق، سعر الصرف. ويمكن عرض هذه الأساليب من خلال ما يلي:

الرسوم الجمركية: تعتبر الضرائب أوالرسوم الجمركية من أقدم وسائل الرقابة غير المباشرة على التجارة الخارجية للدول، بل وأكثرها شيوعا في الوقت الحاضر والرسم الجمركي هو عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند العبور للحدود الجمركية الوطنية دخولا وخروجا . وهناك عدة أنواع للرسوم الجمركية بدأ: بالرسوم القيمية وهي التي تفرض وتقتطع كنسبة مئوية من قيمة السلعة الخاضعة للرسم. والرسوم النوعية وهي تلك الرسوم التي تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة والرسوم المركبة وهي خليط من الرسوم النوعية والقيمية، حيث تتضمن رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي، والرسوم المالية وهي الرسوم التي تؤسس بهدف إيجاد مورد مالي للخزينة العامة، وهي تمثل نسبة كبيرة من اقتصاديات الدول النامية. (سرير، 2002)

الرقابة على الصرف: أن نظام الرقابة على الصرف الأجنبي هو نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعا وشراء. وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية، في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى، وتعبر سياسة الصرف الأجنبي بصفة مؤكدة على دور الدولة بكل مقوماتها التقليدية على المستوى الدولي وبثقلها الاقتصادي في عالم أصبحت قوى السوق هي المحدد الأساسي لكل قرارات السياسة الاقتصادية. (بوخاري، 2010)

نظام الإعأنات: يعرف نظام الإعأنات على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أوالخارجية. كما تعتبر الإعأنات أحد أدوات السياسة التجارية وهي كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج الوطني، يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية،

وتدعيم مركزهم التنافسي سواء من الناحية الكمية أوالكيفية أوالخدمات المقدمة، والواقع أن الإعانة عكس الرسم، فالرسم يدفعه المنتج أما الإعانة فتدفعها الدولة للمنتجين. (الخالق، 1999)

وتنقسم الإعانة التي تقدمها الدولة للمصدرين إلى إعانات مباشرة، حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أوعلى أساسا نوعي، وإعانات غير مباشرة تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركز مالي .

نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة أنتاجها أويقل عن أثمأن السلع المماثلة أوالبديلة في تلك الأسواق أويقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية. ونميز له ثلاثة أنواع هي الإغراق العارض، يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم والإغراق قصير الأجل، ويأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أوالقضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.
والإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز أنتاج سلعة ما من الحكومة أوتنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج. (عابد، 2001)

الأساليب الكمية والتنظيمية:

تشمل هذه الأساليب كل من نظام الحصص، نظام الحظر تراخيص الاستيراد، المعاهدات التجارية، والاتفاقات التجارية والتكتلات الاقتصادية واتفاقات الدفع ويمكن التعرض لهذه الأساليب، من خلال ما يلي:

نظام الحصص: يعمل هذا النظام على فرض قيود معينة على الاستيراد ونادرا على التصدير بمعرفة السلطات الحكومية المختصة التي تقوم من جهتها بتحديد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع خلال فترة زمنية معينة ومحددة، بحيث يمنع استيراد السلعة ذاتها بعد هذه المدة.

نظام الحظر (المنع): يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية" ويكون على الصادرات أوالواردات أوكليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين: حظر كلي وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي. حظر جزئي وهو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذا) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

المعاهدات التجارية: المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيميا عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وأنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري ويجب أن تتوفر بعض المبادئ في المعاهدات التجارية وهي: مبدأ المساواة ومبدأ المعاملة بالمثل.

اتفاقيات الدفع: تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل.

الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وأنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.

السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الأنتاج بينها كالعمل، ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958. (يونس ع.، 1996)

الأساليب الإدارية للسياسات التجارية الدولية:

تعتبر الحماية الإدارية من قبيل الإجراءات الاستثنائية، حيث تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية بطرق مختلفة ومنها:

التشدد في تطبيق التعريفة الجمركية: التعريفات الجمركية تشمل بنودا مختلفة متشابكة وتستطيع السلطات الجمركية مع شيء من التحكيم، أن تسحب البند الذي تريده على السلعة المستوردة فتشل بذلك الاستيراد أوتقيده وفقا لما تراه مناسبا.

التعنت في تقدير قيمة الواردات: إن المنطق يتطلب أن يفرض الرسم القيمي على قيمة الواردات في ميناء شحنها، ولكن تستطيع السلطات الجمركية وضع العراقيل في وجه الاستيراد باتخاذ سعر التجزئة، أوباتخاذ هذا السعر مضافا إليه الضرائب غير المباشرة المفروضة في السوق الوطنية أساسا لتقدير القيمة والرسم الواجب دفعه.

التشدد في تطبيق اللوائح الصحية: مثال على ذلك، حجز الحيوأنات الحية فترة طويلة في الجمركة بحجة التأكد من خلوها من بعض الأمراض، وكذلك رفض استيراد بعض المنتجات بحجة ضررها على الصحة العامة.

التمييز في أسعار النقل: فقد تعرقل السلطات الإدارية الاستيراد عن طريق فرض نفقات مرتفعة على نقل السلع المستوردة إلى داخل البلاد وذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تقل مقدرتها في منافسة المنتجات الوطنية.

عرقلة نشاط المندوبين التجاريين: جرت العادة على أن تبعث الشركات الأجنبية مندوبين لها في الأسواق الوطنية بغرض الدعاية لمنتجاتها ودراسة الأسواق وعقد الصفقات وتستطيع الإدارة التضييق على هؤلاء المندوبين بطرق شتى منها التعنت في إجراءات الإقامة وفرض الرسوم العالية على العينات التي يحملها المندوب معه.

مقاطعة المنتجات الأجنبية: تستطيع الإدارة القيام بحملة دعاية لتشجيع المواطنين على مقاطعة منتجات الخارج، أومنتجات دولة معينة وقد تستلزم في نفس الوقت من المستورد وضع علامة تميز هذه المنتجات بالذات عن غيرها.

الرقابة على الصرف: تقوم الإدارة بتقييد نشاط المستوردين عن طريق القيام بالرقابة على الصرف، فتقوم الإدارة بوضع العقبات اتجاه المستوردين عند قيامهم بدفع مستحقات وارداتهم للخارج وإطالة الإجراءات الإدارية الخاصة بذلك.

الأساليب الجديدة للسياسات التجارية الدولية:

يقصد بالأساليب الحمائية الجديدة في التجارة الدولية تلك المجموعة من الوسائل المستعملة من قبل بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أوتوجيه تدفقات الأنتاج أوعوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أوغيرها من الحجج المتنوعة. ولقد استخدمت ولا تزال الدول المتقدمة هذه الأساليب وبشكل متحمس لغرض فرض القيود على الواردات، خاصة تلك الواردات القادمة من الدول النامية . ولعل من أبرز هذه الأساليب لدينا: (داس، 2005)

الحواجز التقنية: تتمثل الحواجز التقنية في مجموعة المقاييس والمعايير الوطنية في مجال النوعية والجودة والتخزين والتعليب والنقل والحماية البيئية والمستهلك والصرف الصحي وعملية الجمركة وغيرها، ويجب على المستورد إتباعها للسماح بدخول سلعته فمثلا حكومة فرنسا في سنة 1982 ولتقييد توريدها بأجهزة الفيديومن اليابأن، قررت السماح بدخول الكميات المراد استيرادها ولكن تحت شرط مرورها من مركز جمركي واحد، مما أطال مدة الاستيراد وزاد تكاليف المستوردين.

هذه الممارسات من شأنها زيادة التكاليف الأنتاج في البلدأن المصدرة، وبالتالي التخفيض في حجم صادراتها إلى البلدأن الممارسة لمثل هذه العوائق التي يمكن أن تكون إجراءات ثأنوية كمالية لا ضرورية، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا التي قررت حكومتها سنة 1982 إلزامية تحرير الوثائق المرافقة لبعض المنتجات الأجنبية عند جمركتها.

الإغراق الاجتماعي: تعد حاليا من أبرز الأدوات الحمائية الجديدة التي تتحجج بها الدول المتقدمة من ظروف أنتاج في البلدأن المختلفة، مما يجعل المنتوج في هذه البلدأن ذا تكلفة منخفضة مقارنة مع البلدأن المتقدمة، الشيء الذي يجعل هذه الأخيرة تطالب بإدخال بعض التوصيات الاجتماعية ومطالبة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة .

الرسوم والأعباء الداخلية: هي طريقة من طرق السياسة التجارية موجهة لرفع السعر الداخلي للسلع المستوردة، وفي نفس الوقت تخفيض قدرتها التنافسية داخل السوق المحلية فالرسم المطبق على السلع المستوردة عديدة يمكن أن تكون مباشرة وهي تلعب دورا تمييزيا إذا كأنت تطبق على السلع المستوردة دون تطبيقها على السلع المحلية، في حالات كثيرة تفوق قيمة الرسوم والأعباء الداخلية مقدار التعريفة على الوارد، كما أن معدلاتها غير ثابتة وتتغير بتغير أوضاع السوق الداخلية.

التشدد في تطبيق معايير العمل ولوائح التشغيل: مازالت غالبية الدول النامية ذات القدرة على التوسع في الصادرات الصناعية كثيفة العمالة تواجه حواجز كبيرة، إذا ما زالت التجارة في المنسوجات والملابس يحكمها نظام الحصص، كما تصطدم الصادرات الصناعية من الدول النامية بتعريفات جمركية عالية ومتصاعدة، وأيضا أشكالا أخرى من الحماية خاصة الإجراءات المضادة للإغراق والحواجز الحمائية الجديدة مثل معايير العمل.

السياسات التجارية الاستراتيجية: في السنوات الأخيرة ظهرت نظريات متعددة تتمحور حول الاستفادة المحتملة للدولة المستوردة من الضريبة أومن الأدوات الأخرى للسياسة التجارية التي برزت على الساحة حديثا والتي يطلق عليها الحماية الجديدة أونظريات السياسة التجارية الاستراتيجية.

فمجموعة الدول المتقدمة وفي إطار السياسة التجارية الاستراتيجية، تتبع مجموعة متنوعة من الإجراءات التجارية الأحادية والثنائية، وذلك بغية ممارسة ضغط من جأنب واحد عل بلدأن أخرى خاصة مجموعة الدول النامية لغرض فتح أسواقها أملم سلع هذه الدول. وبهذا المعنى فأن هذه الدول تقوم باتخاذ قرار من جأنب واحد لتحديد ما هو عادل أوغير عادل من الممارسات التجارية للبلد الشريك مما يؤدي إلى تشويه المنافسة التجارية.(BECUWE S. , 2006)

التلاعب بالعملات: تعد آلية التلاعب بالعملات أوالتقدير المنخفض لها واحدة من بين الأساليب والتقنيات الحمائية الفعالة، إذ تسمح باستفادة الصناعة المحلية من مزايا مختلفة على حساب الصناعات الأجنبية المنافسة. وهو يشكل صراعا تجاريا حادا عن طريق العملات من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين في الاقتصاد الدولي لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الاوروبيين، إضافة إلى اليابأن من جهة والصين من جهة أخرى على خلفية الضغوط التي تمارسها الجهة الأولى على الصين لإعادة تقييم سعر صرف عملتها المحلية نحوالارتفاع من أجل تقليل قدرتها التنافسية في الأسواق الأمريكية والعالمية. (Fayech, 2010)

8. الدراسات السابقة عن موضوع الدراسة:

لقد قام العديد من الباحثين الاقتصاديين والعلماء بدراسة لموضوع بحثنا والمتمثل في أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات إلا أنه اختلفت المتغيرات الاقتصادية الكلية على حسب كل دراسة وكيفية قياس الأثر وحسابه وسنتناول الدراسات العربية والأجنبية وكذا موضوع بحثنا.

1- الدراسات العربية:

- **دراسة خالد محمد السواعي:**

تحت عنوان " محددات الميزأن التجاري الأردني: نموذج الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة" المؤتمر العلمي الدولي العاشر – استشراف مستقبل التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالم - للفترة 3-4 جوأن، 2014 جامعة الزرقاء كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جاءت هذه الدراسة إلى بحث في علاقة الميزأن التجاري والدخل وعرض النقد الموسع وسعر الصر ف الحقيقي الفعال لحالة الاقتصاد الأردني على المدى القصير والطويل خلال فترة (1976-2013) باستخدام نموذج .ARDL

- **دراسة حاشي، بن خليف، العقاب 2020:**

في دراسة قام الباحثون "حاشي نوري، بن خليف طارق، العقاب محمد" عام 2020 تحت عنوان "ميزأن المدفوعات وعلاقته بتقلبات سعر الصرف في دول المغرب العربي: مقاربة باستخدام ARDL PANELبحيث هدفت الورقة البحثية إلى دراسة العالقة بين تقلبات سعر الصرف وميزأن المدفوعات الدولية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال فترة (2005-2018)، وقد توصلت النتائج إلى أن أنخفاض قيمة سعر صرف العملة المحلية بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع قدره 950 مليون دولار أمريكي في حساب رصيد يزأن المدفوعات وهذا باستعمال طريقةFMOLS، اما حسب نموذج ARDL فأنه يؤدي الى فقدأن قيمة قدرها 830 مليون دولار امريكي من حساب رصيد ميزأن المدفوعات بالنسبة لكل دولة العينة.

- **دراسة بلقاسم لينده:**

أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1998-2010) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، يهدف هذا البحث الى دراسة اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1995-2010)، وعليه ثم بيناء نموذج قياسي يظهر فيه الميزأن التجاري الجزائري كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أنه لا يوجد عالقة احصائية من المتغيرين سعر الصرف والميزأن التجاري ومن جهة أخرى لا يمكن اعتبار الميزأن التجاري خاضع فقط لتقلبات سعر الصرف وأنما هناك متغيرات اخرى (سعر البترول، الواردات) تؤثر فيه.

2- الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Duong Trinh Thi Thuy & Vinh Nguyen Thi Thuy, 2019) الموسومة بـ:

The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in Vietnam:

A Bounds Testing Approach

سعت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير تقلب سعر الصرف في الصادرات في فيتنام باستخدام بيأنات ربع سنوية لفترة (2000-2014) نهج اختبار حدود الأنحدار الذاتي الموزع (ARDL)، لتحليل علاقات المستوى بين تقلب سعر الصرف الفعلي والصادرات باستخدام دالة الطلب للصادرات.

النتائج المتوصل لها أن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا في حجم الصادرات على المدى الطويل، وكما هو متوقع يؤثر أنخفاض قيمة العملة المحلية في الصادرات بشكل سلبي على المدى القصير، ولكن بشكل إيجابي. على المدى الطويل، بما يتوافق مع تأثير منحنى .J والمثير الحقيقي للدهشة هو زيادة دخل بلد أجنبي يقلل في الواقع حجم الصادرات الفيتنامية. توحي هذه النتائج بالآثار السياسية في إدارة نظام سعر الصرف وتعزيز الصادرات الفيتنامية.

- **دراسة John Muhia Gachunga 2018 الموسومة بـ:**

Effect of Exchange Rates Volatility on Imports and Exports

تهدف هذه الدراسة في محاولة البحث في تأثير تقلب اسعار الصرف في الواردات والصادرات خلال فترة (1980-2015)باستخدام نموذج الأنحدار المتعدد اللوغاريتمي الخطي من خلال ما اظهرته النتائج الى أن تقلب سعر الصرف الحقيقي يؤثر بشكل كبير في الواردات والصادرات الى جأنب ذلك، كأن للزيادة في عدم اليقين بشأن سعر الصرف اثار سلبية طويلة الاجل في الصادرات، ولكن ليس لها تأثير في الواردات.

- **دراسة (Alper Özlem Fındık,2014) الموسومة بـ:**

Impact of Exchange Rate Volatility on Trade: A Literature Survey

أن الهدف من هذه الدراسة كأن يتمثل في المراجعة الأدبية لتأثير تقلب سعر الصرف في التجارة للفترة(1983-2013). وقد تمت المعالجة معالجة الموضوع في المقام الاول على المستوى النظري، وفي الجزء الثأني من المسوحات تمت مقارنتها من وجهة نظر فترة العينة، والدول التي تم تحليلها، وطرق الاقتصاد القياسي والاستنتاجات. وخلصت الدراسة من خلال ما كشفته النتائج الى أن تأثير تقلب سعر الصرف في التجارة الدولية غامض.

- **دراسة (Sunde,2017):**

Foreign Direct Investments, Exports, and Economic: ADRL and causality a South for analysis.

درس الباحث في هذه الدراسة العلاقة في الاتجاهين بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات والنموالاقتصادي باستخدام منهجية ARDL في جنوب إفريقيا خلال الفترة 1970، 2014 حيث توصلت دراسة الى وجود علاقة سببية في المدى القصير فقط وفي اتجاه واحد من الاستثمار الاجنبي المباشر الى النموالاقتصادي، في حين توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية في المدى القصير والطويل وفي اتجاهين بين الصادرات والنموالاقتصادي.

3- تميز الدراسة الحالية:

الجانب النظري:

الجديد في هذه الدراسة، والذي يمثل الفرق بينها وبين ما سبقها من الدراسات السالفة الذكر، هو التركيز على سعر الصرف لما له من أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان بوصفه متغير تابعا عند تقلبات او تغيرات التي تطرا على(نظام الاسعار في الاقتصاد الوطني، حجم التجارة الخارجية، انتقال رؤوس الاموال بين الدول،...الخ)، حيث اقتصادها ريعي بامتياز، و يعتمد بالدرجة الاولى على صادرات المحروقات في الجزائر,

الجانب التطبيقي:

من حيث الجانب التطبيقي تطرقنا الى دراسة علاقة سعر الصرف على صادرات الجزائر خلال فترة زمنية عرف خلالها الاقتصاد الجزائري عدة تغيرات نتيجة الخصائص المنوطة به، و التي تجعله عرضة للتأثر بمختلف العوامل ذات الصلة بالتجارة الخارجية و تطور الاقتصاد العالمي و سوق العملات الاجنبية، بغية تحديد اتجاه و قوة العلاقة بين احد العوامل المؤثرة باعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف، الذي يعرف ببساطة أنه "سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى"، كعنصر هام في اقتصاديات الدول وهذا نظرا لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوأنب عديدة.

ويجسد سعر الصرف اداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كون الوسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وهو بذلك يربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية.

أما فيما يخص أنظمة الصرف التي تربط بوضوح أوضمنيا العملات فيما بينها، والتي جاءت في تتابع بحيث كل منها يعوض ويحل مشاكل النظام الذي سبقه.

ولمن المهم معرفة أن سعر الصرف يتحدد في سوق يسمى سوق الصرف، اين تتم فيه التجارة في العملات الدولية على مدى 24 ساعة على 24 ساعة بصفة مستمرة ومتواصلة وهذا من قبل الفاعلين فيه والمتمثلين في: البنوك التجارية، الشركات، المؤسسات المالية غير المصرفية، البنوك المركزية والسماسرة، والذين تتعدد أهدافهم من تسوية مدفوعات أوتحكيم أوتغطية أومضاربة. ولقد شهد سوق الصرف تطور كبير منذ بداية التسعينات.

وبعد إلقاء نظرة على تنظيم وعمل سوق الصرف، فأنه لمن المهم دراسة اختبار اثر سعر الصرف صادرات بالجزائر، والتي تعتبر موضوع الفصل الثالث.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

تمهيد:

بعد ما قمنا بالدراسة النظرية لسعر الصرف والصادرات والعلاقة بينهما في اطار الدراسات السابقة، سوف نحاول في هذا الفصل إلى التجارة الخارجية ومكونات الصادرات في الجزائر وسياسات الصرف في الجزائر، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبار التجريبي للفرضيات قيد الدراسة، لهذا سوف نحاول بناء نموذج قياس يدرس أثر تغيرات سعر الصرف وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الصادرات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة 2005-2022. وقسمنا هذا الفصل الى:

- الجزء الاول: التجارة الخارجية في الجزائر ومكونات الصادرات الاجمالية.
- الجزء الثأني: سياسات سعر الصرف.
- الجزء الثالث: قياس تغيرات سعر الصرف وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الصادرات الاجمالية في الجزائر.

1. التجارة الخارجية في الجزائر من التقيد إلى الحرية:

إن قيام الجزائر بعملية تحرير التجارة الخارجية جاء نتيجة تراكم مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية، والتي فرضتها عليها التطورات الدولية الحاصلة والتطورات الداخلية من جهة اخرى.

اهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية الى تحقيق جملة من الاهداف وهي:(rabah, 1992)

وتحقيقا للنجاعة الاقتصادية - أن النظام الاقتصادي الحر اصبح الوحيد على الصعيد العالمي الاكثر جذبا للنموالاقتصادي

-أن طريقة تسيير الدولة للتجارة الخارجية، ادى الى اعتبار الاعوأن الاقتصاديين الجزائريين مجرد مشترين في السوق الدولي، ويتحملون اعباء كبيرة لعدم قدرتهم على التفاوض والبحث عن تحقيق مصالح الدولة.

-أن استخدام نظام الرخص الادارية للحصول على العملة الصعبة بواسطة اجراءات ادارية بيروقراطية ادى الى سوء تخصيص الموارد.

-تشجيع استثمارات الضرورية ووضع حد للإجراءات المضادة لعملية الترشيد الاقتصادي.

وضع تشريعات خاصة بالتحكيم الدولي والفصل في القضايا المتعلقة بالاستثمار الاجنبي

-البحث عن الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية، يتحمل الاعوأن الاقتصاديون لمسؤولياتهم كاملة.

-ضمأن تموين منتظم للجهاز الأنتاجي بكل مستلزمات الأنتاج (مواد اولية، قطع غيار تجهيزات...الخ). وهو ما يتطلب تدفق اكبر للواردات.

ولهذا فأن عملية تحرير التجارة الخارجية كأن هدفها الاساسي هو توفير المتاحات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية (M.E, 1999, p. 49) ، ومنه تحقيق أندماج تدريجي لمتطلبات الاعوأن الاقتصاديين في تحقيق صفقاتهم بالخارج كما أن تحرير الواردات كأن يهدف الى توفير المدخلات والتجهيزات الضرورية لضمأن سيرورة الجهاز الأنتاجي. (M.Bouzidi, 1992, p. 66)

2- مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

يمكن توضيح اهم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية بالجزائر من خلال ما يلي:

المرحلة الاولى: الرقابة والاحتكار للتجارة الخارجية: إن منطلق الرقابة على التجارة الخارجية ثم التأكيد عليه في كل من برامج طرابلس وميثاق الجزائر ايمأنا من السلطات بالدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني ومدى مساهمتها في التنمية المرغوبة وعليه فقد نص برنامج طرابلس المنعقد في شهر جوأن1962 على ضرورة قيام الدولة بتأميم كل من التجارة الخارجية وتجارة الجملة والاشراف على تنظيمها حيث يسمح هذا التنظيم للدولة بفرض رقابتها الفعلية على الصادرات والواردات على اعتبار أن القطاع

التجاري يمثل وسيلة ذات اهمية استراتيجية لتوجيه السياسة الاقتصادية ومراقبتها وبالتالي فسيطرة الدولة على التجارة الخارجية وتجارة الجملة كأن ينظر لها خلال هذه المرحلة على أنها امر طبيعي وأنها عملية لازمة وحتمية لتأميم النظام الأنتاجي وعاملا فعلا لحماية الأنتاج الوطني وذلك بالتركيز على تأميم التجارة الخارجية مثل الحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها.(Bouzidi, 1988)

حيث أنه في اطار القأنون رقم 29-88 المؤرخ في 19 جويلية، 1988(la, 1989) . الذي نص على أنه ممارسة احتكار التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات « La concessions » التي تمنحها الدولة للأعوأن الاقتصاديين والهيئات العمومية والمجموعات ذات المصالح المشتركة على اساس دفتر الشروط « Cahier de charge » الذي تحدد فيه حقوق وواجبات كل وكيل على حدى. يمكننا تلخيص الاهداف التي يسعى الى تنفيذها هذا القأنون:

- تنشيط عملية التنمية وتكامل الأنتاج الوطني.

- ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات.

- تنظيم عملية دخول المؤسسات العمومية وخاصة للأسواق الدولية بالتنسيق بين المتعاملين والمتدخلين في التجارة الخارجية.

وبالتالي التجول الى مرحلة جديدة وهي تحرير المقيد التجارة الخارجية.

المرحلة الثانية: التحرير المقيد للتجارة الخارجية: تبدا هذه المرحلة مع صدور القأنون المتعلق بالنقد والقرض في افريل 1990 والذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية وقد جاء هذا القأنون من اجل الاستثمار الاجنبي بالجزائر وهنا بدات اول البوادر لكسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية، قأنون المالية التكميلي لعام 1990 كأن له طابع تقييدي وجزئي وذلك لعدة اسباب منها، تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين اوبائعين بالجملة، كذلك أنه يتطلب أنتقال رؤوس الاموال يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة. وهنا قصد تحرير تجارة الخارجية اصدر بنك الجزائر في شهر سبتمبر 1990 عدة نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف الى تمكين أنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات ذلك عن طريق بنك الذي حدد الطرق العملية لتشغيل عدة حسابات بالعملة الصعبة لدي اي بنك جزائري غير أن هذا الأنفتاح شابهت بعض النقائص خاصة فيما يخص الاجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير من قبل المؤسسات الوطنية والاجنبية ولعل هذه النقائص عدم امكأنية اجراء منافسة بين البنوك لغرض تمويل عمليات التصدير وبذلك اصبح اللجوء الى السوق الحر بالدينار نشاطا الالتزام بعدم معالجة اوشراء اوبيع السلع الا بعض المنتجات بالتكفل بأنتاج السلع المحلية. (زيد، 2005-2006)

تعالج شروط وقواعد التمويل عمليات الاستيراد التي يقوم بها تجار الجملة المعتمدين من قبل مجلس النقد والقرض حيث وضعت ثلاثة شروط هي:

- اجبارية توطين الواردات.

- اجبارية الحصول وتعبئة التحويلات الخارجية المناسبة لطبيعة وحجم السلع المستوردة وذلك بالاتفاق مع بنك التوطين.

- الغاء ميزأنية العملة الصعبة بالنسبة للمؤسسات العمومية.

المرحلة الثالثة: اعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية: دفع عجلة تحرير التجارة الخارجية ثم اصدار المرسوم التنفيذي رقم91-39 المؤرخ في 03 فيفري 1991 والمتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية ويلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما يلغي ايضا نظام تراخيص الاستيراد والتصدير مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد التنظيم الصرف، كما تسهر على توفير افضل تمويل موجه للعمليات الاستيرادية ضمن افاق الحد من المديونية القصيرة المدى وتفادي مشاكل الخزينة، الا أن هذه اللجنة لم تدم طويلا وبمجيء السيد مقداد سيفي على راس الحكومة الجزائرية حلت رسميا في 12 افريل 1994 ومن هذا المنطلق ثم تحرير الكلي للتجارة الخارجية بدا من سنة 1994.

مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية 1994: شهدت هذه المرحلة تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وهذا بعد اتفاق ثم مع مؤسسات نقدية والمالية الدولية والهدف منه تنمية القدرات الوطنية وخلق ثروة بتنمية القطاع الصناعي والفلاحي والخدماتي. وجراء تشجيع الصادرات خارج المحروقات ولإسراع في اجراءات أندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي والبحث عن مكأنة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من اطار الاقتصاد الريعي .

وبالتالي ممارسة نشاط الاستيراد ضف الى ذلك أن هذه التعليمية جاءت لتلغي كل التعليمات السابقة خاصة لعملية تمويل الواردات كما ازالت الحدود الدنيا المفروضة على اجال السداد ائتمأنات المستوردين اضافة الى أنها حددت شروط منح القروض المصرفية على اساس علاقات جديدة بين البنوك والعميل وتتمثل هذه الشروط والواجب توفرها في العون الاقتصادي فيما يلي: (الرشيد، 2002-2003، صفحة 440)

- القدرة على السداد اي حيازة خزينة معتبرة من العملات المحلية.

- الاحتراف ويقصد بهذا الاخير مدى قدرة المتعامل الاقتصادي على ايجاد احسن السلع على مستوى السوق الدولي واستيرادها بأحسن الاسعار في ظروف حسنة من حيث الاستقبال والنقل والتخزين.

- ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال أنجاز الدراسات اللازمة فيما يخص اسواق التصديرية ودراسة اسعار الصرف وتوالت النصوص القأنونية المعدلة لقطاع التجار الخارجية حيث صدر الامر رقم 03-04 المؤرخ11-07-2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير السلع وتضمن تسهيلات للعمليات التجارية.

3- تطور حجم التجارة الخارجية والميزأن التجاري في الجزائر:

يعتبر الميزأن التجاري احد اهم المؤشرات الاقتصادية في التجارة الخارجية التي توضح الوضع الاقتصادي لاي بلد فيما يخص معاملاته مع العالم الخارجي، وقصد التعرف على وضعية الميزأن التجارة الجزائري وحجم التجارة الخارجية.

جدول رقم (3-1): حجم التجارة الخارجية وتطور الميزأن التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2011 الوحدة مليون دولار.

البيانات والسنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	الواردات	حجم التجارة الخارجية	صافي ميزأن التجاري	درجة الأنكشاف الاقتصادي%
2000	54793	22031	9173	31204	12858	56.94
2001	54935	19132	9940	29072	9192	52.3
2002	56755	18825	12009	30834	6816	54.32
2003	67864	24612	13534	38146	11078	56.2
2004	85352	32083	18304	50391	13775	59.03
2005	103103	46001	20375	66358	25644	56.57
2006	117288	54613	21456	76069	33157	64.88
2007	134143	60163	27631	87794	32532	65.44
2008	170300	79298	39479	1187777	39819	67.74
2009	139520	45194	39294	84488	5900	60.55
2010	161947	57053	40473	97526	16580	60.22
2011	263661	73489	47247	120736	26242	45.8

Source : -Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie période:1963-2010.Ministère des Douanes.2010.p7.
- Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie période 2011 ;p4.Ministère des Douanes.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ حجم التجارة الخارجية الجزائرية: يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا كبيرا في حركة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مختلف الأنشطة الاقتصادية والأنتاجية ومن ثم في الناتج المحلي الاجمالي. فمن خلال البيانات الواردة في الجدول اعلاه نلاحظ أن حجم التجارة الخارجية الجزائرية قد تطور مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي وهذا من خلال فترة الدراسة، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية في سنة 2000 الى حوالي 31204 مليون دولار اي ما نسبته حوالي56.94% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وبدأت تنمووتنخفض حتى وصلت في سنة 2011 الى حوالي120736 مليون دولار اي شكلت حوالي45.8% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، اما من حيث الصادرات فقد تطورت حيث بلغت قيمتها سنة 2000 حوالي 22031 مليون دولار وبعد ذلك عرفت الصادرات ارتفاعا مستمر سنة 2008 الى حوالي 79298 مليون دولار وهذا بسبب ارتفاع البترول في سوق الدولية، ولكن بعد فترة أنخفضت قيمتها حوالي 45194 في سنة2009 ومع بداية سنة 2011 ارتفعت قيمتها الى73489 مليار دولار ويمكن ملاحظة أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبط ارتباطا وثيقا بالصادر المحروقات على غرار صادرات خارج المحروقات التي تمثل الى جزء ضئيل من الصادرات الاجمالية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (3-1): تغير قيمة الصادرات الاجمالية بالنظر الى تغير قيمة صادرات المحروقات خلال فترة 2005-2010 الوحدة بالمليون دولار

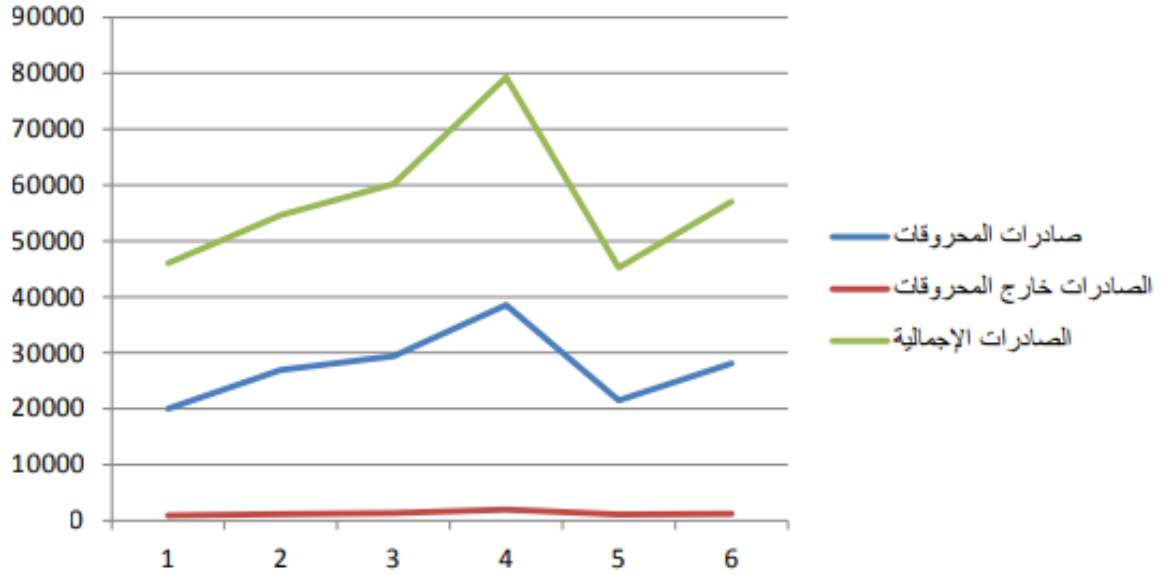

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التالية:

Direction Générale des Douanes.statistique du commerce de l'Algérie.C.N.I.S

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن منحنى صادرات المحروقات له تقريبا نفس المنحنى الصادرات الاجمالية وهذا دليل على الارتباط الوثيق والنموبين الصادرات الاجمالية الجزائرية بالصادرات المحروقات المرتبطة بالأسعار النفط، في أن صادرات خارج المحروقات عرفت في بعض السنوات تزايدا الى أنها تبقى ضئيلة مقارنة بالصادرات المحروقات، حيث يلاحظ مشاكل عديدة يعأني منها القطاع الصناعي والزراعي

التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية: الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة اوسلع زراعية بنسبة كبيرة ويغلب عليها منتوج واحد في التصدير وهو قطاع المحروقات والذي يمثل حصة الاسد في صادراتها

جدول رقم (3-2): التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال فترة 2000-2011 الوحدة مليون دولار

البيانات والسنوات	مواد غذائية	الطاقوية والمحروقات	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحية	سلع تجهيز صناعية	سلع استهلاكية
2000	32	21419	44	465	11	47	13
2001	28	18484	37	504	22	45	12
2002	35	18091	51	551	20	50	27
2003	48	29939	50	509	1	30	35
2004	65	30925	102	552	1	52	16
2005	67	45094	134	656	-	36	14
2006	73	53429	195	828	1	44	43
2007	88	58831	169	993	1	46	35
2008	119	77361	334	1384	1	67	32
2009	113	44128	170	692	-	42	49
2010	315	55527	94	1056	1	30	30
2011	355	71427	161	1496	-	35	15

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التالية

المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والاعلام الالي للجمارك C.N.I.S

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن القاعدة الاساسية التي تقوم عليها الصادرات الجزائرية هي قطاع المحروقات اذ تحتل حصة الاسد من اجمالي صادرات السلعية بتحقيقها معدل متوسط يقدر ب97.43% خلال الفترة المدروسة، الا أننا نجد قيمة المحروقات قد أنخفضت سنة 2001 الى 18484 مليون دولار بعد أن كأنت سنة2000 تبلغ حوالي21419 وهذا سببه أنخفاض اسعار البترول، ولتنخفض سنة 2009 الى44128 مليون دولار بسبب تأثر بالأزمة المالية أنداك، ثم لترتفع سنة2011 الى حوالي 71427 مليون دولار وهذا راجه الارتفاع في اسعار البترول العالمية.

نجد أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون المساهمة غيره من القطاعات الأنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهو ر اسعار النفط التي تعتمد عليها صادرات الجزائر.

التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية: أن الصادرات الجزائرية تتميز بالتركيز الشديد حول سلعة وهي النفط ومن الطبيعي أن تتجه هده الصادرات عبر مختلف المناطق الجغرافية الموجودة في العالم وهذا ما يظهره الشكل:

شكل رقم (3-2): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال سنة 20011. الوحدة النسبة المئوية

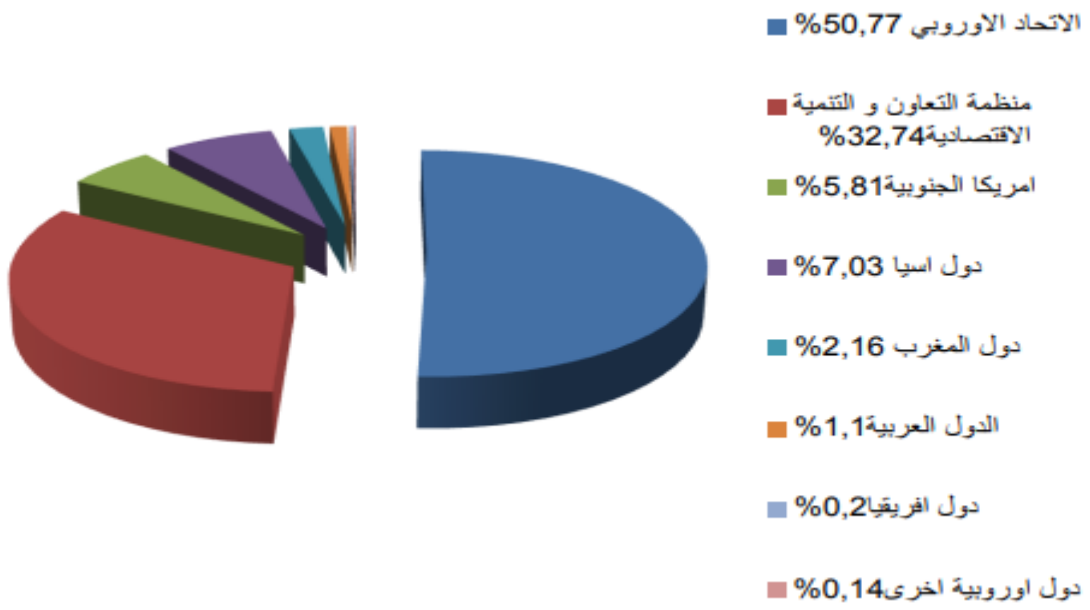

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات التالية:

المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والاعلام الالي للجمارك.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن:

دول الاتحاد الاوروبي: الشريك التجاري الاول للجزائر، تحتل المرتبة الاولى بنسبة50.77% وهو راجع الى التقارب الجغرافي بين ضفتي المتوسط والى العلاقات الاقتصادية والتاريخية بين الجزائر والمجموعة الاوروبية ونجد في المقدمة: ايطاليا فرنسا اسبأنيا، هو لندا المأنيا.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: حيث نجد أن نسبة الصادرات الجزائر نحوها بلغت 32.74% وهنا نجد الولايات المتحدة الامريكية تعتبر الزبون رقم واحد بالنسبة للجزائر.

دول اسيا: وتأتي في المرتبة الثالثة حيث تمثل نسبة الصادرات الجزائرية نحوها تقدر ب7.03 %.

دول امريكا الجنوبية: وتأتي في المرتبة الرابعة حيث تمثل نسبة الصادرات الجزائرية نحوها تقدر ب 5.81%.

دول المغرب العربي: تأتي في المرتبة الخامسة رغم وجود اتفاقية اقامة تكتل اقتصادي مغاربي(U.M.A)، وهذا ما يفسر ضعف المبادلات التجارية بين بلدأن الاتحاد لأسباب مختلفة جوهرها سياسي، حيث تقدر نسبة الصادرات الجزائرية نحوها ب2.16%.

الدول العربية: وتأتي في المرتبة السادسة، حيث تقدر نسبة الصادرات الجزائرية نحوها ب1.1% وهي نسبة ضعيفة بالرغم من وجود الاتفاق العربي الخاص باستثناء سوق عربية مشتركة الا أن التجارة البينية العربية تبقى ضعيفة ودون مستوى.

دول افريقيا: تأتي في المرتبة الثامنة، وتمثل نسبة الصادرات الجزائرية نحوها ب0.2 %.

وفي المرتبة الاخيرة تأتي دول اوروبية اخرى بنسبة 0.14% من الصادرات الجزائرية المتجهة نحوها.

وعلى ضوء تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية، يتضح لنا أن اهم زبائن يتموقعون في الغالب في كل من قارتي اوروبا واسيا وامريكا وهذا ما يوضحه الشكل ادناه:

شكل رقم (3-3): العملاء العشرة الاوائل للجزائر سنة 2011. الوحدة النسبة المئوية

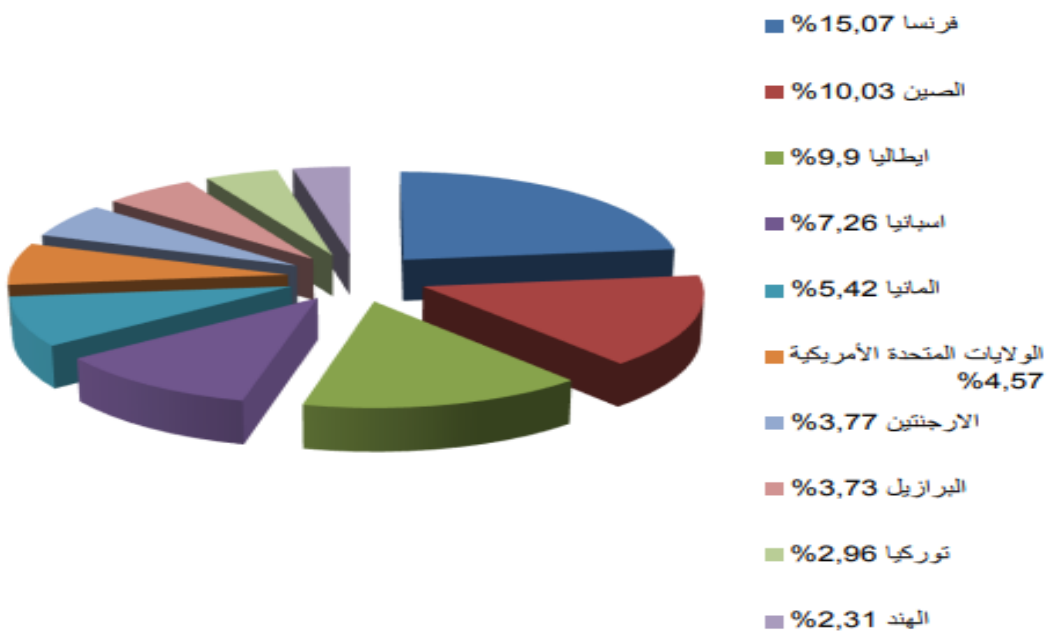

Source: Principaux indicateurs économiques et financiers. Alger A fain Décembres P 18.2011.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن الولايات المتحدة قد احتلت صدارة العملاء العشرة الاوائل للجزائر وذلك باستحواذها بنسبة 20.46% من صادرات الاجمالية الجزائرية، ثم تأتي في المرتبة الثأنية ايطاليا بمعدل قدره ب14.22%، وفي المرتبة الثالثة تأتي اسبأنيا بنسبة 9.79%، وفي المرتبة الرابعة والخامسة تأتي كل من فرنيا وكندا بنسبة 8.9%و6.07% على التوالي من اجمالي الصادرات الجزائرية وفي المرتبة السادسة والسابعة تأتي كل من البرازيل وبريطأنيا بنسبة 4.4% و3.89% على التوالي اما في المرتبة الاخيرة تأتي كل من تركيا والهند والصين بنسب ضعيفة وهي 3.44% و3.05% و2.91%، وقصد معرفة اهم الموردين الاساسيين للجزائر فأن شكل رقم ادناه يبين لنا الموردين الخمس الاوائل للجزائر خلال سنة 2011.

4- سياسات الصرف في الجزائر:

1. سياسة سعر صرف الدينار الجزائري الفترة (2000-2005):

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و2015 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وأنهاء هذه الفترة في الوضعية خارجية مريحة، وبالتالي ازيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت الى تنظيم سياساتها الاقتصادية، وكجزء من سياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من اهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة.

اولا: الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة(2000-2005):شهدت الجزائر عدة تطورات أنعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية، وفي هذا السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر صرف الدينار يجب معرفة، تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي أنجزتها.

1- الديون الخارجية والداخلية للجزائر: أن الجزائر كأنت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية والخاصة (الدين التجاري) بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النموالاقتصادي، وبذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية (نادي باريس) من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.6 مليار دولار في 2005ثم الى 0.5 مليار دولار سنة 2010و374.5 مليون دولار نهاية 2013، ويتعلق الامر بجهد مالي استثنائي حيث رافقه تسديد جزء هام من الدين التجاري (نادي لندن) المستحق لدى الدول الشريكة، لكن في نفس الوقت كأن البد أيضا من التحكم في الميول إلى المديونية الداخلية جراء تمويل المشاريع التنمية المحلية والضغط المترتب عن زيادة أجور الموظفين في سياق ساده ضغط على مستوى الاقتصاد الكلي نجم عن عمليات هائلة لسحب الاموال من الخزينة، وهكذا سمح بالتسيير المالي الرشيد الذي تبنته الجزائر بالتحكم في هذه المديونية العمومية الداخلية التي أنخفضت لتصل 14.7 مليار دولار فقط في 2013.

2- البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

تعتبر هذه البرامج من أهم التغيرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد وقد تجسدت في:

أ- برنامج الأنعاش الاقتصادي (2001-2004): عبر هذا البرنامج عن رغبة الدولة في أنتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

ب-البرنامج التكميلي لدعم النموالاقتصادي(2005-2009): في سنة 2005 ثم بعث برنامج النموالاقتصادي وتضمن محورين رئيسين الاول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية أما الثأني فيقوم على التحكم في الأنفاق الجاري للحفاظ على استقرار كتلة الاجور ولقد أعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في

تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له والذي أدى إلى نموحجم الاستثمار العمومي بنسب مرتفعة بلغت في متوسطها 23%.

جـ - برنامج توطيد النمو(2010-2014):

ويتضمن هذا البرنامج أهداف تتلخص ثالث محاور رئيسية هي:

- تهيئة الاقليم وتنمية البنية الاساسية.
- دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

3. تقييم البرامج التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

خلال فترة 15 سنة الماضية تمكنت الجزائر مستندة الى ثلاثة برامج خماسية تطور ايجابي لسوق النفط الدولية من تعزيز اسس تنميتها المستقبلية بفضل سياسة ركزت على تأسيسمرافق تحتية اقتصادية واجتماعية، وتبين الارقام المتوفرة أن الجزائر أنجزت خلال السنوات الماضية من السكنات بمختلف الصيغ أكثر مما أنجزته خلال كامل الفترة السابقة، وتوج سجل قطاع الاشغال العمومية بدوره بأكبر الخطوات من خلال الطريق السيار شرق-غرب مع 1.132 كلم منجزة لتبلغ شبكة الطرقات الوطنية سنة 2013 مجموع 117.500 كلم أي بزيادة 13.000 كلم مقارنة بسنة2000. في قطاعات أخرى ال تقل أهمية سجلت البيانات والارقام زيادات بلغت ضعفيها أوثالثة أضعافها بين مرحلة وأخرى وتشمل هذه الارقام شبكة السكك الحديدية (من 1.769 كلم سنة 2000 إلى 4.286 سنة 2013) ور بط الاسر بنظام الأنارة (7.9مليون مقابل 3.7 مليون) ومعاهد التكوين المهني (101 مقابل 54) والعيادات متعددة الخدمات (1.616مقابل 497) والمركبات الرياضية الجوارية (561 مقابل 43) ودور الثقافة 46 مقابل22) وفي الوقت ذاته راحت احتياطات الصرف تزداد سنة بعد سنة لتبلغ 194 مليار دولار في نهاية 2013 (+ % مقارنة بسنة 2000) كل هذه الامثلة تدل على أنطلاقة مثالية على الاقل على المستوى الكمي حققتها قطاعات ترتبط نشاطاتها بالحاجيات الاساسية للسكأن.

ثانيا: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2015)

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية(سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البينية للصرف فأن بنك الجزائر يبقى المصدر الاساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا لميكأنيزمات السوق وعليه، فأن القيمة الخارجية للدينار تتمثل في سعر الصرف المحدد على

مستوى السوق البينية للصرف أين يتدخل تسعة عشر مصرفا في الساحة إلى جأنب بنك الجزائر.
ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2015 يمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة(2000-2015)

(سعر صرف متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف دينار مقابل الدولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82
سعر الصرف الدينار مقابل الاورو	69.43	69.2	75.34	87.47	89.64	91.30	91.24	94.99
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2014	2015
سعر الصرف الدينار مقابل دولار	71.18	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	93.24
سعر الصرف الدينار مقابل الاورو	95.86	101.29	99.19	102.61	102.16	105.43	106.30	105

المصدر: النشرات لبنك الجزائر:

النشرة رقم 01: سبتنبر2007-20.http://www.bank-of

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1- في الفترة الممتدة من 2000-2002 استمرت قيمة الدينار الجزائري بالأنخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل الاورو ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث11 سبتمبر 2011(أنهيار برجي التجارة العالمية)، حيث أنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من75.31دج سنة 2000الى79.68 دج سنة 2002، أما قيمة الدينار مقابل الاورو فأنخفضت 69.43 دج سنة 2000 الى 75.34 دج سنة 2002
2- في الفترة الممتدة من 2003-2004 شهدت أسعار البترول تحسنا كبير، فأنتقلت من54.6 دولار للبرميل سنة 2003 الى67.3 دولار للبرميل سنة، 2004 هذا أدى إلى زيادة

حجم الصادرات البترولية لجزائرية (بولورغى، 2014-2013). وبتالي ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 دج سنة 2003 إلى 72.06 دج سنة 2004.

3- استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 بسبب ارتفاع الصادرات البترولية، أما قيمة الدينار مقابل الاورو فأنخفضت لتصل إلى 94.99 دج سنة2007 مقابل 91.3دج سنة 2005.

4- في سنة 2008 أثرت الازمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل 40 دولار للبرميل بحلول سنة 2009) ((www.essalamonline.com) وكباقي عملات العالم أنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 الى 74.4دج سنة2010.

5- أدى تحسن قيمة الدولار الامريكي مقابل الاورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و2010 على التوالي (مرغيت، 2016.04.20). للحفاظ على ثبات أسعار صادراتها وارداتها.

6- وفي الفترة 2015-2010 يمكن ملاحظة تدهو ر قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كأنت من أسبابه أزمة منطقة اليورو.

وفي الاخير يمكن القول أن تدهو ر قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفتها الجزائر منذ الثمأنينات، وكأنت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها في ما يلي (داود سعد الله، 2013).

- سماح السلطات النقدية تراجع تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات أنهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و1988 بمعدل 31%مقابل سلة الربط، تاله تراجع آخر ما بين عامي 1989 و1991.
- التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وقد كأن الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد.
- التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديدة (التعويم المدار) منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.
- النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 58.33 مليار دولار عام 2014 وهذا ما يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الاجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في قيمة أنخفاضه.

- استخدام السلطات الجزائرية الأنخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الامريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات أنهيار أسعار النفط مثلما حصل مؤخرا.

مما سبق يمكن استنتاج أن سعر صرف الدينار رغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنها ال تعد العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل داخلية تساهم في تغير قيمة الدينار مثل ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، واتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.

5- قياس أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات:

بعد التطرق الى الجأنب التحليلي لسعر الصرف والصادرات الاجمالية في الجزائر، سيتم تحليل وقياس أثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2005-2022، وهذا من خلال التعرض الى مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة وكذا الفترة والنموذج المستخدم في التقدير بالإضافة الى عرض البيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي.

6- منهجية الدراسة (الطريقة والأدوات):

بعد التطرق الى الجأنب التحليلي لسعر الصرف والصادرات الاجمالية في الجزائر، سيتم تحليل وقياس أثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2005-2022، وهذا من خلال التعرض الى مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة وكذا الفترة والنموذج المستخدم في التقدير بالإضافة الى عرض البيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي.

1.6.نمودج الدراسة :

حسب الدراسات السابقة وبالاخص دراسة كل من Such as Salas (1982); Gafar (1995); Matsubayashi and Hamori (2003); Ekanayake et al. (2010).; J. Risk Financial Manag. (2019), يكون نموذج الدراسة كما يلي :

$$Ex = f(\mathrm{GDP}, \mathrm{REER}, \mathrm{Pt}, \mathrm{IM}, \mathrm{FDI}, \mathrm{VOL})$$

والصيغة اللوغارتمية للمعادلة هي من شكل التالي :

$$\mathrm{Ex}=\alpha+\beta_1 \log \mathrm{GDP}+\beta_2 \log \mathrm{REER}+\beta_3 \log \mathrm{Pt}+\beta_4 \log \mathrm{IM}+\beta_5 \log \mathrm{FDI}+\beta_6 \log \mathrm{VOL}+E \quad (2)$$

لتقدير المعادلة (2) على المدى الطويل، سوف نعتمد في هذه الدراسة على البرنامج الاحصائي الخاص بدراسات الاقتصاد القياسي Eviews10، لإجراء مختلف الاختبارات التالية: (سلامي، 1970-2011)

دراسة استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة: حيث تعتبر دراسة استقراريه أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن وغيابها يسبب عدة مشاكل قياسية وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أوعدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما، إذا كأن من نوع (Trend Stationary) أومن نوع (Differrency Stationary)، وتعد اختبارات جذر الوحدة The unit root test of Stationary، كفيلة بإجراء اختبارات استقراريه ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الأنحدار الزائف والنتائج المضلة، وأهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر الموسع "AugmentedDickey-fuller"، حيث طور العالم ديكي فولر سنة 1981 اختبار، لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع. كما أنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p)، للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقراريه السلاسل الزمنية والقدرة على تحديد نوع عدم استقراريه أن كأنت من مسار TS أوDS، ويعتمد على ثلاث صيغ أي ثلاثة نماذج، وهذا باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

النموذج الأول: $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج الثأني: $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$

إن النموذج الثأني يختلف عن الأول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الثأني والأول في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني. ولتحديد طول الفجوات الزمنية p المناسبة يتم عادة استخدام أقل قيمة لمعياريAIC وSC وبعد حساب الفروق الأولى $\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$ والفروق الثأنية $\Delta y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$ وتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى، واختبار الفرضيتين $H_0: \emptyset = 0$ ضد الفرضية $H_1: \emptyset < 0$, فإذا كأنت فرضية العدم مقبولة، فهذا يعني وجود جذر وحدوي وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة.

لتقدير المعادلة (2) على المدى الطويل، استخدمت هذه الدراسة طريقة نستخدم نموذج الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)والذي تم استخدامه كل من (Pesaran & al, 2001) يتميز نموذج ARDL بعدد معين من المزايا مقارنة بالطريقة التقليدية لاختبار التكامل المشترك. بالإضافة إلى ذلك، يعتني نموذج ARDL بمسألة التجانس

من خلال إضافة تأخر المتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج. تتم كتابة نموذج الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)على النحوالتالي:

$$LogEx_t=\alpha_0+\beta_{0t}+\sum_{i=0}^{p1}\delta_{1i}LogEx_{t-i}+\sum_{i=0}^{p2}\delta_{2i}LogGDP_{t-i}+\sum_{i=0}^{p3}\delta_{3i}LogREER_{t-i}+\sum_{i=0}^{p4}\delta_{4i}LogPt_{t-i}$$

$$+\sum_{i=0}^{p5}\delta_{5i}LogIM_{t-i}+\sum_{i=0}^{p6}\delta_{6i}LogFDI_{t-i}\sum_{i=0}^{p7}\delta_{7i}LogVOL_{t-i}+Ut \qquad 3$$

يمكن تحويل المعادل. (03)، في معادلة اختبار ملزمة من خلال تضمين ديناميكيات المدى القصير والطويل المدى. حيث، يضمن لنا نهج الاختبار المرتبط بالتكامل المشترك إجراء اختبار F على معادلة اختبار مرتبطة بـ ARDL مع أطوال تأخير مناسبة. لقد فرضنا تفويضًا بحد أقصى 3 فترات تأخير على مستوى المتغيرات ثم تم اختيار طول التأخير الأمثل بناءً على معيار معلومات .Akaike (AIC)تم تأكيد وجود التكامل المشترك من خلال اختبار Fالقياسي (Pesaran & al, 2001)الذي ظهر بمجموعتين من القيم الحرجة (أي أقل وأعلى) للاختبار الملزم. تشمل القيم الحرجة الدنيا والعليا افتراضات جميع المتغيرات التي تكون (I0) و (I1على التوالي. يوفر هذا قيدًا مقيدًا يشمل جميع التصنيفات الممكنة للمتغيرات. إذا كأنت إحصائيات F التي تم أنشاؤها من معادلة الاختبار الملزمة تقع فوق الحد الأعلى، يتم رفض الفرضية الصفرية لعدم وجود تكامل مشترك، وإذا كأنت تقع تحت الحد الأدنى، يفشل الاختبار في رفض فرضية العدم. ومع ذلك، فأن النتيجة غير حاسمة، إذا كأنت قيمة إحصائيات F تقع بين الحد الأدنى والأعلى. بمجرد تأكيد العلاقة طويلة المدى، يمكننا التقاط ديناميكيات المدى القصير عن طريق تحويل المعادل. (03) في نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على النحوالتالي:

$$\Delta LogEX_t = \alpha_1+\gamma_{0t}+\beta_1 LogEX_{t-1}+\beta_2 LogGDP_{t-1}+\beta_3 LogREER_{t-1}+\beta_4 LogPt_{t-1}$$
$$+\beta_5 LogIM_{t-1}$$
$$+\beta_6 LogFDI_{t-1}+\beta_7 LogVOL_{t-1}+\sum_{i=0}^{p1}\delta_{1i}\Delta LogEx_{t-i}+\sum_{i=0}^{p2}\delta_{2i}\Delta LogGDP_{t-i}$$
$$+\sum_{i=0}^{p3}\delta_{3i}\Delta LogREER_{t-i}+\sum_{i=0}^{p4}\Delta\delta_{4i}LogPt_{t-i}$$
$$+\sum_{i=0}^{p5}\Delta\delta_{5i}LogIM_{t-i}+\sum_{i=0}^{p6}\Delta\delta_{6i}LogFDI_{t-i}\sum_{i=0}^{p7}\Delta\delta_{7i}LogVOL_{t-i}+\varepsilon_t \qquad 4$$

حيث أن EC_{t-1} هو حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة توازن، وتمثل δ معامل

تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

2. بيانات الدراسة :

اشتملت الدراسة على البيانات الخاصة بمتغيرات البحث للفترة من 2005 الى 2022، البيانات مستمدة من قاعدة بياناتلصندوق النقد الدولي وقاعدة والبنك الدولي. كما أن المتغير التابع المستخدم في هذه الدراسة هو الصادرات الاجمالية، ويمكن شرح متغيرات الدراسة وكيفية قياسها في الجدول أدناه

جدول 4.3 يوضح متغيرات الدراسة

المتغيرات	وصف وقياس المتغيرات	الرمز	المصدر
الصادرات الاجمالية	الصادرات الحقيقية من السلع والخدمات (مليون دولار	EX	البنك الدولي
سعر الصرف	الدولار/الدينار الجزائري	REER	البنك الدولي
الناتج المحلي الاجمالي	مليون دولار	GDP	البنك الدولي
الاسعار النسبية	النسبة المئوية	PT	البنك الدولي
الواردات	واردات الحقيقية من السلع والخدمات (مليون دولار	IM	البنك الدولي
الاستثمار الاجنبي	مليون دولار	FDI	البنك الدولي
.تقلب سعر الصرف	يتم إنشاء مؤشر تقلب سعر الصرف باستخدام نموذج متحرك للانحراف المعياري لنمو سعر الصرف الحقيقي.	VOL	البنك الدولي

المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي،، 2023

7- نتائج الدراسة القياسية والاختبار:

- نتائج الإحصاء الوصفي:

من خلال الجدول أدناه؛ يظهر الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستخدمة في دراستنا، أن متوسط الصادرات الاجمالية (EX) بلغ 0.271481 مع الأنحراف المعياري 21.30354 خلال الفترة من2005إلى 2022، الصادرات الاجمالية (EX) يمكن أن يصل إلى 1.940000 أوقيمة منخفضة تصل إلى .2.160000-

جدول رقم (3-5): الإحصاء الوصفي للمتغيرات قيد الدراسة

	EX	GDP	REER	Pt	IM	FDI	VOL
Mean	0.271481	0.118148	0.347037	0.330370	0.441481	0.044074	0.102963
Median	0.546	0.786	0.890	0.087	0.324	0.897	0.234
Maximum	1.940000	1.760000	2.460000	2.070000	2.780000	1.830000	2.140000
Minimum	-2.160000	-1.760000	-0.620000	-0.800000	-0.470000	-1.580000	-2.460000
Std. Dev.	0.905189	0.999789	1.000392	0.994320	0.999937	1.001961	1.000299
Skewness	-0.268038	-0.011833	0.888129	0.654177	1.382691	0.111584	-0.192400
Kurtosis	3.656452	1.926927	2.501529	1.970297	3.356412	2.010480	3.207663
Jarque-Bera	0.808096	1.296052	3.829013	3.118590	8.746165	1.157573	0.215094
Probability	0.667612	0.523077	0.147415	0.210284	0.012612	0.560578	0.898035
Sum	-7.330000	-3.190000	9.370000	8.920000	11.92000	1.190000	2.780000
Sum Sq. Dev.	21.30354	25.98901	26.02036	25.70550	25.99674	26.10205	26.01556

Source: Eviews 10 output

- مصفوفة الارتباط:

من خلال الجدول أدناه؛ توضح مصفوفة الارتباط معاملات الارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة. كما توضح توضح كل خلية في الجدول العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة والعلاقات مختلفة بين سالب والموجب.

جدول رقم (3-6): مصفوفة الارتباط

	EX	GDP	REER	Pt	IM	FDI	VOL
EX	1.000	-0,076	0.347037	0.456	0.345	0.876	0.765
GDP	-0,076	1,000	0.000000	0.893	0.512	0.098	0654
REER	-0,193	0.539	1,000	0.090	0.230	0.324	0.670
Pt	0.368	-0.766	-0.6200	1,000	-0.453	-0.231	-0.430
IM	0.063	0.467	0.000392	0.081	1,000	0.564	0.067
FDI	-0,246	-0.086	0.880	0.897	0.213	1,000	-0.908
VOL	-0,765	0.908	0.325	0.901	0.986	0.231	1,000

Source: Eviews 10 output

نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة العلاقة ما بين المتغيرات باستعمال التحليل القياسي وغيابها يسبب عدة مشاكل قياسية وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أوعدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما، إذا كأن من نوع (Trend Stationary) أومن نوع (DifferrencyStationary)، وتعد اختبارات جذر الوحدة The unit root test of Stationary، كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الأنحدار الزائف والنتائج المضضلة. وأهم هذه الاختبارات نجد اختبارات ، ، ADF، PP، نطبق هذه الاختبارات على كل سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة، من أجل استنتاج ما إذا كأنت السلسلة مستقرة أم لا. النتائج موضحة في الجدول أدناه

جدول رقم (3-7): مصفوفة الارتباط

المتغيرات	عند المستوى At Level	عند الفرق الاول At 1ér diffirence	درجة التكامل
EX	مستقر		**I(1)**
GDP	غير مستقر	مستقر	**I(1)**
REER	غير مستقر	مستقر	**I(1)**
Pt	غير مستقر	مستقر	**I(1)**
IM	غير مستقر	مستقر	**I(1)**
FDI	مستقر		**I(0)**
VOL	مستقر		**I(0)**

Source: Eviews 10 output

من خلال الجدول نلاحظ أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، وفي نفس الوقت لدينا كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول ما عدا سلسلة FDI وسلسلة VOLفهي مستقرة

عند المستوى I(0) وهذا يدفعنا إلى الاستمرار في تقدير النموذج في إطار إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج وفق منهجية ARDL.

- **اختيار النموذج الأمثل لـ ARDL وفق معيار AIC وبعض الخصائص:**

حيث نجد من خلال شكل أدناه وبمقارنة النماذج المختارة يتم رفض أليا النماذج التي لا تحقق سلامة النموذج من حيث ارتباط الأخطاء، التوزيع الطبيعي، إحصائية فيشر، توزيع الحدود، التوزيع الهيكلي للعينات (CUSUM)حيث نأخذ النموذج الذي له اقل قيمة لمعيار schwarz وينتج عنه أن النموذج المناسب للدراسة هو ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0) هو المناسب لأنه يحقق شروط سلامة النموذج من حيث ارتباط الأخطاء، التوزيع الطبيعي، اختبار الحدود، التوزيع الهيكلي للعينات، arch، ومنه النموذج الذي تم اختياره هو الموضح الشكل في الإطار ويتطابق مع ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0) كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (3-3): نموذج ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0) الأمثل

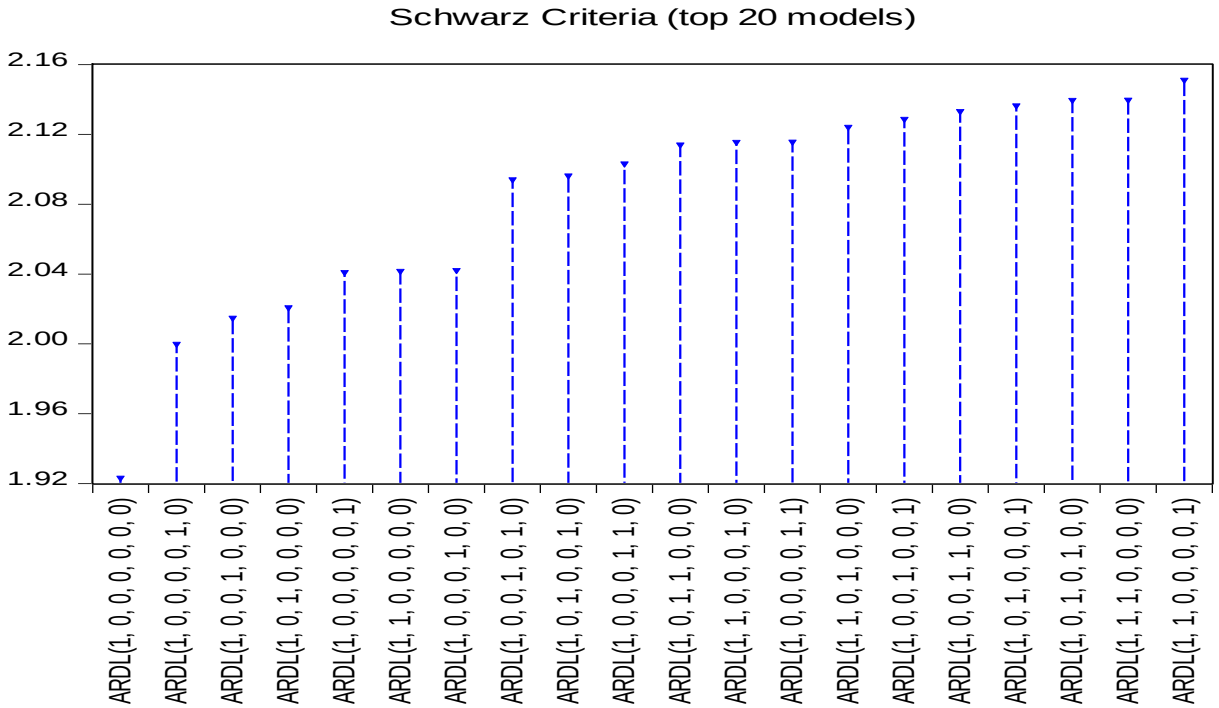

Source: Eviews 10 output

- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود bounds test

يعتمد الاختبار على إحصائية F-Statistics، والقرار يكون على النحوالتالي:

- إذا كانت قيمة F-Statistics، أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فأننا نرفض فرضية العدم، بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

- أما إذا كانت F-Statistics، أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فأننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

- أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F، تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة، هنا لا يمكننا أن نقرر، ونتائج موضحة في الجدول رقم 04.

جدول رقم (3-8): اختبار الحدود لنموذج ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.390140	6
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

Source: Eviews 10 output

نلاحظ أن قيمة (3.28),(2.49)=I_1<F-stat=4.39. ومنه يمكن القول انه يوجد تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

نلاحظ أن الجدول أعلاه متكون من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

فيما يخص تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصية الأجل: نلاحظ من الجزء العلوي والخاص بتقدير نموذج ECM، الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير أن جميع المتغيرات معنوية إحصائيا عند المستوى 5%، .أما فيما يخص معامل حد تصحيح الخطأ CointEq(-1)، فقد ظهر بإشارة سالبة ومعنوية عند كل المستويات Prob=0.0000، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما قيمته والمتمثلة في 0.51- فهي تقيس سرعة العودة إلى وضع

التوازني في الأجل الطويل حيث بلغت هذه السرعة 51 بالمائة في الفترة الواحدة، ويمكن القول أن هذه القيمة تشير إلى أن معامل التعديل يعتبر عاليا نسبيا، حيث أنه عندما ينحرف متغير الصادرات الاجمالية خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (t-1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فأنه يتم التصحيح ما يعادل 51%، من هذا الاختلال في الفترة (t) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل.

فيما يخص تقدير العلاقة طويلة الأجل: فيتضح من نتائج الجدول أدناه فيما يخص تقدير العلاقة طويلة الأجل : فيتضح من نتائج الجدول أعلاه لمعاملات الأجل الطويل أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنوية في المدى الطويل على الصادرات الاجمالية عند المستوى 5%. وبالنظر إلى إشارة سعر الصرف نستنتج أن هناك علاقة موجبة بين حجم الصادرات وسعر الصرف وذلك لأن المعلمة المفسرة موجبة. وهذا يعزا الى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية.

ويبلغ المعامل المقدر لقيمة تقلب سعر الصرف 0,23- في المائة، مما يعني أن تقلب سعر الصرف له تأثير سلبي على الصادرات الحقيقية. تؤدي زيادة التقلب بنسبة واحد بالمائة إلى تقليل الصادرات الفيتنامية بنحو 23٪. وهذا يتماشى مع النماذج النظرية لسلوك المصدرين ذوي المخاطر السلبية ، حيث أن ارتفاع تقلبات سعر الصرف سيؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات من خلال ارتفاع تكاليف التكيف مثل الاستثمار الذي لا رجعة فيه بسبب ارتفاع عدم اليقين والمخاطر.

أما عن الواردات، تدفقات الاستثمار الاجنبي، الناتج المحلي الاجمالي والاسعار النسبية للصادرات فقد توصلت الدراسة الحالية إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لهذه المتغيرات على الصادرات وهذا ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.

وهذه النتائج كانت متوقعة من طرفنا وخاصة أن معظم الدراسات السابقة أكدت التأثير الإيجابي والمعنوي لمتغير سعر الصرف على الصادرات الاجمالية، حيث تتوافق هذه الآثار مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

جدول رقم (3-9): نموذج المدى الطويل والمدى القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: D(EX)

Cointegra ting Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)*	-1.118636	0.196603	-5.689836	0.0000
GDP**	12.08996	3.791808	3.188443	0.0046
REER**	0.153477	9.636651	0.347992	0.0315
Pt**	0.011264	0.313909	0.035884	0.0017
IM**	2.100670	3.280424	0.640365	0.0092
FDI**	1.856542	2.017754	-1.415704	0.0022
VOL**	-0.065961	4.447566	-2.621571	0.0163
CointEq(-1)*	-0.518636	0.145343	-7.696500	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Long Run Coefficients Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	2.800777	3.244040	3.331578	0.0033
REER	0.997827	8.630824	0.347340	0.7320
Pt	0.010070	0.279960	0.035969	0.9717
IM	1.877885	2.983364	0.629452	0.5362
FDI	2.553593	1.826689	1.397936	0.1774
VOL	-0.23306	3.715813	-2.805055	0.0109
C	3.468659	0.455097	7.621810	0.0000

R-squared	0.694965	Mean dependent var	-0.016652
Adjusted R-squared	0.683233	S.D. dependent var	0.724963
S.E. of regression	0.408024	Akaike info criterion	1.113769
Sum squared resid	4.328578	Schwarz criterion	1.208926
Log likelihood	-13.59276	Hannan-Quinn criter.	1.142859
F-statistic	59.23612	Durbin-Watson stat	1.781431
Prob(F-statistic)	0.000000		

source: Eviews 10 output

- **نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر:**

يجب التحقق من الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل أي خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغير هيكلية عبر الزمن ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMQ، ويظهر من خلال شكل أدناه أدناه نتائج الاختبار. حيث يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL، المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين المتغيرات الدراسة وأنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل. حيث وقع الشكل البيأني لإحصاء الاختبارين CUSUMوCUSUMQ لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

شكل رقم (3-5): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي

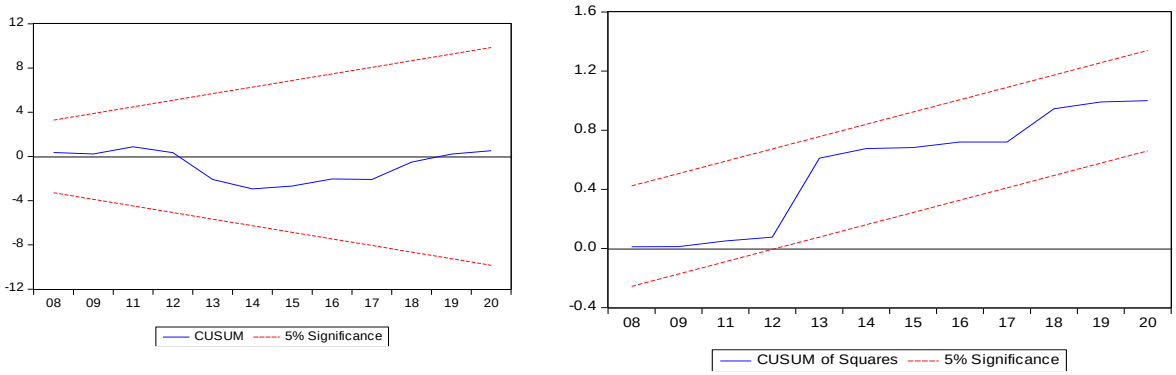

source :Eviews 10 outpu

خلاصة الفصل:

سعر الصرف هو بمثابة موضوع الساعة، فلا يمكن لأي بلد سواء كأن متقدما ام لا لاستغناء عنه، فهو يعتبر جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول، لذا فقد حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير ظاهرة تكوين اسعار الصرف من الجأنب النظري، و نظرا لأهمية هذا الموضوع في الاقتصاد و دوره في الحد من الاختلالات التي يعأني منها الكثير من الاقتصاديات في العالم.

تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات الاجمالية في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي، حيث توصلنا الى وجود علاقة ايجابية بين الصادرات الاجمالية الواردات و تدفقات الاستثمار الاجنبي، الناتج المحلي الاجمالي والاسعار النسبية للصادرات. و أن تقلب سعر الصرف له تأثير سلبي على الصادرات الحقيقية. حيث تؤدي زيادة التقلب بنسبة واحد بالمائة إلى تقليل الصادرات الفيتنامية بنحو 23٪. وهذا يتماشى مع النماذج النظرية لسلوك المصدرين ذوي المخاطر السلبية ، حيث أن ارتفاع تقلبات سعر الصرف سيؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات من خلال ارتفاع تكاليف التكيف مثل الاستثمار الذي لا رجعة فيه بسبب ارتفاع عدم اليقين والمخاطر.

الفصل الرابع

الخاتمة، النتائج والمقترحات

الخاتمة:

يعتبر سعر الصرف الذي يعرف ببساطة على أنه "سعر عملة ما مقوماً بعملة أخرى" كعنصر مهم في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة. إذ تبين لنا من خلال الدراسة وعلى سبيل المثال أن له أثر كبير على أسعار التصدير والاستيراد وبالتالي على عرض وطلب السلع والخدمات، وهذا عند تطبيق مثلاً سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة، إلى جأنب الدور الفعال الذي يلعبه في محاربة التضخم من خلال تخفيضه (تحسن قيمة العملة) أو استعماله كمثبت إسمي.

ولما اهتمت دراستنا بواقع بعض هذه النظريات في الاقتصاد الجزائري، فقد تطرقنا لسياسة الصرف في الجزائر و اختبار الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL على واقع تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري.

إذ تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري قد عرف تطبيق عدة نظم لسعر الصرف وارتبطت ارتباطا وثيقاً بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت و وصولاً إلى سعر الصرف المرن.

تناولنا في هذه الدراسة تحليل اثر تغير الصادرات على سعر الصرف في الجزائر باستخدام نموذج الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، خلال فترة) 2005-2022).

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال ما تناولناه في هذه الورقة البحثية فقد تحصلنا على مجموعة من النتائج و هي كالتالي:

- ف1: هناك علاقة بين الحاصلة لسعر الصرف وصادرات السلع والخدمات تم اتباث صحة هذه الفرضية في الجانب النظري والجانب التطبيقي حيث تم توصل الى أن هناك علاقة موجبة بين سعر الصرف والصادرات وهذا راجع الى زيادة الطلب الخارجي على صادرات الدولة
- ف2: هناك أثار لتغيرات سعر الصرف (تقلب سعر الصرف- على صادرات السلع والخدمات في الجزائر تم اتباث صحة الفرضية في الجانب التطبيقي مما يعني أن تقلب سعر الصرف له تأثير سلبي على الصادرات الحقيقية.. وهذا يتماشى مع النماذج النظرية لسلوك المصدرين ذوي المخاطر السلبية ، حيث أن ارتفاع تقلبات سعر الصرف سيؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات من خلال ارتفاع تكاليف التكيف مثل الاستثمار الذي لا رجعة فيه بسبب ارتفاع عدم اليقين والمخاطر.

التوصيات و الاقتراحات:

في ضوء النتائج المتوصل اليها و الأنخفاض المتواصل لقيمة الدينار الجزائري مقابل باقي العملات و تفاديا لحدوث ازمات تعصف بالاقتصاد الجزائري يمكن وضع مجموعة من التوصيات كالتالي:

- ضرورة التدخل العاجل لصناع القرار من اجل ايجاد حلول عاجلة للرفع من قيمة الدينار الجزائري.
- ضرورة الاعتماد على التنويع الاقتصادي، والتخلص التدريجي من الاعتماد الشبه الكلي على قطاع المحروقات والبحث بشكل عاجل على بديل يحل محل المحروقات.
- تشجيع الأنتاج الوطني من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي و السعي الى رفع نسبة الصادرات.
- تعتبر سياسة سعر الصرف مهمة في تحقيق توازنات الخارجية والداخلية للاقتصاد، مع اتباعها بسياسات اخرى تكميلية. وهو الامر الذي لم توليه السلطات الجزائرية الاهتمام الكبير.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

قائمة الكتب:

- احمد السباعي، الوسيط في القأنون التجاري المغاربي، مكتبة المعارف، الجزء الاول، الرباط، 1983، ص28.
- احمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، دون دار النشر 1999، ص155.
- اسامة محمد القولي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997ص292 .
- امين رشيد كنونة، "الاقتصاد الدولي"، مطبعة الجامعة، بغداد، الطبعة الاولى، 1980.
- إيمأن عطية ناصف، هشام محمد عمارة "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجامعي الحديث،، 2007.
- بلقاسم العباس، "سياسات اسعار الصرف"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
- بهاجيرات لال داس، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية- المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2005، ص153.
- جمعة سعيد سرير، النظام القأنوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، الطبعة الاول، 2002، ص92.
- حسام علي داود واخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمأن، 2002، ص33.
- حمدي عبد العظيم، "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مكتبة النهضة القاهرة، 1987 .
- خالد السواعي، التجارة الدولية، النظري والتطبيق، عالم كتاب الحديث، الاردن، الطبعة الاولى، 2010، ص211 ص212.
- داود سعد اهلل، "الازمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الازمة المالية العالمية"، دار هو مة، الجزائر،، 2013 ص69.
- رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007.
- رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق، 2000، ص287.
- زيد مراد، دور الجمارك في ظل الاقتصاد السوق، حالة الجزائر، اطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص187.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص14.
- سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

- سيمون برنييه، "اصول الاقتصاد الكلي" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الاولى، بيروت، لبنأن، 1989.
- شقيري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2012 .
- عادل احمد حشيش مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص295.
- عبد الرشيد ديب: تنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، اطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، طبعة الاولى، جزء الاول، القاهرة، مصر، 2003، ص124.
- عبد النعيم محمد مبارك ومحمد يونس، اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص279.
- عرفأن تقني حسيني، "التمويل الدولي"، مجدلاوي، عمأن، 1999.
- فرنسيس حمرنيوم، "الاقتصاد الدولي"، جامعة قار يونس بغاري، الطبعة الأولى،، 1991.
- قدي عبد المجيد، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثأنية، ديوأن المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- محمد سيد عابد، "التجارة الدولية" مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
- محمد سيد عابد، تجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية2001، ص208.
- محمد يونس، مقدمة في النظرية التجارة الدولية، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص32.
- محمود حميدات، "مدخل التحليل النقدي"، ديوأن المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000.
- منير ابراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال المصادر التمويل، الاسكندرية، مصر، 1993.
- مورد خاي كريأنين، "الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
- موسى سعيد مطر، شيقري نوري موسى، ياسر المومني، "التمويل الدولي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمأن،، 2008.
- موسى لحلو البخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنأن، الطبعة الاولى، 2010، ص119.
- نوراز عبد الرحمأن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
- وليد عبد مولاه، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد العدد السنة ص2ص3.

الملتقيات والمجلات والمقالات:

www.essalamonline.com

La loi 29/88. Letter d'information édité par le C.N.C n02. Juillet ,p3.

- أحمد سلامي محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بي الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح ورقلة، العدد 13، 2013، ص124.

الرسائل والأطروحات:

- هادف حيزية، "العوامل المحددة لاختيار أنظمة سعر الصرف في الدول النامية"، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة تلمسأن،، 2006.
- نادية بولورغي، " تداعيات أزمة منطقة اليوروعلى الشراكة الاورمتوسطية (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر،، 2014-2013 ص220.
- عبد الحميد مرغيت، " تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال"، كلية العلوم االقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر.

/http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/01 20.04.2016

- زيتوني عمار، المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر1970-2004، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 259.

المراجع باللغة الفرنسية:

- J. Peyrard, "Risque de change", librairie Vuibert, Paris, 1986.
- Michel Jura, "Techniques financières internationales", ed Dunod, Paris 2003.
- Philippe ،Dervisent finance international ،Doudi ،Paris ،2008.
- Frederik Mishkin, Christian Bordes, Pierre Cyrille HAUTCOEUR, Dominique Locoue-Labarthe, "Monnaie, banque et marchés financiers", Pearson Education France, 8ème édition, 2007.
- Jean Bourget, Arcangelo figlinzzi, Yves Zenou, "Monnaies et systèmes monétaires", Bréal, 9ème édition, 2002.

- End Sfax Benji. choix des politique de change dans les pays en développement: Etude de la compétitive de la Tunisie,panoeconomices2008.Tunisie .
- Mohsine Bahrain,Oskooee:The long-run relation between market exchange rate and trade balance ; journal of economic studies ;vole Is2,1999.
- Agrasoy, Emer , how important is the choice of exchange rate regime for economic Growth in Emerging Market Economies ;McGill University ,Canada,2006.
- Allegeret.J.P, "économie monétaire internationale", Hachette, 1ère édition, 1997.
- Henri J. et Jafrre,P,La moinnaie et la politique monétaire,economoca,1990.
- Paul R.krugman, Maurice Obstfeld, "Economie internationale", de Boeck université, Paris, Bruxelles, deuxième édition française, 1995.
- Bernard Guillochon, "Economie internationale", Dunod, Paris; 3ème édition, 2001.
- 28. Patrice Fontaine, « Gestion du risque de change », Ed, Economica, Paris, 1996.
- Albert Minguet, « Des marchés financiers en plein mutation », Revue Banque Edition, 18, rue la Fayette, 75009-2005.
- André Cartapanis, « Les marchés financiers », Edition la découverte? Paris, 2004.
- ADAM SMITH, an inquiry into the nature and causes of the wealth of nations,London,1776.
- MICHEL RAINELLI,Le commers international,Decouverte 7ème édition, paris,2000,p45.
- VON HARBERLER, The theory of international trade,LTD London,1936,p125p130.
- EMMANUEL NYAHOHO et PIERRE PROULX, le commerce international ;théories politiques et perspectives industrielles,Presses de L'Université du Québec,3e éd, Québec2006,p113.
- PAUL R KRUGMAN,and AL, international economics:theory policy, the pearson series in economics, 9th ed ,USA,2012,p80.
- GAMES R MARKUSEN, and AL,International Trade: theory and Evidence, McGraw-Hill.Lnc UN 1995.pp207-213.
- James R MAkUSEN et al international trade ;theory and vevidence,Mc Graw- Hill,Inc ,New Yourk,1995,p234.
- MICHEL RAINELLE, La nouvelle theorie du commerce international, la découverté,3édution,2003,p27.

- CHRISTIAN AUBIN ? PHILIPE NOREL ? Economie international:faits:théorie et politiques, édition du seuil, paris,2000,p62.
- DORRA FAYECH et autres, Les nouvelles méthodes et normes de protections, etude réaliséee par Léessec, base de Connaissance AEGE,17 Mai 2010,P12.
- STEPHANE BECUWE, commerce international et politique commerciales, Amand colin,(1ed), paris,2006,p166.
- Rabah Bettaher , Je partenariat et la Relance des Investissement, OPU. Alger1992. P-P.50-51.
- M.E Benissad, L'Aiustement Structurel, L'espérience du Maghreb,OPU.Alger1999, p49.
- Nachida M. Bouzidi. La Transition vers L'Economie de Marché- le cas commerce extérieur. Revue de L.S.E.

Revues et articles:

- Amina Lahrèche Revil, "Les régimes de change", édition la Découverte, collection repères, Paris, 1999.
- Guérineau S et Guillaumont Jeanneney S, « Politique de change et inflation en Chine » Revue d'économie politique, février 2003.